

فهرس مجلة الدراسات النقدية والمالية

ت	الموضوع	أسماء الباحثين	الصفحة	
			من	إلى
1	المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية	د. أحمد ابريهي علي	1	63
2	الحساب الجاري والعوامل المؤثرة فيه واثره على الاقتصاد العراقي	لبنى عبد الستار	64	77
3	تحليل شفافية البنك المركزي العراقي وسياسة تبليغ السياسة النقدية	نجلة شمعون شليمون	78	104
4	تطبيق الرقم الدولي للحساب المصرفي في العراق IBAN	عذراء طه محمد	105	120
5	الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال	فراس محمود خليل	121	151

فهرس التقارير الاقتصادية

1	دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي	المستشار: وليد عيدي عبد النبي / البنك المركزي العراقي	152	164
---	---	--	-----	-----

فهرس البحوث المقبولة في المؤتمر السنوي الثالث للمدة من 9-10 كانون الأول 2017

ت	الموضوع	أسماء الباحثين	الصفحة	
			من	إلى
1	مزايا العملة بين تحقيق الاستقرار النقدي وهدر العملات الاجنبي سيناريوهات مقترحة.	أ.م.د أحمد صبيح عطية رباب ناظم خزام	165	192
2	استدامة السياسة النقدية في العراق (2014-2017)	بلال قاسم محمد	193	212
3	استخدام طرق السلاسل الزمنية للتنبؤ بمؤشرات (2005-2017)	ا.م.د احمد حسين بتال عثمان فلاح مهدي	213	246
4	إسهام أبعاد الابتكار التنظيمي في تعزيز الشمول المالي دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية في العراق.	أ.م.د. سعد محمود الكوازي م.م عمر عبدالله عزيز	247	273
5	الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي: معايير الكفاية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية في العراق.	د. مازن صباح أحمد سعاد عبد الحسن جواد حسين عطوان مهوس	274	293
6	تحليل اقتصادي لتقييم أداء المصرف الزراعي التعاوني العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية للمدة (2000-2014)	محمد عبد الرسول لطيف صالح	294	311

المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية

الدكتور / أحمد ابريهي علي /عضو مجلس ادارة البنك المركزي العراقي

Banking, Credit, and Financial Depth

Dr. Ahmed Ibraihi Ali

ABSTRACT

The research presents an overview of the banking activities in Iraq in comparison with the typical patterns of financial sector characteristics and developments in the world. Therefore, Major determinants of the financial depth and credit in Iraq have been thoroughly investigated to identify structural impediments and the potential role for better financial policies. In this regard, the research provides quantitative analysis to highlights the relationships between money and the components of banking sector balance sheet. Although, the banking credit to private sector is much below the average in middle income economies, the financial depth in terms of broad money and credit to GDP has increased substantially beyond the initial conditions. Considering the prospects for a higher level of credit to private sector, limited total available deposits will be a major constraint. Regarding market efficiency, Distortion of interest rate structure, and insignificant effect of lending rate on credit, needs to be addressed by a new set of policies. Also, banking non- credit activities and non- interest income in addition to assets quality and impaired loans have negative consequences shaping the banking performance in Iraq. And to deal effectively with these problems and deficiencies, an integrated approach has become a requirement, and more research efforts may provide some inputs to embark on a critical reform.

Key Words: Asset quality; Capital Adequacy: Return on Equity; Non-Interest Income: Financial Deepening.

نبذة مختصرة :

يقدم هذا البحث تحليلاً شاملاً للأنشطة المصرفية في العراق بالمقارنة مع الأنماط العامة لخصائص القطاع المالي وتطوراته في العالم. لذلك، فإن المحددات الرئيسية للعمق المالي والائتمان جرت دراستها بإفاضة لتشخيص العوائق البنوية والدور الممكن لسياسات مالية أفضل. وبهذا الصدد، قدم البحث تحليلاً كمياً لأماطه اللثام عن العلاقات بين النقود ومكونات الميزانية العمومية للقطاع المصرفي. ورغم أن الائتمان المصرفي للقطاع الخاص هو أوطأ بكثير من المعدل في الاقتصادات متوسطة الدخل، فإن العمق المالي بدلالة النقود الواسعة والائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ازداد جوهرياً متجاوزاً الوضع الابتدائي.

أخذين بالاعتبار آفاق تحقيق مستوى أعلى من الائتمان للقطاع الخاص، فإن مجموع الودائع المتاحة ستكون قيماً رئيسياً. وفيما يتعلق بكفاءة السوق، فإن تشوهات بنية سعر الفائدة، والأثر الضئيل لسعر فائدة الإقراض على الائتمان، تتطلب التصدي لها بحزمة سياسات جديدة. كذلك، إن أنشطة المصارف غير الائتمانية، والدخل من غير الفائدة إضافة على نوعية الموجودات والديون الفاشلة كانت لها نتائج سلبية أسهمت في تشكيل قوام الأداء المصرفي في العراق.

وللتعامل بفاعلية مع هذه المشاكل والنواقص فإن مقارنة متكاملة أصبحت مطلوبة، والمزيد من الجهود البحثية قد تقدم بعض المدخلات لمباشرة إصلاح جذري.

كلمات رئيسية: نوعية الموجودات؛ كفاية رأس المال؛ العائد على حقوق الملكية؛ الدخل من غير الفائدة؛ العمق المالي.

مقدمة:

كثيرة هي الدراسات التي تناولت دور المصارف في التصنيع والنمو والازدهار الاقتصادي، ولها وظائف مالية ونقدية لا بد منها في الاقتصاد المعاصر بغض النظر عن اختلاف التحليل، بين الفترات الزمنية والمناطق والدول ومستويات التطور، حول اتجاه العلاقة السببية بين الائتمان والنمو او التغذية المتبادلة. ولذا فان كفاءتها في الإقراض والخدمات الأخرى، وهي متنوعة ولا غنى عنها، متضمنة في حركة الاقتصاد الوطني بأكمله، وعندما تبتعد المصارف عن معايير الأداء السليم تصبح سببا للاضطراب وربما ازمات شاملة. وفي الدول النامية ان لم توظف جيدا لخدمة النهوض الاقتصادي تكون ميدانا لهدر الموارد واضاعة الفرص، ورغم اختيار العراق لنظام الاقتصاد الحر، والتحويل على قطاع الأعمال الخاص في الاستثمار الإنتاجي، لا زال حجم الائتمان المصرفي منخفضا، الى جانب نسبة مرتفعة للديون المتعثرة. وهي المشكلة التي يحاول هذا البحث دراستها متخذا من التجربة الدولية مرجعا للمقارنة، ومن الأوجه الواضحة لها التنافس الملحوظ او المحتمل بين الائتمان والأنشطة الأخرى، وتزام كثرة من المصارف على سوق ضيقة تقيدها الودائع المتاحة، وما يتجه الى المصارف الخاصة من تلك الودائع لا يساعد في وصول حجم الائتمان للحد الأدنى الذي يتطلبه الانتفاع من رؤوس الأموال المصرفية.

وتتلخص أهداف البحث في التعرف على السبل الممكنة للأرتقاء بدور المصارف حجما ونوعية المنتجات المصرفية ضمن إمكانات الوضع الحالي وآفاق الأمد البعيد عبر تقصي جذور تلك المشكلة في خصائص الاقتصاد وضوابط تنظيم القطاع المالي. وبالانسجام مع تعريف المشكلة والهدف يعرض قطاع المصارف والائتمان الى التحليل ضمن منظومة العلاقات المالية- النقدية وبيئتها الاقتصادية في العراق، منطلقا من افتراض ارتباطها الوثيق بحركة سعر النفط، والأنفاق الحكومي، ونمط تعامل مجتمعي مع المصارف تكشف عنه العلاقات الكمية بين الودائع واصناف القروض والموجودات الأخرى والفوائد ومصادر الدخل المصرفي ... وسواها.

وفي المنهجية اعتمد كثيرا على معالجة بيانات عراقية ودولية ومراجعة دراسات لقطاع المصارف وسوق الائتمان، ومصادر الدخل المصرفي وهوامش اسعار الفائدة، والمخاطر الائتمانية والسوقية وسواها، وكفاية راس المال والضوابط الرقابية، وذلك للتعرف موضوعيا على المسار الممكن لتطور قطاع المصارف في العراق ومستقبل الصيرفة للقطاع الخاص والمصارف الحكومية.

وبملاحظة المشكلة والفرضيات والأهداف أصبح النظر في البيانات الدولية ومعالجتها مكونا أساسيا في المنهجية إذ لا غنى عنه للكشف عن حقائق نمطية تفصح عنها العلاقات الكمية: بين راس المال والودائع، واصناف الموجودات المصرفية ونوعيتها وبالأخص الائتمان للقطاع الخاص، والمخاطر بأنواعها، وصافي دخل الفائدة ومصادر الدخل من غير الائتمان النقدي، والتكاليف التشغيلية، وصافي العوائد على الموجودات وحقوق الملكية وهو البعد التجريبي للتحليل. وذلك مع استحضار المتغيرات الكلية والمالية ومتعلقات سوق الصرف، وفي ضوء مستوى التطور والعمق المالي. وربما يساعد ذلك كله في توجه نحو اهتمام منهجي بأسباب القصور والتعثر في العراق.

وعن هيكل البحث فقد توزع بين ستة مباحث هي: الوساطة المالية في سياقها الواسع؛ الإقراض وهامش الفائدة ومحددات الائتمان؛ تحليل الائتمان لحساب المخاطر والديون المتعثرة؛ دراسة الأداء وتقييم المصارف؛ العمق المالي والائتمان المصرفي في العراق؛ العوائد والتكاليف والأنشطة المصرفية؛ إضافة على المقدمة، والخاتمة، والملحق الإحصائي، والمصادر.

ان سلطة الأشراف على المصارف تواجه دائما الحاجة الى اعادة النظر بالضوابط، وقواعد الرقابة، للملائمة بين مصالح المودعين والمقترضين، والمؤسسات المصرفية، وفي نفس الوقت التزام اهدافها الرسمية في تحسين كفاءة القطاع المالي والاستقرار ومساندة النمو والعدالة الاجتماعية.

ولطبيعة الموضوع لا يتوخى هذا البحث الانتهاء الى مقترحات بعينها، بل تناول المصارف والائتمان وما يكتنفهما بمفردات الاقتصاد المالي، وادوات كمية لقياس وتحليل الأداء، عسى ان يسهم، الى جانب جهود اخرى، في الوقاية من اضرار احكام مسبقة وتوصيات جاهزة متعجلة قد تحظى بالنفوذ في دوائر القرار.

1. الوساطة المالية في سياقها الواسع:

المصارف تشكل الثقل الرئيسي في قطاع المؤسسات المالية وتصنف بانها وسيطة، ويرتكز عملها على الودائع، ولذلك تسمى شركات، او مؤسسات الايداع، تميزا لها عن اشكال تنظيمية اخرى تزاوّل أنشطة وسيطة مثل التأمين بعيد الأمد وصناديق التقاعد وانظمة الاستثمار الجماعي او المشترك وصناديق الوقاية Hedge Funds وغيرها. وايضا تختلف المصارف عن مؤسسات مالية تسمى شبه وسيطة Quasi Financial Intermediaries مثل شركات الاستثمار المفتوحة، وشركات التمويل،

ووكالات المتاجرة والدلالة للأوراق المالية، وتعاونيات للادخار والائتمان واخرى على شاكلتها. لكن النظام المالي في العالم شهد تغيرات على شتى الأصعدة من نتائج تلاشي الحدود تدريجيا بين الصيرفة، بمعناها التقليدي، والوظائف الأخرى مثل التأمين وغيرها، وايضا مغادرة التخصص ضمن الصيرفة، تجارية وتنموية واستثمارية، نحو المصرف الشامل. وربما لا تكون جميع هذه التحولات ايجابية بنفس الدرجة في جميع الدول ومراحل التطور، وقد يستنتج من التجربة العراقية ان التخصص يساعد بوجه خاص على تعزيز حكم الضوابط، ويدعم النشاط الائتماني، وهو ما يستشف من مجموع الوقائع والمؤشرات التي عالجها هذ البحث.

وتشارك المصارف في النظام المالي الى جانب اسواق الأوراق المالية: الأولية، أي الأصدار، والثانوية، وهي جميع آليات تداول تلك الأوراق من أسهم وسندات للحكومات والشركات. وعادة ما يصنف النظام المالي للدولة الى ذي اساس مصرفي Bank- Based System او ذي اساس سوقي Market Based System بحسب الأهمية النسبية للمصارف او الأسواق في مجموع التمويل. وغالبا ما يقتصر الأمر على المقارنة بين مجموع الائتمان المصرفي الى الناتج في مقابل الرسملة أي نسبة قيمة الأسهم الى الناتج المحلي الإجمالي.

ومن الأمثلة التي كانت شائعة على النظام المالي ذي الأساس المصرفي المانيا واليابان، وعلى الأساس السوقي الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت نسبة الائتمان للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي 53 بالمئة بينما الرسملة 147 بالمئة عام 2016، وتكون الولايات المتحدة بذلك من اوضح الأمثلة على النظام المالي ذي الأساس السوقي في الدول المتقدمة.

وحسب نفس المعيار فان منطقة اليورو بالمجمل وفرنسا وكوريا الجنوبية توصف قطاعاتها المالية بالأساس المصرفي، والنظام المالي في العراق مصرفي الأساس. ولا شك في اقبال المصارف على ادوات وآليات الأسواق المالية مثل شهادات الأبداع المتداولة، وتوريق الديون وما اليها. فضلا عن خدماتها لسوق راس المال الأولي، وإدارة محافظ الاستثمار، وقبول الأوراق المالية ضمانات للقروض، والإقراض لتمكين زبائنها من حيازة ادوات السوق... وهكذا.

والمصارف هي المؤسسات المالية الأوثق صلة بالسلطة النقدية ولها دور رئيسي في مكاترة النقود لا تنافسها السوق المالية فيه. ولا تستطيع المنشآت الفردية والصغيرة واغلب المتوسطة الاعتماد على السوق

المالية للتمويل، ولذا يكون للمصارف الدور الرئيسي في اقتصاد لا تشغل الشركات الكبرى فيه سوى مساحة محدودة. بينما للشركات الكبرى فرصة الاختيار بين السوق المالية والمصارف طالما تستطيع اللجوء الى الأصدقاء لكونها مساهمة على الأغلب. وايضا هناك رافعة للدين Leverage تحاول الشركات عدم تجاوزها، لأن ارتفاع نسبة الدين الى راس المال في شركة اسهمها متداولة في السوق يعرضها لمزيد من الخطر.

وعندما ترتب الدول تصاعديا تبعا لمتوسط الدخل للفرد نلاحظ الاتجاه العام مع: تزايد العمق المالي متمثلا بنسبة كل من النقود بالمعنى الواسع M2 والائتمان المصرفي الى الناتج المحلي الإجمالي؛ وايضا نمو الرسملة؛ وتساعد الأمولة Financialisation، والتي تقاس بنسبة مجموع الأصول المالية، الائتمان واوراق الدين والأسهم، الى الناتج المحلي الإجمالي.

وقد اجريت العديد من الأبحاث للمقارنة بين كفاءة النظام الذي يستند الى المصارف في مقابل ذي الأساس السوقي ولم تصل الى دلالات كافية للمفاضلة بينهما. لكن يرجح ان المصارف أكفاً من الأسواق المالية للمهمة التنموية او طور الانتقال من الدولة النامية الى الصناعية. اما عن علاقة الأمولة بالنمو الاقتصادي فيبدو ان توسع حجم الأصول المالية يساعد النمو الاقتصادي وصولا الى نقطة انقلاب، وبعدها قد يصبح الثقل المتزايد لقطاع المال كابحا للاستثمار في مجالات الاقتصاد الحقيقي ونمو الناتج.

الوساطة بين الادخار والاستثمار، الذي يسهم الائتمان في تمويله، وظيفة اساسية للنظام المالي عموما وللمصارف خاصة، وكفاءة تلك الوساطة لها دور لا يستهان به في النمو والتشغيل فضلا عن الاستقرار المالي والاقتصادي.

وقد كانت تلك الوساطة ولم تزل موضوعا ساخنا لأعاده فهمها في الإطار القانوني والأخلاقي والديني اضافة على دورها الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص تمويل الإقراض بالودائع، ومن زاوية العقد الصريح او الضمني بين المودع والمصرف. ولقد دأبت المدرسة النمساوية على التمييز القاطع بين الوديعة النقدية الجارية، تحت الطلب، والودائع لأجل معين وبفائدة. فالأولى، في نظرها، لا يجوز للمصرف الا الاحتفاظ بما يكافئها تماما، أي ان الاحتياطي 100 بالمئة للودائع تحت الطلب. وتجاوز هذا المبدأ، بالاحتياطي الجزئي من العوامل الأساسية للاضطراب والأزمات، في رأيهم، لأن الوديعة الجارية لا تختلف عن ايداع لوحة فنية في مكان امين للاحتفاظ بها، سوى ان النقود يتعذر عمليا ايداعها عينا واستردادها بالذات بل يسترجع المبلغ بنفس العملة حين الطلب.

وان تملك المصرف للوديعة الجارية متطلب ثانوي لتماثل النقود فتختلط مع سواها ويتعهد المصرف بإرجاع المبلغ وليس الأوراق النقدية او المسكوكات التي استلمها من المودع بذاتها. وكان ديفيد هيوم وأدم سميث وسواهم من الكلاسيك يعتقدون بهذا المبدأ، والذين قبلهم في اوروبا القرون الوسطى وفقهاء المسلمين في الأندلس لا يجيزون اقراض او استثمار اموال المودعين لصالح المتعهد بحفظها وهو المصرف. وايام المعدن الثمين كانت القاعدة ان تكون الصولات بالنقود المعدنية المودعة تطابق تماما المخزون منها في المصرف، وتلك الصولات اصبحت فيما بعد لحاملها وسميت Bank notes. وهي الأصل التاريخي للعملة الورقية التي كانت آنذاك نائبة عن المعدن الثمين، ومن هنا ترتبط الوديعة بالنقود، وخلقها، مثلما هي اساس للعمل المصرفي. وتطورت المصارف الى ما وصلت اليه عبر انتهاك مبدأ الاحتياطي التام للودائع تحت الطلب الى احتياطي جزئي تنخفض نسبته تدريجيا.

اما الوديعة لأجل وبفائدة فهذه قرض ولا يجمعها مع الوديعة سوى الاسم، لأن القرض يعرف بمدة زمنية وسعر فائدة، ويتخلى المقرض عن ملكية المال للمقترض في تلك المدة، ولا يلتزم المقترض بجاهزية المبلغ الا عند اجل الاستحقاق، وكذلك الوديعة لأجل. وسعر الفائدة هو معدل لمقايضة القيمة الحاضرة بقيمة مستقبلية لا بد ان تكون أكبر منها تعويضا عن تلك المدة او ما يسمى القيمة الزمنية للنقود (1-16، 103-104 PP، 22). والمصرف، بهذا المعنى، يقترض ويقرض وسعر فائدة الاقراض هو سعر فائدة الاقتراض، الوديعة لأجل، مضافا عليه هامش لتغطية النفقات التشغيلية ومقدار من الأرباح، وهو ايسر تعريف للمصرف المجرد الذي يتجاوزه المصرف الواقعي كثيرا مثلما سيوضح.

وطالما تعتمد المصارف على الودائع بصفة رئيسية لتمويل حيازة موجوداتها لهذا تختلف عن مؤسسات الأعمال في القطاع الحقيقي جوهريا. في الأخيرة يغطي راس المال، المملوك والمقترض لأجل طويل، قيمة الأصول، بينما في المصارف قد لا يتجاوز راس المال بهذا المعنى 10 بالمئة من مجموع الأصول المصرفية. ومهما ارتفع، راس مال المصرف النمطي، يبقى الجزء الأكبر من الأصول المصرفية مولا بمطلوبات ذات طبيعة قصيرة الأجل، على الأغلب، وهي عادة ودائع تحت الطلب أو لآجال أقصر من مدد القروض، وهذه الخاصية كفيلة بإبقاء احتمال الأزمات ملازما للنظام المصرفي التقليدي.

وفي حين تقوم المصارف التقليدية على اعتبار النقود بمثابة سلعة وسعر استخدامها لمدة يسمى فائدة Interest، فان الصيرفة الإسلامية موضوع عملها هو النشاط الاقتصادي ذاته وتكسب الأرباح من اسعار السلع والخدمات والإيجارات ... وليس من سعر النقود او قيمتها الزمنية وبذلك لا وجود لسعر

الفائدة في عقود الصيرفة الإسلامية. ولا تتخرط الصيرفة التقليدية مباشرة بالتجارة والأعمال بل ان أطراف العلاقة مقرض ومقترض، دائن ومدين، اما في الصيرفة الإسلامية فان عوائد جانب الأصول في ميزانيتها العمومية ارباح وما اليها، وفي جانب المطلوبات لا تدفع فوائد، بل توزع الأرباح على مشاركين في تمويل حيازة تلك الموجودات. وأطراف العلاقة في الصيرفة الإسلامية: شريك، ومستثمر، وتاجر، وبائع، ومشتري، ... ومعاملاتها متنوعة ومنها: المضاربة وفي أصلها مشاركة بين راس المال والعامل، المضارب، وهو الطرف الآخر في العقد مع المصرف الإسلامي على اساس تقاسم الربح، وهي على انواع، في أنشطة الإنتاج والتجارة، وأجال مختلفة؛ والمشاركة صيغة أخرى في التمويل الإسلامي تستبدل الفائدة بحصة من عائد النشاط الممول؛ والإيجار والمرابحة، أي البيع والشراء، والبيع الآجلة او السلم، والأستصناع وهي تقترب من عقود المقاولات او طلبيات التجهيز. وتشجع الصيرفة الإسلامية على ابتكار ادوات تمويل جديدة في نطاق الجواز الشرعي واستطاعت الانسجام في البيئة المالية المعاصرة واصبحت عالمية (23).

ونظريا يُفترض بالصيرفة الإسلامية ان تعتمد في تمويل نشاطها كليا على المشاركين ليكون جانب المطلوبات راس مال يستثمر في القطاع الحقيقي، اما الودائع الجارية فالأحرى ان يلتزم المصرف الإسلامي في التعامل معها بمبدأ المدرسة النمساوية أنف الذكر. وعندما تختلف المصارف الإسلامية عن التقليدية، حقا في المضمون ومنهج العمل، تصبح عامل استقرار للنظام المالي في بلدان اقامتها والعالم. اما حين تعتمد الودائع تحت الطلب لتمويل نشاطها، وتزاول الأقرض عبر ترتيبات شكلية على قدر الإجازة الشرعية فلا تضيف الى الصيرفة التقليدية جديدا.

ويتناول بحثنا، هذا، الصيرفة التي تقوم على سعر الفائدة وخاصة محور الائتمان، لكن محددات الإقرض وتمويله وتكاليفه وعوائده، في الصيرفة التقليدية، هي ذاتها العوامل الفاعلة في تعيين الحجم الممكن للنشاط المصرفي الإسلامي البديل وأدائه المالي.

ومن المتوقع ان يرتبط الائتمان عكسيا مع التضخم وسعر الفائدة، وبدائله، ويستجيب لزخم النمو الاقتصادي، ويتقيد بحجم الودائع المصرفية، او مصادر التمويل، ومعايير كفاية راس المال، كما يسهم بدوره في مكاثرة النقود ومنها الودائع. كما ان سعر الفائدة يرتبط بعلاقة موجبة مع المخاطر وقد يرتفعان معا عند تسارع الائتمان، وثمة صلة بين النشاط الإقراضى، عرضا وطلبا، وهامش الفائدة وبقية الأنشطة المصرفية وعوائدها، وهي صلة معقدة بعض الشيء وقد تختلف بين الدول ومستويات التطور والعمق المالي، كما سيتضح.

والتطلع او اتخاذ تدابير للارتقاء بمستوى الكفاءة المصرفية، نحو المستويات القياسية في العالم، تهتم به وتشغل عليه الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية والناهضة. والعراق احوج ما يكون الى دور اوسع وأكثر فاعلية للمصارف نظرا للحجم الضئيل لمجموع الائتمان المقدم للقطاع الخاص وبأسعار فائدة حقيقية عالية بالمقارنة الدولية. والملاحظ تقاعس المصارف الخاصة عن التوسع في الأقرض بعيد الأمد للسكن وأنشطة الإنتاج السلعي، زراعي وصناعي، على وجه الخصوص خوفا من المخاطر، لتحاشيها، او مبالغة في تقديرها ما يؤدي الى ضياع الكثير من فرص التنمية.

في القطاع المالي تتشكل بمرور الزمن ارتباطات مصالح وثقافة عمل تقاوم السياسات، وتناور الضوابط، بحيث يتطلب الأمر اتخاذ تدابير متضافرة وقوية تتسم بالجزرية لأحداث التغيير المنشود. ويستفاد من دراسات شملت دولا بمختلف مراحل التطور الاقتصادي والعمق المالي بان العوامل المؤسسية والأبعاد القانونية والتنظيمية لها الفعل الأقوى في تطوير القطاع المالي للدول النامية. في حين تحتاج المتقدمة الى تحاشي التوسع الزائد كالذي سبق الأزمة المالية الأخيرة بينما في البلدان النامية، على الأغلب، لا توجد مخاطر جمة من التوسع المالي بل من الفساد والزبائنية والتصرف بموارد المصارف لخدمة تطلعات خلاصتها مراكمة ثروات لأوساط متنفذة، بتعارض مع مقتضيات النمو الاقتصادي والازدهار الشامل، بل حتى على الضد من مقومات نماء ورسانة المؤسسات المالية ذاتها.

وطالما يبقى التخلف والعجز المؤسسي سيد الموقف تتعطل فاعلية الأدوات المالية والنقدية في الحفاظ على الاستقرار وتعميق وتطوير قطاع المال. ومن أبرز ملامح ذلك التخلف انماط السلوك السلبي، بما فيها ضعف حاكمية القواعد التنظيمية والرقابية على اداء المصارف واسواق المال والتعامل في أنشطة التمويل والائتمان، وتردي معايير الانضباط المهني، عندما تكون ادارة المؤسسات المالية في قبضة المصالح المشكوك في مشروعيتها، والبطء في إجراءات فرض القانون او فشلها وسواها. ويظهر ان قطاع المصارف في البلدان النامية، التي تقتر الى العمق المالي وتعاني الضعف المؤسسي، قد لا يواكب تلقائيا زخم النمو الاقتصادي نحو التطور كما هو الحال في الدول المتقدمة، ولا تؤيد البحوث التجريبية تحقق نتائج ايجابية واضحة للانفتاح التجاري، وما يقترن به ويدل عليه، في ازدهار قطاع المال (10- PP 12، 6).

2. الإقراض وهامش الفائدة ومحددات الائتمان:

يفسر عادة حجم الموجودات المصرفية، والائتمان على وجه الخصوص، نسبة الى الناتج المحلي بدلالة: متوسط الناتج للفرد، والنمو، واسعار الفائدة، وهامش سعر الفائدة، والتضخم، والمخاطر بمقياس خسائر الديون او نسبة الديون المتعثرة، وبنية القطاع المالي بين المصارف والأسواق، والائتمان المصرفي مقارنة بالرسمة. ويلاحظ ان هامش سعر الفائدة مرتفع في العراق وفي دول ناهضة اخرى، وازدادة على ارتفاع المخاطر او نسبة الديون المتعثرة لا شك ان الكلفة التشغيلية الى جانب خصائص السوق المصرفي او ما يسمى القوة السوقية Market power، من العوامل المفسرة لهامش الفائدة. وتقاس القوة السوقية عادة بمؤشر ليرنر LI والذي يعرّف بنسبة (الفرق بين السعر و الكلفة الحدية MC) الى السعر، او معكوس مرونة الطلب السعرية |Edl بقياسها المطلق:

$$LI = (P - MC) / P = 1 / |Edl| \dots\dots\dots (1)$$

والمقصود بالكلفة الحدية MC، هنا، الكلفة الحدية الكلية، تشغيلية ومالية، أما عندما تعبر الكلفة الحدية عن فائدة الإيداع والسعر عن فائدة الإقراض يصبح تعريف القوة السوقية ليس مستقلا عن المتغير المراد تفسيره. وبصرف النظر عن القياس فإن خصائص السوق، ومنها درجة التركيز او الاتفاق بين المصارف على سياسات الإقراض، من العوامل المؤثرة في القدرة على انتزاع ارباح توصف بأنها احتكارية لعدم انسجامها مع انماط عمل السوق التنافسية والعلاقة بين الكلفة والعائد في مثل هذا السوق (18).

ولا زال سوق المصارف الخاصة في العراق بعيدا عن التركيز، كما يظهر من البيانات المعروضة في بحثنا هذا، رغم انه موجود على نحو واضح لكل القطاع المصرفي عبر هيمنة المصارف الحكومية، والتي تخضع لسياسات تجعل هوامش الفائدة متطرفة بين بالغة الانخفاض او حتى سالبة، في الإقراض المستهدف حكوميا، وفيما عداه مماثلة للقطاع المصرفي الخاص.

ولقد لوحظ في امريكا اللاتينية ان المصارف الأجنبية تتعامل مع هامش فائدة أدنى من المتوسط السائد في القطاع المصرفي هناك، لكن المصارف الأجنبية المشاركة مع جهات وطنية او تعمل بغطاء مؤسسي محلي هوامشها مرتفعة ايضا وقد يفسر هذا، كما ارى، بحجم المصارف الأجنبية ما يمكنها من توزيع المخاطر والتكاليف وليس لاختلاف تقاليد الادارة (8، p 18).

تضطر المصارف في الدول التي تواجه تغيرات واسعة في اسعار الفائدة على الودائع، او في اسعار فائدة السندات الحكومية، لرفع هامش الفائدة الإقراضية واجور الخدمات المصرفية من غير الائتمان النقدي لتغطية مخاطر السوق المتوقعة. ومثل هذه الظاهرة لا تواجه مصارف العراق علما ان مصاريف الفائدة أدني من التكاليف التشغيلية او مساوية لها، في العراق، آخذين بالاعتبار اسهام الودائع الجارية في التمويل ومنها ودائع الحكومة.

الفهم النظري لتفسير تشكيلة المنتجات المصرفية ينطلق من تعظيم صافي العائد المتوقع وفي هذا السياق يعبر عن المخاطر بانها خسائر متوقعة تضاف الى التكاليف التشغيلية. والمصرف منشأة متعددة المنتجات وتستدعي امثلية الجمع بين الأنشطة التقليدية وغير الإقراضية التساوي بين الإيراد الحدي والكلفة الحدية لكل منتج. وعند افتراض ان القرار يتوخى استقصاء الثروة يمكن تفسير تنويع المنتجات المصرفية من خلال مبدأ تعظيم القيمة المتوقعة لصافي الاستحقاق وهو القيمة الحالية لصافي الدخل المتوقع من جميع المصادر، بما فيها صافي المكاسب من جهتي الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية وخارجها، ومن الواضح ان المخاطر متضمنة في هذا التعريف.

وعلى الصعيد العملي قد يصعب الفصل بين تكاليف النشاط الإقراضي من غير الفائدة وتكاليف بقية الأنشطة المصرفية، اي ان مفهوم الفائدة الضمنية Implicit Interest Payments والذي يشمل نفقات ادارة ودائع الزبائن والخدمات المتعلقة بها لا تبينه الكشوفات المحاسبية المعتادة. وايضا كلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطات الإلزامية، والفائضة تحسبا للمفاجآت وتجنبنا لاحتمال النقص الحاد في السيولة، هذه تضاف الى بقية التكاليف المتوقعة لتقدير الهامش الإقراضي

يتأثر نشاط المصارف، مع الهيمنة النفطية، بتغيرات ايراد النفط كونه المصدر الرئيسي لعرض النقد، ووفرة السيولة، وايضا من اهم محددات المخاطر من جهة دلالة الإيراد النفطي على الحيوية الممكنة للاقتصاد. وفي العراق كانت ظاهرة فائض السيولة وجها آخر لصعود المورد النفطي حتى نهاية عام 2014. وكان التضخم الذي ارتبط بالزيادة الكبيرة في الأنفاق الحكومي انسجاما مع حركة الإيراد النفطي، وتفسير التضخم الذي غلب على تفسيره وسياسة مواجهته الفهم النقودي البسيط، مع سياسة تعديل اسعار المنتجات النفطية وغيرها من اهم العوامل التي اسهمت في تشكل اسعار الفائدة ونمط العمل المصرفي فيما بعد. وقد بينت دراسة عن مصارف أذربيجان، وهي دولة نفطية، ان سعر الفائدة على

القروض يرتبط عكسيا مع ايراد النفط، وتحديدا عندما يرتفع سعر النفط ينخفض سعر الفائدة وهذه العلاقة لم تظهر في العراق بل العكس تماما، كما لاحظت نفس الدراسة ان هامش الأنشطة غير الإقراضية ينعكس على هوامش الفوائد بمعامل بين 0.5 و 0.6 أي ان العلاقة طردية هناك (19). وبملاحظة تجربة العراق ايضا، توجد دلائل تدحض الافتراض بأن العوائد المرتفعة للأنشطة غير الإقراضية تساعد على خفض اسعار فائدة القروض، بدعوى ان الإيرادات المرتفعة من غير الأقرض تساعد على امتصاص خسائر الديون المتعثرة وتشجع المصارف على قبول المخاطر.

تعظيم ارباح المصارف لا يعني دائما خفض التكاليف التشغيلية الا إذا كانت اسعار فائدة الإقراض واجور الخدمات الأخرى معطاة فعلا باستقلال عن تكاليف العمل والمصاريف الادارية، ويبدو احيانا وجود ارتباط موجب بين المصاريف الادارية والأرباح لأن الزيادة في التكاليف تحول على المستفيدين من الخدمات المصرفية، إذ لا تعمل السوق المصرفية بحسب نموذج المنافسة التامة في صورته النقية.

في نظرية بنية الكفاءة توصف المصارف التي احرزت معدلات ارباح عالية بانها أكثر كفاءة من غيرها، ومع هذا المنحى ترتبط الأرباح اما بوضع شبه احتكاري او لأن المنشأة استطاعت العمل بتكاليف منخفضة، وبذلك تحصل على حصة أكبر من السوق لكن من دون علاقة سببية بين التركيز ومعدلات الأرباح؛ ويندرج تفسير الأرباح بوفورات الحجم الكبير ضمن بنية الكفاءة، ولا تؤكد هذه المقاربة الفروقات في الادارة او تقنيات العمل بل ان المنشأة الأكبر تكاليفها أدنى بالمتوسط لوحدة المنتج.

اما نظرية القوة السوقية Market Power فتقوم على فرض ان التركيز العالي في السوق المصرفية يؤدي الى خفض اسعار الفائدة على الودائع ورفعها على القروض، وبالتالي تحقيق ارباح غير اعتيادية ذات صفة احتكارية من خلال الاتفاقات غير المعلنة والصريحة بين المصارف ذات الحصة السوقية الرئيسية، وذلك بصرف النظر عن كفاءتها. ولا يُجمع المؤيدون لتفسير الأرباح بالقوة السوقية على هذا الفهم بل تذهب بعض الدراسات الى القول ان المصارف الكبرى والمنتوعة في منتجاتها تتمكن من اجتناء تلك المكاسب.

وتذهب نظرية توازن المحفظة الى ان ارباح المصرف تعتمد على مدى اقترابه من التشكيلة المثلى لمحفظة الموجودات من جهة تعظيم العوائد وخفض المخاطر، بحيث ان الائتمان النقدي او غير النقدي من هذا الصنف او ذاك يوجد بحجمه الأمثل. وينطلق هذا التنظير ضمنا من ان الأسعار والتكاليف معطاة من خارج مؤسسة الاستثمار المالي، المصرف في هذا المبحث، وما عليه الا اختيار التشكيلة

المثلى من المنتجات (8-12، 10). ومن الواضح ان هذه التوجهات النظرية قاصرة عن تغطية التنوع الواسع في نماذج تفسير الأداء المصرفي، والعديد من المتغيرات في الاقتصاد الكلي وسياساته فضلا عن دور الضوابط Regulations والرقابة Supervision والعمق المالي وتنوع ادوات التمويل ومصادره بما في ذلك دور المؤسسات المالية غير المصرفية، وايضا ضمان الودائع وضمانات الديون، التعاقدية والسوقية، وتأثير البيئة المؤسسية والسياسية في القدرة على فرض القانون لصالح خفض الديون المتعثرة وتكاليفها. ومع ذلك يفهم مما تقدم ان الأرباح قد لا تمثل الكفاءة بمضامينها الاقتصادية، كما ان الكفاءة المصرفية ليست داخلية دائما انما القطاع المالي والسوق ودرجة المنافسة وسواها كلها تتعكس في مؤشرات ادائه وقد تكون سببا في انهياره او ازدهاره.

ومن تجربة أدريجان كان سعر فائدة البنك المركزي يؤثر في اسعار فائدة القروض عبر علاقة اوجدتها ضوابط البنك المركزي عندما ربطت بين الودائع المشمولة بالضمان واسعار الفائدة على تلك الودائع معرفة بسقف يرتبط بسعر فائدة البنك المركزي، والذي يسمى سعر الفائدة على اعادة التمويل Refinancing Rate. فعندما يرتفع الأخير يزداد تدفق الودائع نحو المصارف ولكن بسعر فائدة أعلى وبذلك يرتفع سعر الفائدة على القروض. والقصد من هذا المثال اهمية الانتباه الى الآليات التي من خلالها يؤثر سعر فائدة البنك المركزي بأسعار الفائدة عموما وهامش سعر فائدة الإقراض خاصة، أي ان فاعلية سعر فائدة البنك المركزي تعتمد على مدى انخراطه في عمليات اقراض واقتراض بموجب ذلك السعر.

ويستنتج من تجربة آسيا ان فاعلية سعر فائدة البنك المركزي على حجم الائتمان في الدول الناهضة موضع شك بينما يكشف التحليل الإحصائي عن أثر له في الدول المتقدمة. وان الضوابط على المقرض تقيد النشاط الائتماني مقارنة بتلك التي تستهدف المصارف ومؤسسات التمويل، والمنشآت الصغيرة يقع عليها عبئ الضوابط أكثر من المنشآت الكبيرة. ويفيد التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية بين التمويل بحقوق الملكية والاقتراض أي ان الائتمان ليس تابعا لحجم راس المال المملوك في المنشآت ومكملا له بل هو بديل منافس (27-31 PP، 2). وهذه العلاقة تؤيد التحليل النظري حول سعي منشأة الأعمال لخفض كلفة خدمات راس المال وهي عبارة عن المتوسط الموزون بين معدل الربح الموزع على السهم وسعر الفائدة على القروض. بتعبير آخر عندا تكون اسعار الفائدة مرتفعة في مثل هذه البيئة تتحاشى المنشآت التمويل بالاقتراض وتحاول الاعتماد على التمويل الداخلي وتلجأ الى الاقتراض اضطرارا وفي مثل هذه البيئة تزداد معدلات الديون الفاشلة.

3. تحليل الائتمان لحساب المخاطر والديون المتعثرة:

3.1. حساب المخاطر:

المخاطرة الائتمانية = حجم التعرض * احتمال الفشل * (1- نسبة المتوقع استفاؤه من الدين).
وتستخدم هذه التقديرات لحساب صافي القيمة الحالية لإيرادات القرض كما سيتبين (2-4 PP، 12).

ومن بين اهتمامات تحليل الائتمان تقدير المخاطرة، كما لا يخفى التداخل والتكامل بين ادارة الائتمان وادارة المخاطر. ويستند تحليل الائتمان على المقارنة بين العوائد الضائعة عند الامتناع والمخاطر المحتملة عند اتخاذ قرار منح الائتمان، وكلاهما بالقيمة الحالية. أي حساب القيمة الحالية لأقساط تسديد القرض والفوائد مصححة باحتمال الفشل مضروبا بنسبة عدم التسديد المحتملة والنتيجة هي القيمة الحالية المتوقعة لتدفقات القرض ثم طرح تكاليف التمويل بقيمتها الحالية ايضا والنتيجة هي صافي القيمة الحالية للائتمان. وبما ان موارد التمويل محدودة لابد من وضع فرص الائتمان في تسلسل نزولي حسب نسبة صافي القيمة الحالية الى الكلفة بالقيمة الحالية. ويمكن اعتماد سعر الفائدة على القروض السيادية سعرا للخصم او سعر الفائدة السائد في سوق الإقراض للديون واطئة الخطر او حتى كلفة التمويل وهو أدنى سعر خصم. ومن المنطقي القول ان القروض ذات صافي القيمة الحالية السالبة تستبعد، ثم تدرج فرص منح الائتمان بالتسلسل من اعلى نسبة صافي قيمة حالية الى الكلفة نزولا حتى الوصول الى قيد الموارد، وهي نفس الطريقة التي تستخدم في موازنة البرامج الاستثمارية Capital Budgeting .

وعند النظر في منطق الحساب آنفا يبدو واضحا ان كفاءة قرار الائتمان يعتمد على التقدير الحصيف للمخاطر والذي لا يعتمد فقط على دراسة المشروع المراد تمويله والجدارة الائتمانية للمقترض بل على بيانات تجميعية لنسب الفشل ونسب التسديد في حالة الفشل مصنفة على ابعاد مختلفة : حسب الجدارة الائتمانية للمقترضين؛ قطاعات الإقراض مثل السكن، الصناعة التحويلية، الاستثمارات التجارية، الخدمات السياحية ، ... وهكذا؛ وامتداد الإقراض بالأشهر؛ والضمانات ... بحيث يصبح تقدير المخاطر محصلة لتفاعل البيانات التجميعية مع معطيات الدراسة الخاصة بالقرض المعني.

والخطأ في قرار الائتمان يتمثل في توصيف مشاريع واطئة الجدارة الائتمانية بانها جيدة والعكس وهو التقييم الخاطئ لمشاريع عالية الجدارة الائتمانية بوصفها رديئة. وان التحليل المنهجي للائتمان لا يساعد فقط على حماية المصارف من الانهيار والدفاع عن حقوق المودعين بل هو من ادوات التخصيص الأمثل للموارد. وهناك حالات لمشاريع غاية في الكفاءة من زاوية الاقتصاد الكلي والتنمية عند تحليلها

اقتصاديا، أي تقييم العمل والمدخلات والمخرجات بأسعار اقتصادية تعبر عن كلفة الفرصة البديلة للاقتصاد الوطني، لكن العوائد المالية لتلك المشاريع منخفضة وبالتالي يكون معدل العائد الداخلي IRR المالي واطناً ولذلك لا تتحمل اسعار الفائدة السائدة في سوق الائتمان، هذا الصنف من المشاريع يستحق دعم الموازنة العامة للوصول الى فرص التمويل من المصارف وغيرها. فعندما يكون معدل العائد الداخلي المالي، وهو الذي يساوي القيمة الحالية للتدفقات الداخلة مع القيمة الحالية للتكاليف، أدني من سعر الفائدة في السوق يمكن للموازنة ان تتحمل الفرق او تقدم اعانات لخفض التكاليف المالية او زيادة الإيرادات لكي يصبح الاقتراض من السوق لتمويل المشروع مجزيا.

وعندما تتولى المصارف العامة اقراض هذا الصنف من المشاريع من الضروري ان تخضعها لذلك الطراز من التحليل للتأكد من جدوى تحمل المجتمع لتكاليف اعانتها بأسعار فائدة واطئة او تحويلات نقدية تضاف الى الإيرادات او تخفض التكاليف.

ومن جهة اخرى واستنادا الى كلفة التمويل بالقيمة الحالية واحتمال الفشل ونسب التسديد المحتملة عند الفشل يمكن تقدير الحد الأدنى لسعر فائدة الإقراض، او ماهي نسب المخاطر المقبولة مع سعر فائدة معين للإقراض. والمقصود بالحد الأدنى لسعر فائدة الإقراض هو الذي يجعل صافي القيمة الحالية للقرض صفرا مع مقدار معين من المخاطر، واقصى احتمال للمخاطر يمكن قبوله هو الذي يجعل صافي القيمة الحالية صفرا عند سعر فائدة معين للإقراض.

ان تفاوت اسعار الفائدة حسب مدد القروض والمقترضين لنفس الأمد يدل، بصفة اولية، على كفاءة عالية في تحليل الائتمان والمخاطرة. ويمكن اعتماد التصنيفات الشائعة لجدارة المقترضين داخليا في المصارف ومنها على سبيل المثال تصنيف ستاندرد اند بورس Standard@ Poor's ومن البيانات التجميعية أنفة الذكر تعد جداول الخسائر المحتملة للديون لكل صنف. وتعتمد شركة التصنيف الائتماني

أنفة الذكر للشركات سبع رتب من الأعلى الى الأدنى: AAA؛ AA؛ A؛ BBB؛ BB؛ B؛ CCC

ويظهر من بياناتها التاريخية احتمال الفشل المتراكم بالمئة لعشر سنوات للأصناف على التوالي: 0.67؛ 1.39؛ 2.59؛ 6.85؛ 27.09؛ 48.81؛ 62.58 بينما للسنة الأولى على التوالي 0.00؛ 0.01؛ 0.04؛ 0.24؛ 0.108؛ 5.94؛ 25.26. ومن هذه البيانات يمكن تأمل سبب التفاوت بين اسعار الفائدة حسب الأمد الزمني ومعدلات المخاطرة. ولا تدل بيانات اسعار فائدة الإقراض الممنوحة من المصارف العراقية، كما سيأتي، على كفاءة في تحليل الائتمان وتقدير المخاطر (10-11 PP، 12).

3. 2. الديون المتعثرة:

لتسهيل بحث الديون المتعثرة تصنف محدداتها الى مجموعات من العوامل: الاقتصادية الكلية؛ والمؤسسية؛ وعوامل فاعلة في قطاع المصارف وفي المؤسسة المصرفية. وعلى المستوى الكلي غالبا ما يُرشد نمو الناتج المحلي الإجمالي لتفسير تغير نسبة الديون المتعثرة الى رصيد مجموع الديون، وثمة دلائل على أثر هذا العامل في العراق ايضا مع بقية المتغيرات الكلية مثل البطالة، وسعر الصرف، والتضخم، وسعر الفائدة، واسعار الأسهم، واسعار المساكن. وبصفة عامة ثمة علاقة عكسية بين دورة النشاط الاقتصادي ودورة الفقاعة المالية ونسبة الديون المتعثرة إذ تزداد نسب التعثر مع هبوط النشاط الاقتصادي وما بعد انهيار الفقاعة. وفي العراق ازداد التعثر منذ هبوط اسعار النفط، وانحسار الأنفاق الحكومي المركزي، وتكاثر وقائع العسر المالي في قطاع الأعمال المرتبط بالمقاولات وعقود التجهيز الحكومية، وايضا ارتباطا بالأزمة المالية في اقليم كردستان.

وبالفعل قد اظهرت الأزمة المالية الدولية الأخيرة ان مخاطر الائتمان تتزايد مع تدهور الأوضاع الاقتصادية الكلية، وايضا يرى البعض ان ارتفاع نسبة الديون المتعثرة من مقدمات ازمة مصرفية. أي ان الأداء الائتماني للمصارف قد يتسبب في ازمة مصرفية تنتشر في مجموع القطاع المالي ثم تنتقل الى الاقتصاد الحقيقي، لأن الحجم الكبير للديون المتعثرة يستدعي رفع رؤوس اموال المصارف او خفض وتيرة الإقراض نتيجة الصعوبات في تعزيز رؤوس اموال المصارف او المبالغة في تقدير المخاطر ...

وبينت دراسات تناولت المصارف الأوروبية ان الدخل الممكن التصرف به والبطالة واسعار الفائدة الحقيقية مؤثرة في معدلات تعثر الديون. وفي دراسة مصارف دول مجلس التعاون ايضا ثمة علاقة بين تراجع النمو الاقتصادي وزيادة سعر الفائدة ونسبة الديون المتعثرة. وكذلك وجدت دراسات اخرى في البلدان الناهضة آثارا للتضخم وسعر الصرف، وتدهور قيمة العملة الوطنية، في زيادة الديون المتعثرة، وفي عينة من بلدان ناهضة ومتقدمة وجدت علاقة لأسعار الأسهم واسعار فائدة القروض مع تغير نسبة الديون المتعثرة، كما ان لثقل الدين العام وكفاية راس المال المصرفي وحجم الائتمان المصرفي دور الى جانب الارتباط الذاتي الزمني لمتغير الديون المتعثرة وتلازمه مع معدلات العائد على حقوق الملكية (P 51، 15). ومن المفيد الإشارة الى ان التضخم بذاته يساعد على سداد الديون عندما يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي، اما النمو الاقتصادي المرتفع فقد يتزامن مع انخفاض نوعية الموجودات المصرفية بالتوسع الائتماني نحو جدارة ائتمانية واطنة، وعندما ينخفض ذلك يعني انخفاض مستويات

دخل المقترضين بسبب انخفاض النشاط الإنتاجي فيتزايد الفشل في سداد الديون. وفي مصارف الخليج وجدت علاقة عكسية بدلالة احصائية عالية بين الناتج الحقيقي غير النفطي والديون الفاشلة (16). بيد ان الارتباط الوثيق بين الناتج غير النفطي والنفط يحيل تلك العلاقة الى الارتباط مع مجمل النشاط الاقتصادي وهو ما ظهر في العراق فعلا.

وفي دراسة لمجموعة من بلدان اوريا الشرقية ووسط آسيا بعد الأزمة المالية الدولية الأخيرة تبين ان الديون المتعثرة تعتمد عكسيا مع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي وابعتمادية احصائية عالية، بينما يؤثر سعر الفائدة الحقيقي بمعنوية احصائية عالية باتجاه زيادة نسبة الديون المتعثرة، وكذلك التضخم بمقدار اقل من سعر الفائدة الحقيقي. لكن لا بد من الالتفات الى ان التضخم يخفّض سعر الفائدة الحقيقي إن لم يكن مستقلا عن التضخم، وهذه المسألة ليست قطعية. وبين التحليل الإحصائي لهذه المجموعة من الدول ان متغير الديون المتعثرة متشبه ذاتيا مع وجود فسحة للتعديل فالديون المتعثرة تعتمد بنسبة 67 بالمئة على مستواها في العام السابق (26- 27 PP، 17).

ومن تجربة تلك الدول تبين ان التركيز الائتماني من مصادر زيادة الديون المتعثرة، والتي يزداد احتمالها ايضا مع طول امد القروض. وعمليا لمواجهة تعثر الديون وخسائرها ليس امام المصارف سوى رفع كفاءة تحليل الائتمان وتحسين اساليب تقدير المخاطر وفي نفس الوقت الحفاظ على كفاية عالية لراس المال. اما دور سعر الصرف فيبدو انه يعمل باتجاهين مختلفين: في الوضع الاعتيادي عند انخفاض قيمة العملة الوطنية، تجاه العملات الأجنبية، ترتفع القدرة التنافسية الخارجية للبلد فتزداد الصادرات ثم الدخل ومعه القدرة على سداد الديون. وفي ايام الأزمات تشغل الجوانب السلبية لانخفاض قيمة العملة الوطنية لأن مبالغ الديون للجهات الأجنبية تزداد مبالغها بالعملية الوطنية ومع انحسار النشاط الاقتصادي من جهة وتزايد المقترضين المحليين المعسرين من جهة أخرى تتراجع القدرة على سداد الديون.

وفي العراق لم يواجه القطاع المالي Financial sector هذه الظاهرة التي كانت من اسباب الأزمة الآسيوية في السنوات 1997-1998 وروسيا ايضا، ولازالت ودائع المصارف بالعملات الأجنبية ومطلوبات القطاع الخاص للخارج من عوامل الاستقرار وعدم الاستقرار المالي ارتباطا بتغيرات اسعار الصرف والتدفقات الاستثمارية خروجاً ودخولاً وكلاهما شديد الحساسية للتوقعات.

وفي هذا الصدد قد تكون ودائع الأجانب بالعملة الوطنية ايضا حساسة للتغيرات المتوقعة بأسعار الصرف وهذه مسألة لا يستهان بها مع الانفتاح المالي، وايضا لا زالت ودائع الأجانب في المصارف العراقية محدودة وتقتصر على حسابات لتسهيل الأعمال في الدرجة الأولى.

4. دراسة الأداء وتقييم المصارف:

تحليل الأداء المصرفي بعناصره الأساسية والعلاقات الضرورية بينها لا يمكن حصره بمقاربة دون اخرى بل ينهل من المعرفة الاقتصادية والأدارة المالية والمحاسبة والأحصاء ويتنوع ويستجيب للمستحدثات.

4. 1 النظام الموحد للتحليل والتقييم:

وللتبسيط نعتمد ابواب التقييم الموحد للمؤسسات المالية لمراجعة الجهد الرقابي، والذي ينتظم على خمسة ابعاد، متكاملة ومتداخلة، ومنها يأتي الاسم المختصر CAMEL وهي: كفاية راس المال Capital Adequacy؛ نوعية الموجودات Assets Quality؛ نوعية الأدارة Management Quality؛ القدرة على تحقيق الإيرادات Earning Capacity؛ والسيولة Liquidity. وهو نظام تقييم اجتهادي، رغم اعتماده على معالجة الكثير من المعلومات ذات الصلة بكل من الأبعاد آنفة الذكر، بخمسة رتب بين الواحد للأعلى وخمسة للأدنى.

وقد ظهر اول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبناه المجلس الفدرالي لفحص المؤسسات المالية عام 1979، ثم ادارة الاتحاد الوطني للاتئمان عام 1987. ويعد هذا النظام من ادوات الرقابة والأشراف على المصارف Supervision لتنظيم عمل لجان التفتيش الدوري الشامل كي ينتهي الى ترتيب المصارف حسب جدارتها، واحتمال فشلها، وليقدم قاعدة معلومات تساعد على اعادة النظر بالضوابط الحاكمة للعمل المصرفي Regulations.

ومن المعلوم ابتداءً ان العمل المصرفي وما يكتنفه من تعقيد وتغير ومفاجآت، يجعل اية اداة رقابية لوحدتها قاصرة عن استيعابه والسيطرة عليه. وإضافة صفة المنهج الموحد على نظام التقييم هذا، لا ينفي التباين الواسع في الممارسة حتى في البلد الواحد ناهيك عن المقارنة العابرة للحدود، وتعرّف كفاية راس المال بالمقدار المطلوب لموازنة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، لاستيعاب الخسائر المحتملة وحماية حقوق الدائنين والمودعين على وجه الخصوص، ولذلك كانت الكفاية تقاس بنسبة راس المال الى الودائع. ثم تحول الاهتمام الى مصادر الخطر على اموال اصحاب الودائع والذي يتمثل بحجم ونوعية الموجودات، ولهذا تقاس الكفاية، في السنين الأخيرة، بنسبة راس المال الى الموجودات والموجودات

المرجحة بالمخاطر. أي ان المقصود وجود حجم كافي من راس المال لتغطية الخسائر المتوقعة في الميادين التي وظفت فيها اموال المودعين ومنها خاصة الائتمان النقدي (17-18 PP، 11).

وفي العراق، عيّن القانون كفاية راس المال بنسبة 12 بالمئة من الموجودات المرجحة بالمخاطر، وعادة ما تكون هذه النسبة لمجموع الموجودات دون الترجيح بالمخاطر أدني. إذ كلما كانت نسبة الموجودات السائلة أعلى انخفض حجم الموجودات مرجحا بالمخاطر وبالتالي ينخفض راس المال المطلوب، ومع امتداد أمد القروض تزداد المخاطر مع نفس المقدار من الموجودات وترتفع الحاجة الى راس المال. وثمة علاقة طردية بين التركيز الائتماني والمخاطر، بثبات إثر العوامل الأخرى، لأن التركيز يكون على حساب التنوع الائتماني والانتشار على مدى التوزيع الطبيعي للجدارة الائتمانية وهو من وسائل السيطرة على المخاطر ضمن مديات الأمان.

ويتطلب تقدير مستويات المخاطر، لترجيح الموجودات بها، العناية بالجدارة الائتمانية للمقترض والضمانات اضافة على القطاع وغرض الائتمان، استثماري او تشغيلي او استهلاكي، والمهم في الضمانات قيمتها السوقية نسبة الى حجم الائتمان، وامكانية استخدامها فعلا عند فشل الجهة المقترضة في الوفاء بالتزاماتها. كما ان بنية راس المال، وخاصة نسبة قيمة الأسهم والاحتياطات الحرة وتخصيصات خسائر الديون من مجموعها، ذات اهمية في دراسة وتقييم كفاية راس المال اضافة الى أخذ حجم الديون المتعثرة بالاعتبار. وربما يستخدم مؤشر مجموع قيمة الأسهم والاحتياطات الحرة مضافا اليهما مخصص خسائر الديون ثم طرح الديون المتعثرة من المجموع، وذلك عند تقييم الكفاية.

وبناء على تلك الاعتبارات وغيرها مما تراها الجهة الرقابية تقدر رتبة المصرف في الكفاية بين الواحد الذي يعني المستوى المرتفع من الكفاية، والرتبة الخامسة تفيد ان المصرف بحاجة ماسة الى تدبير تمويل اضافي من سوق الأسهم او بالإقتراض طويل الأمد وعادة لأكثر من خمس سنوات، والرتبة الثالثة تعني ان المصرف يتعرض الى مخاطر لكن احتمال عدم كفاية راس المال لمواجهة لازل ضمن الحدود المقبولة، اما الرتبة الرابعة فيوصف بها المصرف دون الوضع الحرج بقليل.

وقد ترتفع نسبة المخاطر والخسائر المحتملة للديون وبنفس المعنى تتراجع نوعية الموجودات مع النمو المرتفع للحجم الائتماني، إذ من غير المتوقع مع التوسع السريع اعتماد تحليل رصين للائتمان او

إجراءات متقنة، وفي هذا السياق قد يرتفع العائد ولكن ترتفع المخاطر ربما بمعدل اعلى، أي ان المقايضة بين المخاطر والعوائد بحاجة الى اثبات تجريبي او على الأقل اعادة اختبار هذه الفرضية. ومثلما تتضمن زيادة رأس المال فوق حدود الكفاية، بالتعريف الحسابي، انخفاض معدل العائد على رأس المال، بثبات أثر العوامل الأخرى، فان الحفاظ على مستويات مرتفعة من السيولة يعني خسارة بالفرق بين كلفة الفرصة البديلة ومعدلات العائد على الموجودات السائلة. والأخيرة تتراوح بين الصفر، مثل حيازة العملة والودائع الحرة لدى البنك المركزي، ومعدلات فائدة منخفضة على ادوات الدين الحكومي او حوالات البنك المركزي. أي ان الضمانات المبالغ بها لدفع مخاطر عدم التمكن من مواجهة الالتزامات ليست بلا كلفة. والأفضل من ذلك الاكتفاء بالقدر الضروري من رأس المال والحد الأدنى من السيولة مع الحرص على نوعية عالية للموجودات لخفض خسائر الديون والاعتماد على سوق ما بين المصارف وعمليات السوق المفتوحة والإقتراض الطارئ من البنك المركزي لسد العجز المؤقت في السيولة. كما ان التحول من ديون قصيرة الأجل الى الأجل الطويل من شأنه زيادة مخاطر السيولة لكن معدل العائد يرتفع، وهكذا تواجه ادارة الائتمان الاختيار بين السيولة والربحية.

كفاية رأس المال متحققة، بالمجمل، في المصارف العراقية ولا تعاني من قيد رأس المال مقارنة مع الدول والمجموعات الدولية. لكنها تتفاوت كثيرا بحجم رأس المال الذي يفيض في بعضها كثيرا عن تغطية الخسائر المحتملة ويمكن وصفها بالعجز عن الانتفاع من رأس المال في التوسع الائتماني واستقبال المزيد من الودائع. اما المصارف المأزومة فان مشكلتها الرئيسية تتركز في عدم كفاية رأس المال لتغطية الخسائر او حتى نصفها ما يشير الى ضرورة تركيز الرقابة على صافي الاستحقاق ومتابعته اولا بأول عندما ينخفض عن المقدار المشروط في أحدث الإجازات المصرفية.

والمرتکز الثاني لتقييم الأداء المصرفي ورسانته هو نوعية الموجودات لأن انخفاض تلك النوعية من اهم اسباب الفشل المصرفي، ويمكن اعتماد نسبة الديون المتعثرة الى مجموع الديون للدلالة على نوعية الموجودات، او ان مخصص خسائر الديون الى مجموع الديون مؤشر ذو دلالة ايضا على المخاطر او نوعية الموجودات. ولا يبتعد تقييم نوعية الموجودات عن تحليل الائتمان والنظر في مخاطر محفظة القروض، إذ تبقى الخسائر المحتملة والديون المتعثرة مقياسا للنوعية، ولا تخفى العلاقة بين نوعية الموجودات وكفاية رأس المال، كما تبين، لأن النوعية المرتفعة تعني مخاطر اقل وبالتالي تنخفض الحاجة الى رأس المال مع نفس الحجم من الموجودات لأن مستويات الخطر، وهي اوزان الترجيح، كانت

واطنة. وفي هذا المجال قد يلجأ المقيم الى المقارنة الزمنية، لنفس المؤسسة المصرفية، أو مع مصارف اخرى توخيا للموضوعية والنسبية في احكام التقييم.

ويمكن تصنيف الموجودات الى سليمة ومتعثرة، والأولى بمستويين او ثلاثة حسب الضمانات والأمد الزمني والقطاع او الجدارة الائتمانية للمقترض، والثانية الى ثلاثة او أكثر باستخدام ذات المعايير اضافة على درجة التعثر مثل التأخر في سداد الأقساط والفوائد او انها اصبحت في عداد المشكوك في سدادها بالكامل او خاسرة، وهنا ايضا يعد التركيز الائتماني دلالة على انخفاض نوعية الموجودات.

كما تختلف القطاعات في احتمال فشل السداد، فمثلا القروض المقدمة للأنشطة الأكثر تأثراً بدورات المال والأعمال في الدول المتقدمة تكون مستويات الخطر فيها اعلى، وايضا القروض بضمانات تتعرض قيمها السوقية للتقلبات مثلما حصل في ازمة القروض العقارية ارتباطا بانخفاض اسعار المساكن. وفي سياق تقييم نوعية الموجودات تدرس مكونات الديون المتعثرة واسباب التعثر والاتجاه الزمني للزيادة والانخفاض في نسب التعثر، وهذه تنفع السياسات الائتمانية للمصارف وتغذي اعادة النظر بالضوابط والرقابة المصرفية. وتعطى الرتبة الأولى للموجودات عالية الجدارة وذات المخاطر الأوطأ، ثم تتدرج الى الرتبة الخامسة لتكون للموجودات الخاسرة.

والكفاءة الإدارية هي العنصر الثالث للحكم على الرصانة المصرفية وربما هي الأكثر اهمية رغم الصعوبات التي تكتنف القياس وعدم التأكد. واطافة على مدى وضوح الاستراتيجيات والأهداف، لتوجيه مختلف الأنشطة المصرفية، ينظر الى اساليب اداء الوظائف مثل تحليل الائتمان وتقييم الضمانات والرقابة الداخلية والامتثال ... ومؤهلات الكادر، وإعداد ومعالجة المعلومات والتقارير المالية لخدمة الإدارة. كما ان خبرات وتخصصات الكوادر العليا، وخاصة مجلس الإدارة، وخبراتهم ومؤهلاتهم التخصصية لها وزنها في التقييم وهي موضوعيا مؤثرة في سمعة المصرف وثقة الزبائن.

وعموما لا بد من الالتفات الى تمثل المدراء لمعايير السلوك المهني القويم والتزام القوانين والضوابط التنظيمية. وفي واقع الممارسة يتعذر الفصل بين اداء المصرف بالمجمل والحكم على كفاءة الإدارة، ولذلك يتداخل هذا المحور مع بقية عناصر تقييم الجدارة المصرفية في نظام CAMEL، كما تتداخلت نوعية الموجودات مع كفاية راس المال من قبل ... وهكذا. وقد تستخدم نسبة المصروفات، لغير مدفوعات الفائدة، الى اجمالي الدخل مؤشرا لكفاءة الإدارة، ويعني اجمالي الدخل صافي دخل الفائدة مضافا اليه الإيرادات الأخرى.

القدرة الإيرادية رابع مكونات نظام التقييم الائتماني، موضوع البحث، وهذه تتضمن مقدار الإيرادات ومصادرها ونموها واستدامتها بمعنى مقومات استمرارها. وهنا يصبح التداخل مع بقية عوامل التقييم واضحا، لأن الإيرادات انعكاس لكفاءة الإدارة ونوعية الموجودات وكفاية رأس المال او مدى استخدامه. ان الأرباح العالية تساعد على امتصاص الخسائر في الموجودات، وتعزز اسعار أسهم المصرف في السوق والثقة به، ومن الأدلة على ادائه الجيد في اوضاع اعتيادية للقطاع المصرفي واسواق المال. وعادة ما ينظر الى العوائد للسنوات الأخيرة ومقارنتها بالمتوسطات السائدة في القطاع المصرفي بما في ذلك نسبة الربح الى رأس المال المملوك للوقوف على حسيلة الأداء المصرفي.

وتدرس الإيرادات لغرض التقييم بعد تصنيفها الى صافي الفوائد، وما في حكمها، والإيرادات الأخرى ونسبتها الى المصروفات التشغيلية وكافة المصروفات. ومن تحليل الإيرادات والنفقات يستدل على ثغرات الأداء المصرفي وفرص خفض التكاليف والمناورة الممكنة لزيادة صافي الربح. ويمكن التوصل الى متوسطات ونسب معيارية من البيانات التجميعية للقطاع المصرفي وتوزيع المصارف حسب مستويات الأداء تبعا لتلك المقاييس المستمدة من التجربة.

والسيولة هي خامس مكونات هذا النظام، والمقصود هنا توفر الحجم الكافي منها استجابة لطلب المودعين والدائنين وتنفيذ القروض المعقودة. وازافة على النقد في حوزة المصارف وايداعاتها لدى البنك المركزي فان كافة الموجودات القابلة للتسييل دون ابطاء ولا خسائر تصنف سائلة، ومنها حوالات البنك المركزي والخزانة وادوات سوق النقد الأخرى، والتي احيانا تقبلها البنوك المركزية عوضا عن الاحتياطات الإلزامية. وثمة مؤشر آخر للسيولة هو نسبة رصيد القروض الى الودائع وفي المصارف حديثة التكوين في العراق قد تتجاوز هذه النسبة 100 بالمئة إذ يمول بعض الائتمان من رأس المال ومع ذلك، نظرا للحجم المنخفض للقروض، تبقى كفاية رأس المال عالية، ويرتبط الاهتمام بالسيولة بخاصية اساسية في عمل المصارف وهي الاعتماد كثيرا على وسائل قصيرة الأمد مثل الودائع الجارية ومصادر تمويل اخرى بفائدة منخفضة، لتمويل قروض ابعدها زمنا بفائدة مرتفعة. وعادة ما تعطى الرتبة الأولى للمصارف ذات السيولة الوفيرة او الاحتياطات الفائضة والتي تسهم عبر تدويرها في سوق ما بين المصارف، الذي لم يتكون بعد في العراق، في انقاذ مصارف اخرى تعاني شح السيولة، بينما توضع في الرتبة الخامسة المصارف التي بحاجة الى تدابير ليست اعتيادية لتعزيز سيولتها.

ويعبر عن التقييم العام للمصرف بمتوسط الرتب للعوامل الخمسة أي افترض تكافؤ اوزان ابعاد التقييم آنفة الذكر. ويلاحظ ان ما يميز هذا النظام البساطة وكونه ينظم جميع وتحليل المعلومات خاصة وان النظام يفترض الإحاطة الشاملة بالمصرف عبر تلك المحاور او يوزع جميع عناصر وواجه النشاط المصرفي لتستوعبها رغم التداخل او التكرار احيانا.

4. 2. تحليل الكفاءة المالية وضوابط بازل:

تعتمد مؤشرات لقياس الأداء المصرفي منها معدل العائد على مجموع الموجودات او العائد على راس المال وهو الأرجح، كما ارى، اضافة على الحجم الكلي للإنتاج بدلالة اجمالي الإيرادات او القيمة المضافة للقطاع، وغيرها. ثم لا نغفل الصلات الحسابية بين مؤشرات الأداء مثل ان معدل العائد على راس المال يساوي نسبة الموجودات الى راس المال مضروبة بمعدل العائد على الموجودات وهذه قابلة للتجزئة كذلك. ومما له صلة قد تكون بعض الأسباب المرشحة لتفسير الأداء مثل السيولة او تعثر الديون هي نتائج لعوامل اخرى، كما ان بنية السوق والتركز تصبح من الثوابت وتغير اداء القطاع المصرفي او مصرف بعينه يعتمد على متغيرات، اما الثوابت فقد تصلح لدراسات المقارنة بين الدول.

ظهر اتفاق بازل الأول بين الدول الاقتصادية الكبرى ممثلة بمحافظي عشرة بنوك مركزية في الثمانينات بعد ازمة ديون حكومات امريكا اللاتينية، البرازيل والمكسيك والأرجنتين وفنزويلا، والتي وضعت مصارف كبرى على حافة الانهيار. وتمثل الهدف الأول في ترصين معايير كفاية راس المال لمصارف تلك الدول، كي تتمكن من مواجهة خسائر فشل الائتمان وتتحوط للاستمرار في بيئة خطيرة. وحصل توافق على تناسب بين راس المال والموجودات التي تديرها المصارف والمخاطر التي تتعرض لها تلك الموجودات. أي تعديل قيم الموجودات بمعاملات تعكس مستويات الخطر، وهي في نفس الوقت قياس لقيمة المخاطر التي يحتفظ براس المال لمواجهتها، وقد اقر اتفاق بازل الأول حول راس المال نهاية عام 1987 وصادقت عليه 12 دولة التي تؤلف لجنة بازل آنذاك ونشر في تموز عام 1988. وتوسعت لجنة بازل، فيما بعد، لتضم الآن 26 دولة، منها تركيا والسعودية، اضافة على هونك كونك والبنك المركزي الأوربي (24 P، 7)، ويتطلب الاتفاق حدا أدنى لراس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر، داخل وخارج الموازنة ، 8 بالمئة ، وركز الاتفاق على مخاطر الائتمان صراحة والأخرى ضمنا، وصنف راس المال الى قسمين، الأول منها يتفق على تعريفه بين جميع البلدان ويترك الثاني كي

يناسب اوضاع الدول. ولذا نرى ان مبدا ترجيح الموجودات بالمخاطر يعني تفاوت مختلف انواع الائتمان والتعهدات والاستثمارات المصرفية في حاجتها الى راس المال، ولذا يصبح الاتفاق من موجبات نشاط المصارف وعلى اساس المقايضة بين العوائد والمخاطر، وفي نفس الوقت ينعكس في تفاوت اسعار فوائد القروض المصرفية حسب مستويات مخاطرها المفترضة في ذلك الأفق. وتشتد فاعلية الربط بين المخاطر وكفاية راس المال مع تفصيل أكثر للموجودات حسب مستويات الخطر المحتملة وهو الاتجاه الذي ستؤكداه الاتفاقات اللاحقة كما سيتضح. ولقد واجه اتفاق بازل الأول انتقادات لتصنيف الموجودات في فئات عريضة حيث تتفاوت موجودات الفئة من جهة الجدارة الائتمانية، وايضا لعدم العناية بالمخاطر الأخرى. وجرى تعديل الاتفاق عام 1996 للاهتمام بالمخاطر غير الائتمانية وهي مخاطر السوق المرتبطة بتقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف، ولذا اهتم التعديل بأنشطة المتاجرة بما فيها العملات الاجنبية واوراق الدين والأسهم والسلع والخيارات. وسمح للمصارف باعتماد نماذجها الداخلية لحساب المخاطر Internal value at risk models، وللتغيرات السريعة في الأنشطة المصرفية وتطور المعرفة النظرية والتطبيقية في قياس وادارة المخاطر وظهور ادوات مالية جديدة كلها قادت الى اتفاق بازل الثاني ومرتكزاته الثلاثة : راس المال المطلوب بالمقدار الأدنى؛ والرقابة المصرفية بمعنى الأشراف على عمل المصارف Supervision ولكن الأشراف يتركز ايضا على كفاية راس المال؛ والانضباط المهني في السوق Market Discipline ولهذا المبدأ علاقة بالإفصاح واطاحة معلومات للمشاركين في السوق تسمح لهم بتقييم وضع المصرف وكفاءته وجدارته في ادارة المخاطر والتأكد بالذات من كفاية راس المال. ولم تتغير نسبة راس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر في بازل الثاني بل بقيت 8 بالمئة كما في بازل الأول، انما تغيرت طريقة الحساب كثيرا في تقدير مخاطر الائتمان. وبموجب نظام بازل الثاني تحسب الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية، ثم تضاف مخاطر الائتمان خارج الموازنة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بوحدات مكافئة، للوصول الى رقم اجمالي. ويمكن تبسيط فهم المعيار بالقول هناك موجودات معتدلة المخاطر يكفي الاحتفاظ براس مال يعادل 8 بالمئة منها، بينما هناك ائتمانات خطرناك اعلى من الاعتيادي تتطلب نسبة اعلى من راس المال، الى جانب موجودات ربما لا تتضمن اية مخاطر فهذه لا تحتاج راس مال لمواجهة خسائر محتملة. ولهذا ومن اجل تقدير راس المال الأدنى تحول جميع المخاطر، التي تتعرض استثمارات المصارف لها، الى ما يعادل موجودات معتدلة المخاطر والأخيرة تعني تلك الائتمانات التي يكون معامل الخطر عليها واحد صحيح او 100 بالمئة والتي يكفيها راس مال بنسبة 8 بالمئة. بازل الثالث يقوم على المرتكزات الثلاثة لبازل الثاني :

كفاية راس المال؛ والمراجعة الرقابية؛ والإفصاح والانضباط السوقي، مع تعديل وتشديد وتفصيل وإضافات بالاستفادة، من تجربة الأزمة المالية الأخيرة وللوقاية من تكرارها او، على الأقل، لتضييق نطاقها في الشمول وحجم الخسائر.

في المرتكز الأول اهتمت معايير الاتفاق، بإزل الثالث : برفع مقياس كفاية راس المال ليتجاوز 10 بالمئة بمجموع فقراته، لتغطية مخاطر النشاط في سوق راس المال، والحاجز الوقائي Conservation buffer وايضا لتجميع احتياطي مواجهة التقلبات ذات الطابع الدوري وسواها. وايضا، تثبيت ضوابط تتعلق بنوعية راس المال مثل مقدار الشريحة العليا منه Tier one Capital نسبة الى الموجودات المرجحة بالمخاطر. وذلك بهد ف الاطمئنان الى وجود ما يكفي من الأموال المملوكة ذاتيا والمتاحة لامتصاص الخسائر مع استمرار المؤسسة المصرفية في الوجود والعمل، وضمن الشريحة العليا يتركز الاهتمام بقيمة الأسهم الاعتيادية Common Equity.

وفي الرقابة Supervision اهتم الاتفاق الأخير بتقوية عمليات الاشراف والتدقيق وتقديم دليل عمل للتقييم الرصين والحوكمة، خاصة وان الأزمة الأخيرة كشفت عن الكثير من التجاوزات وشبهات الفساد، وشجعت اعتماد الممارسات الأكثر كفاءة في ادارة المخاطر بأنواعها. ويذكر في هذا المجال الاهتمام بتجميع المخاطر، الائتمانية والسوقية والتشغيلية لتندمج، حسابيا، في مقياس الموجودات المرجحة بالمخاطر وهي مقام نسبة كفاية راس المال، مع العناية باختبار الجهد Stress Testing أي تحليل الحساسية لمعرفة استجابة الوضع (المركز) المالي والسيولة للتغير في مختلف عناصر الموجودات والمطلوبات بما في ذلك اسعار الفائدة واسعار الصرف والتعثر الائتماني ... وغيرها.

والى جانب رفع متطلبات الشفافية والإفصاح، في المرتكز الثالث، تبنى الاتفاق اعتماد ضوابط للتحوط والحذر الكلي Macro- Prudential Regulations . وقد اصدرت الجهات الرقابية المعنية في الدول المتطورة ماليا، والتي تتعرض لتقلبات تكوين وانهيار الفقاعة المالية، ضوابط تنظم النشاط الائتماني من جهة المقترضين والمصارف معا، لمنع تجاوز الرافعة، نسبة الدين الى راس المال، حدا اعلى والتشدد في تقييم الضمانات. وتمثل إجراءات الحذر الكلي تحولا كبيرا من المستوى الجزئي الى القطاعي والوطني والعابر للحدود لفهم الظواهر المالية والتعامل معها على المستوى النظامي Systemic، فلقد اثبتت التجارب اتجاه زخم الصعود او الانهيار من مجموع النظام الى المؤسسات المالية أكثر من العكس.

ونشأت معايير بازل في الدول المتقدمة والعميقة مالياً، والتي ذهب نظامها بعيداً في مكاثرة الأصول المالية وتعقيد وتنويع أدوات الدين والاستثمار المالي. أما الدول النامية فلا زالت، على الأغلب، دون ذلك بكثير وهي بأمس الحاجة إلى برامج لتطوير القطاع المالي، وربما بأكثر من أحكام السيطرة على أدائه من منظور اتفاق بازل، لكن هذا لا ينفي المشترك وأنه دليل إرشادي في المنهج العام والبنية التحليلية حيثما توجد المصارف وأسواق المال.

بازل الثالث يقلص مجموع القدرة على الأقرض *Lending Capacity*، ويرفع من كلفة الائتمان مع المعدلات السائدة للعائد على رأس المال المصرفي (9). لأن المصارف عندما تتوسع في الأقرض مع نسبة أدنى من رأس المال، في الشريحة العليا، إلى الموجودات تنخفض أسعار الفائدة على القروض بثبات إثر العوامل الأخرى ومنها المخاطر.

ولقد دلت تجربة دول آسيا أن الضوابط التنظيمية لا تعرقل، بذاتها اتجاه النشاط الائتماني نحو التوسع، فقد زاولتها الدول هناك بمختلف مستويات تطورها ومع ذلك تعمقت أسواقها المالية في انسجام مع النمو الاقتصادي.

ومن الملاحظ أن الشركات *Corporation* والعقار وخاصة السكن للقطاع العائلي هما من أهم ميادين الإقرض المصرفي في الدول الناهضة والمتقدمة على حد سواء، ولأن التخلف التنظيمي لم يزل من خصائص الاقتصاد العراقي أي الدور المحدود لقطاع الشركات إضافة إلى أحجام المصارف، عدا الحكومية المتخصصة، عن الإقرض السكني كلاهما يفسران بعض أسباب انخفاض النشاط الائتماني في العراقي، وفي الإدارة المصرفية مجموعة عوامل أخرى من شأنها تعميق أو تخفيف ضغوط الوضع الاقتصادي الكلي. وعندما تكون نوعية موجودات محفظة القروض واطئة فهذه محصلة النشاط الائتماني ومخاطرة من مختلف الوجوه. وتوصف المشكلة أحياناً بعدم تمثيل الإدارة لمصلحة المالكين في قراراتها إنما تسعى من خلال موقعها لمكاسب شخصية ليست مشروعة حتى وإن أضعفت كيان المصرف. أما الأبعاد المؤسسية فاهمها النظام المالي *Financial System* نفسه بجميع عناصره ومنها القوانين وقواعد التنظيم وكفاءة الرقابة المصرفية والتدقيق، أو غياب التدابير الكافية لضمان الانضباط وفق قواعد الأداء السليم، وضعف القدرة على فرض القانون ونوعية الأجهزة الحكومية ... وسوء نية أطراف المعاملات المصرفية *Moral Hazard*، ... وسواها (51-55، PP، 15).

أصبح اختبار الجهد Stress Testing شائعا للتعرف على احتمالات اقتراب المصرف او النظام المصرفي من الانهيار. ويقوم التحليل على ربط المتغيرات المعبرة عن المخاطر مثل نسبة الديون المتعثرة او خسائرها، والعوائد مثل صافي الربح الى حقوق الملكية، او حجم الائتمان المصرفي، مع متغيرات تفسيرية اقتصادية ومالية على المستوى الكلي، او القطاعي كأن يفسر صافي العائد على حقوق الملكية بمتغيرات مصرفية محددة له ومنها نسبة كفاية راس المال او نسبة الموجودات الى الودائع والسيولة والديون المتعثرة وسواها.

ويكتسب تحليل حساسية الديون المتعثرة واختبار الجهد لمعرفة الاتجاهات المحتملة لتغيرها اهمية للوقاية من المخاطر المحدقة، خاصة مع تغيرات تنذر بالأزمة واشتدادها، او حتى في اوضاع اعتيادية للتوصل الى مؤشرات تساعد على متابعة المصارف في حالات حرجة حرجة.

5. العمق المالي والائتمان في العراق:

5. 1. تحليل تغير العمق المالي ضمن الأطار الكلي في العراق:

يتصف القطاع المالي في العراق بعدم العمق فنسبة النقود بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي تدور حول 40 بالمئة في السنوات الأخيرة، بينما المتوسط العالمي حوالي 121 بالمائة، وفي الدول متوسطة الدخل تقريبا 131 بالمائة. وفي العالم تلك النسبة عام 2016 بلغت 126.4 بالمئة وفي العراق لنفس السنة 40.2 بالمئة وهي ادنى منها في الجزائر والسعودية حيث بلغت لنفس السنة حوالي 81 بالمئة و 75 بالمئة على التوالي، وهما نفطيان مثل العراق، وفي العالم العربي بالمتوسط 88.5 بالمئة. بينما في سويسرا والصين 192.6 و 208.3 بالمئة على التوالي رغم اختلاف البلدين في مرحلة التطور وخصائص الاقتصاد.

ومعلوم ان الودائع جزء من تلك النقود، وبهذا المعنى حتى لو تحولت نصف العملة في التداول الى ودائع فهذا لا يغير كثيرا في القدرة على منح الائتمان. ان اسبابا بنوية تضع سقفا لنشاط المصارف في الأقرض تتجاوز كثيرا التعليل بالعادات المصرفية والميل الى العملة دون الودائع وسوى ذلك. وان تلك الأسباب تتعذر معرفتها على الوجه الصحيح دون الالتفات الى نمط التناسب فيما بين متغيرات الاقتصاد الكلي، حقيقية ومالية ونقدية، على مسار التطور بدلالة متوسط الناتج للفرد والأحجام الممكنة للائتمان وحجم الأصول المالية عموما تبعا لذلك. وربما يمكن تصور مسار للتوسع الائتماني في العراق بزخم عالي ومستمر يؤدي الى مكاثرة النقود ذاتها لينتقل القطاع المالي الى عمق جديد. مؤشرات الاداء

المصرفي في العراق لم تفصح عن نموذج واضح يقترب من التناسبات المقبولة بين راس المال والودائع والائتمان، كما ان مكونات اجمالي الدخل والنفقات لافتة للنظر وكأن النظام المصرفي يعمل في وضع استثنائي او هو في طور ابتدائي.

بلغت نسبة الائتمان النقدي الى الودائع في المصارف الحكومية 53 بالمئة عام 2015، وفي نفس الوقت كانت نسبة الائتمان النقدي الى راس المال المملوك بما فيه الاحتياطيات في المصارف الحكومية 760 بالمئة، وهي مقبولة بالمتوسط لكنها تتفاوت كثيرا وترتفع في مصرفي الرافدين والرشيـــــد بعيدا عن النسب المتعارف عليها. وبلغت نسبة الائتمان النقدي الى الودائع 84 بالمئة في المصارف الأهلية وهي مناسبة. لكنها تزيد على الودائع في 18 مصرف خاص وهذه تعني ان جزءا من الائتمان يمول من راس المال وهو متوقع. ونسبة الائتمان النقدي الى راس المال في المصارف الخاصة 93 بالمئة وهي تدل على عطالة واضحة في راس المال على المستوى القطاعي، ما يؤكد ان مجموع راس المال المصرفي اكثر من حاجة السوق بكثير وذلك نتيجة لكثرة عدد المصارف.

ويبين الجدول(1) ان مجموع الودائع عام 2016 حوالي 62.4 ترليون دينار وهي ادنى من ثلث الناتج المحلي الإجمالي. وان نسبة الودائع الجارية، والتي لا تدفع عنها المصارف فائدة مرتفعة ما يعني المستوى المنخفض لتكاليف التمويل.

جدول(1)

الودائع المصرفية نهاية عام 2016 في العراق بمليارات الدنانير

المعلومات	الودائع الخاصة	% من المجموع الأفقي	ودائع الحكومة والمنشآت العامة	% من المجموع الأفقي	المجموع	% من مجموع الودائع
الجارية	13346	30.4	30582	69.6	43928	70.4
الأخرى	10326	56.1	8109	43.9	18471	29.6
المجموع	23708	38.0	38690	62.0	62399	100.0

المصدر: ترتيب الباحث من بيانات البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية لعام 2016.

ومن زاوية اخرى فان حجم الودائع الخاصة، 23.7 ترليون دينار، وهو مقدار متواضع مقارنة مع الناتج المحلي للقطاع الخاص. واستقبلت المصارف الخاصة 8592 مليار دينار من مجموع تلك الودائع و72.6 بالمئة منها جارية. أي انها لا تعاني من تكاليف التمويل بل قلة الودائع التي تتجه اليها، وتتضح هذه المشكلة عند مقارنتها براس المال بضمنه الاحتياطيات، الذي بلغ عام 2016 لمجموع المصارف عدا الحكومية 9902 مليار دينار. اي ان ما يصيب المصرف الخاص الواحد من الودائع بالمتوسط يقارب حجم راس المال وهي ظاهرة فريدة.

ولأن الودائع مصدر تمويل الائتمان وهو المكون الرئيسي في الموجودات المصرفية فان نسبة الأخيرة الى راس المال غاية في الانخفاض، ولا تتسجم مع أدنى مستويات الكفاءة. وسوف نتفاهم هذه المشكلة في المستقبل القريب إذ ستدخل الى السوق مصارف جديدة. وتدل تلك الوقائع ان القطاع الخاص لم يتمكن بعد من امتلاك القدرة الذاتية للاضطلاع بمهمة الائتمان المصرفي مثلما ان سوق الائتمان لا يكفي لاستيعاب راس المال المصرفي. وطالما تتيح الأساليب المعتمدة في تنظيم قطاع المال وسوق الصرف ارباح غير اعتيادية تبقى الضغوط مستمرة لدخول المزيد من المصارف الى السوق، من جهة، ويتأخر ظهور تلك الآليات السوقية مثل التنافس السعري ووفورات الحجم الكبير وغيرها التي تساعد على الاندماج وتعرقل دخول الجديد.

ان السياسات النقدية الهادفة لزيادة الودائع، مباشرة، لا يستبعد تأثيرها فضلا عن زيادتها من خلال عمليات الائتمان ذاتها. اما التوسع النقدي، ان لم يأتي متساوقا مع ازدهار القطاع الحقيقي غير النفطي، فنتائجه ليست مضمونة في الاتجاه الإيجابي. بل وحتى زيادة الائتمان بحاجة الى تحليل في ضوء وضع الطلب الكلي، قريبا او بعيدا، عن مستوى الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية، الى جانب شروط توازن ميزان المدفوعات. ومع ما تقدم لا بد من التمييز بين زيادة في الائتمان تستوعب في الاستهلاك مباشرة او عبر خفض الادخار لمستلمي القروض في مقابل الإقراض لرفع الاستثمار حيث توجد فسحة لزيادة حقيقية في الطلب الكلي يستجيب لها العرض فيزداد الدخل الحقيقي ومن ثم الادخار. ان محدودية الودائع الخاصة وجه آخر لضالة العمق المالي في الاقتصاد العراقي، والذي يظهر في النسبة المنخفضة للنقود بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي، الذي يبينه الجدول (2) التالي، لأن النقود هي سقف الودائع الخاصة، وعند النظر مليا في هذه الخاصية يتضح ان المشكلة الرئيسية ليست في ارتفاع مكون العملة في التداول من مجموع النقود بل هذه ثانوية.

جدول (2)

النقود والناتج المحلي بالأسعار الجارية في العراق
القيم بمليارات الدنانير

المعلومات والسنوات	2013	2014	2015	2016
النقود الواسعة M2	87679	90728	82595	88082
العملة في التداول خارج المصارف	34995	36072	34855	42075
الناتج المحلي الإجمالي	273588	266420	207876	196536
النقود الى الناتج %	32.0	34.1	39.7	44.8
العملة في التداول الى النقود %	39.9	39.7	42.2	47.8
العملة في التداول الى الناتج %	12.8	13.5	16.8	21.4
الأساس النقدي	73259	66231	57888	62591
النقود الواسعة الى الأساس النقدي %	119.6	137.0	142.7	140.7
صافي الموجودات الدولية للبنك المركزي	88428	75421	62793	52600
صافي الموجودات الدولية الى الأساس النقدي %	120.7	113.9	108.5	84.0

المصدر: إعداد الباحث والبيانات من البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية لعام 2016.

من مؤشرات العمق المالي نسبة كل من النقود بالمعنى الواسع M2 او الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي. وهما مترابطان من خلال تعريف النقود بانها عملة في التداول

مضافا اليها الودائع، والأخيرة هي المصدر الرئيسي لتمويل الائتمان. ومن المعلوم ايضا ان العمق المالي يتزايد مع التطور الاقتصادي، ويبقى السؤال عن محددات تغير العمق المالي مطروحا للبحث وفي اهتمامات متخذة قرارات السياسة النقدية والائتمانية. وثمة بعض المشتركات بين تحول العراق بعد عام 2003 وتجربة الدول الانتقالية في اوروبا. وفي دراسة شملت 19 دولة من المجموعة الانتقالية تبين ان: اصلاح القطاع المالي له اثر ايجابي بمعنوية احصائية مقبولة في زيادة العمق المالي بمؤشر الائتمان، لكن تطوير سوق الأوراق المالية كان دوره الإيجابي اوضح، ويشمل اصلاح القطاع المالي في المصارف تحرير اسعار الفائدة. اما خصخصة المنشآت الاقتصادية العامة فكانت علاقتها بالتعميق المالي في الاتجاه السالب لكن بلا معنوية احصائية او بمعنوية منخفضة، وكذلك تحرير التجارة والأسعار علاقتها سالبة وبلا معنوية احصائية. وفائض الموازنة العامة بلا معنوية احصائية وشارته مضطربة، اما النمو الاقتصادي فله دور ايجابي بمعنوية مقبولة على الأغلب، والتضخم يعمل بالاتجاه المعاكس للتعميق بمعنوية مقبولة او منخفضة. بتعبير آخر ان الخصخصة والتحرير والضبط المالي وهي عناصر اساسية في الوصفة الليبرالية لم يظهر لها ذلك الأثر المنشود. وعند دراسة التعميق بالمؤشر الثاني، النقود، تأكدت علاقة التضخم العكسية مع التعميق بمعنوية عالية، أما الخصخصة والتحرير وفائض الموازنة فلم يتغير سلوكها عما ظهر آنفا. وفي دور اصلاح القطاع المالي لم تظهر فاعلية للأسواق المالية بل للمصارف وبمعنوية احصائية مقبولة، وقد توجد مشتركات بين تجربة تلك الدول والتحول في نظام الاقتصاد العراقي (15-16 PP، 21).

من الجدول (3) تتضح ابعاد العمق المالي حيث نسبة راس المال الى الودائع، بما فيها الحكومية المركزية، 29.7 بالمئة وهي أدنى بكثير مما يتطلبه الأداء المصرفي الاعتيادي، وعندما تنسب الى مجموع الموجودات بجميع اصنافها فهي بنسبة 22.4 بالمئة. ومن جهة اخرى عند طرح احتياطات المصارف من مجموع الودائع فالنتيجة 37.4 ترليون دينار، وهي مقاربة لمجموع الائتمان الممنوح لجميع القطاعات، ونسبة راس المال الى هذا الائتمان 60.7 بالمئة، والتي تدل على عطالة واسعة في راس المال المصرفي، وتلك العطالة في القطاع المصرفي الخاص وليست في أكبر المصارف الحكومية التي تعمل دون الحد الأدنى من كفاية راس المال بكثير.

جدول (3)

الميزانية الموحدة للمصارف التجارية في العراق
(مليار دينار)

البيانات والسنوات	2016	2015	2014	2013
صافي المطلوبات الأخرى	2200.0	2516.0	1706.6	(728.7)
راس المال والاحتياطات والتخصيصات	20678.7	17916.7	16452.2	14034.6
مجموع ودايع الحكومة والقطاعات الأخرى	69631.8	76418.6	90932.3	87004.4
ديون على الحكومة والقطاعات الأخرى	46818.3	45704.8	39195.9	32674.5
صافي الموجودات الأجنبية	11248.9	14437.6	25929.8	20695.3
الأبنية	2239.0	2031.2	1853.7	1709.5
ودائع المصارف لدى البنك المركزي	29047.9	30947.9	38299.7	39596.5
نقد في صناديق المصارف	3156.3	3729.9	3812.1	5634.6
مجموع الموجودات او المطلوبات	92511	96851	109091	100310
احتياطات المصارف	32204	34678	42112	45231
احتياطات المصارف الى الاساس النقدي%	51.5	59.9	63.6	61.7

المصدر: تنظيم الباحث من بيانات البنك المركزي، النشرة الإحصائية السنوية لعام 2016.

وفي الجدول (4) يظهر مسار تغير العمق المالي في العراق بين عامي 2006 و2016، وقد شهدت هذه السنوات موجة التضخم العارم عندما وصل اعلاه 53.2 بالمئة ثم انخفض بحيث أصبح في احدى السنوات سالبا. وقد كان سعر الفائدة النقدي مرتفعا عموما 14.5 بالمئة بحيث كان سعر الفائدة الحقيقي موجبا بالمتوسط 4.8 بالمئة رغم انخفاضه كثيرا سنوات التضخم الجامح. ومن الصحيح القول ان نسبة الائتمان، بمجموعه وللقطاع الخاص، الى الناتج والناتج غير النفطي بقيت واطئة مقارنة بالمتوسطات العالمية التي عرضها الجدول (6) لكنه تزايد سريعا بحيث وصلت نسب الائتمان الى الناتج، نفطي وغير نفطي أكثر من اربعة امثال أدني مستوياتها التي كانت عليها. وعند استمرار هذا الاتجاه فسوف تتقلص فجوة العمق المالي والائتمان في العراق.

جدول (4)

مؤشرات تطور الائتمان والعمق المالي في العراق للسنوات 2006 - 2016

المتغيرات والمؤشرات	المتوسط السنوي	الأدنى	الأعلى	الارتباط مع سعر الفائدة الحقيقي بالدينار	الارتباط مع التضخم
التضخم	9.6	(2.8)	53.2	1	(0.99) 0.00
سعر فائدة الأقرض بالدينار	14.5	12.3	19.5	0.32 0.34	(0.17) 0.61
سعر فائدة الأقرض بالدولار	13.2	11.6	16.2	0.02 0.95	0.12 0.72
سعر الفائدة الحقيقي بالدينار	4.8	(38.7)	18.4	(0.99) 0.00	1
الائتمان/الناتج%	9.2	2.8	18.9	(0.52) 0.11	0.41 0.21
الائتمان الى الناتج غير النفطي%	16.2	6.2	27.2	(0.52) 0.09	0.42 0.20
الائتمان للقطاع الخاص الى الناتج%	5.2	2.0	9.3	(0.61) 0.05	0.50 0.12
الائتمان للقطاع الخاص الى الناتج غير النفطي %	9.3	4.4	13.3	(0.64) 0.03	0.54 0.9
النقود الواسعة الى الناتج %	32.2	22.1	44.8	(0.65) 0.03	0.56 0.07
النقود الواسعة الى الناتج النفطي	59.1	49.3	70.7	(0.59) 0.06	0.52 0.10
الأسهم الى الناتج%	2.8	1.5	4.8	(0.39) 0.24	0.30 0.37
الأسهم الى الناتج غير النفطي %	5.1	3.3	7.7	(0.26) 0.44	0.17 0.63

ملاحظات: مستويات الدلالة لمعاملات الارتباط البسيط تحتها مباشرة، ومنها يتضح ان التضخم يرتبط عكسيا وبمعنوية احصائية مع: سعر الفائدة الحقيقي، والائتمان الى الناتج غير النفطي، والائتمان للقطاع الخاص الى الناتج والى غير النفطي، والنقود الواسعة الى الناتج، وبقية ارتباطات التضخم ليست ذات دلالة احصائية. اما ارتباطات سعر الفائدة الحقيقي للقروض بالدينار فكانت: عكسية وبمعنوية عالية مع التضخم، وطردية وبمعنوية مقبولة ثم واطئة مع نسبة النقود الواسعة الى الناتج ونسبتها الى الناتج غير النفطي.

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الجدول (5).

ولتفسير تغير العمق المالي والائتمان في العراق جرى حساب ارتباطات تلك المتغيرات مع التضخم وسعر الفائدة الحقيقي، وعموما للتضخم إثر سلبي وسعر الفائدة الحقيقي دور ايجابي مع العمق المالي بدلالة نسبة النقود الواسعة الى الناتج المحلي، ومن الجوانب الإيجابية في هذا التطور ان الائتمان تحرك بأسرع من النقود. اما الرسملة فكانت ابطأ في حركتها من الائتمان وليست لها ارتباطات بمعنوية احصائية مع التضخم وسعر الفائدة الحقيقي، ويكرس هذا الاتجاه الأساس المصرفي لقطاع المال في العراق.

ومن الضروري الوقوف عند تغيرات اسعار الفائدة والائتمان في العراق وبالرجوع الى الاشكال البيانية في الملحق: فقد كشف الشكل (7) على تقارب وانسجام الحركة بين سعر الفائدة على القروض الدينارية والدولارية وهي مرتفعة مقارنة بالمستويات الدولية رغم انخفاض معدل التضخم، في السنوات الأخيرة، واستقرار سعر الصرف. ما يدل على تقدير مرتفع للمخاطر وربما تدخل عوامل ليست اساسية Fundamentals بالمعنى الاقتصادي في تحديد اسعار الفائدة وعرض الائتمان والطلب عليه.

وأظهر الشكل (8) تقارب اسعار الفائدة على الأقرض لمختلف الآماد وهو ما سبقت الاشارة الى مخالفته للمتوقع نظريا والتجربة الدولية، لأن المخاطر تتزايد مع طول مدة القرض وايضا ثمن التخلي عن السيولة يجعل سعر الفائدة على قروض الأمد الأبعد اعلى.

وأظهر الشكل (9) تزايد نسبة سعر الفائدة للأمد الطويل على سعر الإيداع لمدة سنتين، ربما لأن المصارف تضع هامش الفائدة على الأقرض مطلقا وليس نسبيا وهو ما أظهره الشكل (10).

وبين الشكل (11) ان اسعار الفائدة على الودائع تختلف حسب الأجل بانتظام صعودا ونزولا وهو ما يتفق مع التصور النظري. ومن الشكل (12) يبدو ان حصة القطاع الحكومي المركزي من الائتمان المصرفي قد زادت نسبيا بعد عام 2010 على حساب المنشآت الاقتصادية العامة والقطاع الخاص.

5.2 الائتمان من المصارف الخاصة والحكومية في العراق:

كان الائتمان المقدم للقطاع الخاص من المصارف نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي هو الأوطأ في العالم حسب البيانات التي توفرت والمعروضة في جدول (6). ولا يفسر تعثر الديون هذا الأحجام عن تقديم الائتمان إذ لم يكن تعثر الديون في العراق استثنائيا في ضوء التجربة الدولية التي عرضها الجدول (7)، بينما كان ضعف الأئتمان في العراق غريبا من زاوية التحليل الإحصائي على الأقل. ويبدو ان من السمات الواضحة للتطور الاقتصادي زيادة نسبة الائتمان للقطاع الخاص الى الناتج المحلي

الإجمالي فقد ارتفع وسيطها الى 70 بالمئة في الدول عالية الدخل وفي الدول متوسطة الدخل الى 50 بالمئة في الشريحة العليا و30 بالمئة للشريحة الدنيا عام 2014، بينما كانت تلك النسبة على التوالي دون 40 بالمئة و30 بالمئة و15 بالمئة للمجموعات الثلاث عام 1980 على التوالي. اما في البلدان واطئة الدخل فقد واكبت حركة الائتمان نمو الناتج وزادت عليه قليلا لتبقى تلك النسبة دون 20 بالمئة بالمتوسط.

وفي آسيا التي حققت انجازاتها التنموية المشهودة فقد تجاوزت النسبة آفئة الذكر 120 بالمئة في البلدان عالية الدخل، ووصلت 80 بالمئة في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل وفي الشريحة الدنيا من هذه المجموعة 60 بالمئة عام 2014، وتدعم هذه المؤشرات الاعتراف بقوة العلاقة بين الائتمان والنجاح التنموي (18-19 PP، 2). علما ان تلك الدول مارست اجراءات الاحتراز الكلي والحذر Macro prudential مثل سقوف الائتمان ونسبة القرض الى الضمان والاحتياطات الإلزامية ومتطلبات راس المال للمؤسسات المالية وسواها، وخاصة اثناء فترات التوسع الائتماني السريع المرتبط بصعود اسعار الأصول العقارية. والعراق لازال بعيدا عن ظاهرة دورة الائتمان وأزمات قطاع المال، فقد تحصل ازمات او انهيارات على مستوى الوحدة المصرفية ولا تطال المنظومة بأكملها. وذلك يفيد امكانية تنشيط الإقراض حتى مع النسب الحالية لتعثر تسديد الديون، والتي لا تستعصي على المعالجة عند التشديد على فرض القانون وإشاعة الاكتراث بأهمية الوفاء بالالتزامات للارتقاء بأداء قطاعات الأعمال عموما، بينما في العراق كان مؤشر الأداء الائتماني أدني من متوسطات جميع تلك المجموعات بما فيها واطئة الدخل ما يستدعي البحث عن تدابير لإزالة العوائق المسؤولة عن تقييد هذا النشاط. ويظهر ان مصادر تمويل الائتمان ومنها الودائع لم تكن هي العامل المقيد للائتمان اذ كانت ودائع القطاع الخاص 23.7 تريليون دينار والقروض المقدمة له 18.1 تريليون دينار، وإجمالي الودائع بما فيها ودائع الحكومة والمؤسسات العامة 62.4 تريليون دينار ومجموع الائتمان النقدي لكافة القطاعات 37.2 تريليون دينار (3) وأسهمت المصارف الحكومية بمبلغ 29.8 تريليون دينار والمصارف الخاصة بحوالي 7.3 تريليون دينار من ذلك الحجم الائتماني بنسبة 19.6 بالمئة من مجموع الائتمان. ومن مجموع الائتمان كان للزراعة والصناعة التحويلية حوالي 4 تريليون دينار وللتشييد والبناء 7.9 تريليون دينار والباقي للقطاعات الأخرى منها 14.5 تريليون دينار لخدمات المجتمع (34-33، 4).

مصارف القطاع العام في العراق تهيمن على الودائع والإقراض ويرى البعض انها تنافس القطاع

المصرفي الخاص وتحد من تطوره. لكن تقسيم العمل بين القطاعين لم ينل من التحليل والتقييم ما يكفي لقرارات كبيرة في هذا الشأن. فمن جهة تفضيل المدخرين للمصارف العامة بسبب غياب نظام للتأمين على الودائع، هذا بذاته، أسهم كثيرا في التشجيع على الإيداع المصرفي وهو مطلوب، وقد تنخفض الودائع رغم عدم تناسبها مع حجم الاقتصاد العراقي، حاليا، لولا المصارف الحكومية.

كما ان التأمين الضمني على الودائع الذي يستشعره قطاع الأعمال والأهالي في المصارف العامة كان ولم يزل ايجابيا لأن غياب المخاطر يخفّض سعر الفائدة المطلوب على الإيداع والتأمين على الودائع يرفع سعر فائدة الإقراض لتعويض المصارف عن مدفوعاتها لصندوق التأمين على الودائع ويتحمل المودعون بعض الكلفة ايضا نتيجة الاتفاق الضمني بين المصارف الخاصة على خفض سعر الفائدة على الإيداع بعد سريان التأمين. ولتعميق قطاع المال من الضروري الحفاظ على دور المصارف العامة في اجتذاب الودائع، ومكاثرة النقود عبر دورة صغرى بين الودائع والائتمان الذي ينعكس على الودائع، واخرى كبرى بين الائتمان والاستثمار الى النمو الاقتصادي ومنه الى الادخار ثم الودائع، لتبدأ الدورة الصغرى عملها من جديد ... وهكذا في تواصل وتساعد.

اما في جانب الأقرض فان نطاق التنافس ضيق لأن المصارف الحكومية تقدم قروضا وتسهيلات لفئات وجهات ليس لديها الاستعداد للاقتراض من المصارف الخاصة بأسعار الفائدة السائدة، ومنها على سبيل المثال سلف الموظفين والمتقاعدين التي قدمها مصرفي الرشيد والرافدين، وقروض الأسكان التي قدمها الأخير والمصرف العقاري. إذ ليس للمصارف الخاصة أدنى استعداد لمزاولة هذا الدور كما ان الأسرة العراقية، بصفة عامة، من المستبعد ان تتقبل او تتحمل دفع سعر فائدة 16 بالمئة لقرض عقاري. اما قروض المصرفين الزراعي والصناعي فان الطلب عليها مرتبط تماما بأسعار الفائدة المنخفضة، فهي

قروض معانة من الحكومة، ومخاطر الائتمان لتمويل هذه الأنشطة عالية. وقدمت المصارف الحكومية قروضا للشركات العامة بترتيبات خاصة بديلة عن تمويلها المباشر من الموازنة حيث لا تستطيع المصارف الخاصة اداء هذه المهمة ابداء، فأين هو ميدان التنافس بين القطاع المصرفي العام والمصارف الخاصة.

ومع ذلك يمكن تقييد دور المصارف الحكومية في الائتمان المماثل لما يقوم به القطاع الخاص، وهو معروف وكان يفضل التوقف عنه منذ استئناف الصيرفة الخاصة في العراق. ومما لا بد من ذكره في هذا الصدد، ان المصرف العراقي للتجارة TBI استحدث اصلا لمعالجة مشكلة مرتبطة بالمديونية، ومن اجل صيرفة التجارة الخارجية للحكومة. ولم تكن هناك اية ضرورة ان يتجاوز المصرف المهام التي وجد من اجلها وينخرط في الاستثمار المصرفي المعتاد وتقديم الائتمان وسوى ذلك. وقد أسهم هذا التحول عن الأهداف الأصلية لاستحداث المصرف في مزيد من الالتباس في فهم دور الصيرفة الحكومية في اقتصاد اتجه رسميا وسياسيا نحو النظام الحر والملكية الخاصة والانفتاح.

ومن الممكن التوجه نحو تقديم المصارف الحكومية لفوائض الإيداعات، عن انشطتها غير المنافسة للقطاع الخاص المصرفي، قروضا بالكلفة للأخير، وفي هذه الحالة يعمل القطاع المصرفي العراقي على أفضل اوجه التكامل، بين تسهيل اجتذاب الودائع وتيسير تمويل المصارف الخاصة، لتقديم مزيد من الائتمان لقطاع الأعمال.

ثم هناك مسألة العلاقة الوثيقة بين المصارف الحكومية وعمل وزارة المالية قد اهملت، للأسف، او مسكوت عنها في النقاشات التي دارت حول المصارف الحكومية، وهي ادارة نقدية الموازنة العامة Budget Cash Management. وهي مهمة جوهرية في نظام المالية العامة في جميع دول العالم وتتطوي على مخاطر لا يستهان بها. فالموازنة تدار عملياتها اليومية من ذراعها المصرفي، وعادة في

البنك المركزي او مصارف حكومية او وحدات مصرفية مسيطر عليها من السلطة المالية والبنك المركزي عبر ما أصبح يسمى الحساب الوحيد للخزانة. كما ان الودائع الحكومية ليست مشمولة في تعريف النقود وهي مبدئيا اموال ليست معدة للإقراض. ويزيد عدد الدول التي تخضعها الى تسوية يومية او أكثر من مرة في اليوم الواحد مع الحساب الرئيسي آف الذكر في البنك المركزي، وهي الطريقة الأصولية او المعيارية في التعامل مع هذه الأموال وبذلك لا تستفيد المصارف الخاصة اصلا من هذه الودائع في ظل النظام الجديد.

التوسع في اجازة المصارف وزيادة اعدادها لم يقترن بزيادة الخدمات المصرفية، وانتشارها المكاني لا زال محدودا ولا يتجاوز، في المصارف الخاصة بغداد ومراكز المحافظات او بعضها. في عام 2016 وصل عدد المصارف في العراق 63 مصرفا منها سبعة حكومية والباقي خاصة محلية بعدد 35 و 21 مصرفا اجنبيا، وتزاول تلك المصارف انشطتها من خلال 1068 فرعا أي بمعدل 17 فرع للمصرف وهو اقل من عدد محافظات العراق. والمتوسط العربي لفروع المصارف لكل مئة ألف من السكان 11 فرع، بينما العراق حوالي 3؛ والمتوسط العالمي 12.6 وفي تركيا وإيران 19 و 31 على التوالي؛ وفي منطقة اليورو 27.5 فرع لكل مئة ألف من السكان ان المصارف الصغيرة في رأسمالها او التي تقتصر على عدد قليل من المنتجات المصرفية لا تجد جدوى كافية في التفرع والانتشار بينما المصارف الكبرى في رأسمالها او سعة وتنوع نشاطها تتفرع لأنها تستطيع خلق السوق Market Creation بالحجم الكافي لتغطية التكاليف وتحقيق العوائد المقبولة.

في العراق وحسب أحدث البيانات يلاحظ ان ثلاثة مصارف حكومية قدمت 71.9 بالمئة من مجموع الائتمان في حين أسهم 44 مصرف خاص بحوالي 10 بالمئة من مجموع الائتمان شكل (2). ولحد الآن لم تظهر مصارف خاصة كبيرة بفارق جوهري عن البقية، إذ اسهمت المصارف الثلاثة الأوسع

نشاطا بما لا يزيد عن 20 بالمئة من مجموع الائتمان المقدم من المصارف الخاصة، شكل (3). ان تركيز الأنشطة المصرفية في عدد قليل من المؤسسات ظاهرة عالمية، وان كانت تتطوي على قدر من سلبيات الهيمنة على السوق، لها مزايا مثل قدرة العمل على مدى واسع من المنتجات، والانتشار المكاني، ووفورات الحجم الكبير، وتوزيع المخاطر وسواها.

وتشير دراسات تناولت موضوع التركيز انه بين عامي 1980 و2008 وفي 105 دولة وجد ان ثلاثة مصارف تهيمن على أكثر من 90 بالمئة من النشاط المصرفي في 53 بالمئة من تلك الدول، و فقط في 20 بالمئة من تلك الدول كانت حصة أكبر ثلاث مصارف دون 50 بالمئة من النشاط المصرفي، ومثلما تلاحظ هيمنة القلة في سوق الوساطة المالية على المستوى الوطني كذلك على مستوى العالم يتسارع نمو حجم المصارف الكبرى بحيث وصلت موجودات أكبر عشرة مصارف ما يعادل 35 بالمئة من الناتج المحلي العالمي. بل وأصبحت المصارف العابرة للحدود معتادة حتى في العراق حيث يعمل 21 مصرف أجنبي من مجموع المصارف الخاصة التي عددها 56 مصرفا.

ومن اللافت للنظر ان التعامل المجتمعي مع المصارف في العراق محدود، في عام 2014 نسبة الرجال في سن 15 سنة فأكثر الذين لديهم حسابات مصرفية 14.6 بالمئة ، والمتوسط العالمي 64.1 بالمئة وفي الهند وإيران 62.5 بالمئة و97.1 بالمئة على التوالي. و13.5 بالمئة من النساء لنفس الفئة العمرية لديهن حسابات مصرفية لنفس العام في العراق، بينما المتوسط الدولي 57.4 بالمئة وفي الهند 42.6 بالمئة وإيران 87.1 بالمئة (5). وربما من جملة اسباب هذه الظاهرة عدم تمكن المصارف من الانتشار في المكان، اضافة على اهمية سهولة إجراءات فتح وتحريك الحسابات ودواعي امنية، وايضا تحاشي مخاطر الأزمات المصرفية او السيولة وغيرها.

وتوجد فرص لإعادة بناء المصارف العامة التجارية في العراق على نموذج آخر، وتطوير المصارف المتخصصة، وذلك في سياق عملية لترصين القطاع المصرفي. بيد ان عمل المصارف الحكومية يبقى، بهذا القدر او ذلك، منفعلا بسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، والتقييم الموضوعي لأدائها يتطلب عزل أثر هذا العامل. ونخلص مما تقدم الى اهمية النظر في أنشطة الصيرفة الحكومية كل على حدة: اجتذاب الودائع؛ تقديم ائتمانات وسلف ميسرة لفئات وجهات معينة تنفيذا لسياسة الدولة؛ ادارة نقدية الموازنة العامة؛ ومزاولة نشاط ائتماني اعتيادي يمكن للقطاع المصرفي الخاص الاضطلاع به، وان التفكير في اعادة بناء او تطوير المصارف العامة يتطلب اولا الوقوف مليا عند هذه الأنشطة. ان زخم الليبرالية الاقتصادية بين منتصف الثمانينات والأزمة المالية الأخيرة ادى الى تقليص دور القطاع العام عموما والمصارف العامة ايضا، ومع ذلك لازالت موجودة في الصين والهند وروسيا والبرازيل والعديد من الدول الأخرى، وبعد الأزمة الأخيرة جرى تأمين مصارف كبيرة لمنع انهيارها.

وللمصارف العامة سمعة جيدة في ألمانيا، وفي عام 1999 قدمت حوالي 80 بالمئة من مجموع الائتمان المصرفي هناك، وتعرضت الى ضغوط من منظومة اليورو فيما بعد، وقد يتضح ان النموذج الألماني في الصيرفة هو الأنسب للتنمية. وعلى سبيل المثال، مصرف البريد الياباني Japan Post Bank وهو المصرف الأول بمقياس حجم الودائع في العالم، والذي تأسس في اواخر القرن التاسع عشر حكوميا، بدأت خصصته تدريجيا منذ عام 2005 بعناية للحفاظ على خصائصه ومزاياه، أي ان ضرورة المصارف الحكومية وثيقة الصلة بمرحلة التطور الاقتصادي. ويرتبط تاريخ المصارف في اوربا بالفضاء العام والسياسات الحكومية ولم يكن يوما ما ضمن دائرة مغلقة بين المبادرة الخاصة والمصلحة الخاصة. وذلك منذ بداية نشأتها في العهد الروماني، الى عصر النهضة، ومن الثورة الصناعية الى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ألمانيا الى يومنا هذا (21-30 PP، 8).

5.3. الدور المحدود لأسواق المال في العراق:

والى جانب المصارف لبقية مؤسسات وأسواق المال دورها في التمويل فقد بلغ اجمالي الائتمان المقدم من كل القطاع المالي، بضمنه المصارف، الى كافة القطاعات الأخرى عدا الحكومة المركزية في العالم عام 2016 ما نسبته 186.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وفي عام 2015 كانت تلك النسبة 174 بالمائة، وهي ضعف الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في نفس السنة؛ وفي الولايات المتحدة الأمريكية كانت تلك النسبة 264.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وهي اكثر من اربعة امثال الائتمان المصرفي للقطاع الخاص؛ وفي الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل 167 بالمئة من الناتج؛ وفي دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتركيا بلغت تلك النسبة 85.3 و 81.2. على التوالي. اما في العراق فلا زالت أنشطة ومؤسسات القطاع المالي من غير المصارف محدودة او غير موجودة اصلا مثل سوق اوراق الدين للقطاع الخاص، ولذلك لا يختلف مجموع الائتمان عما تقدمه المصارف. كما ان راس مال الشركات المساهمة المدرجة في اسواق المال نسبة الى الناتج المحلي العالمي بلغت 99.2 بالمئة عام 2016، وفي البلدان متوسطة الدخل 56.5 بالمائة، وفي الشرق الاوسط وشمال أفريقيا 59.3 بالمئة ولكن عند استبعاد الدول عالية الدخل تتخفف النسبة الى 24.8 بالمئة وفي إيران وتركيا 22.7 بالمئة و 20 بالمئة على التوالي بينما في العربية السعودية 67.6 بالمائة. يفهم من ذلك ان اتجاهات التغيير في تنظيم وتمويل أنشطة الأعمال ورغم انها تعتمد على مرحلة التطور الاقتصادي بدلالة متوسط الناتج للفرد بيد ان دول العالم اظهرت تفاوتاً واسعاً حول النمط العام. ولا يبدو الاعتماد على صادرات الموارد الطبيعية معيقاً لتوسع دور الإنتاج الكبير والمنظم على اساس الشركة المساهمة ذات الاكتتاب والتداول العام لحقوق الملكية ومع ذلك يظهر العراق متخلفاً على نحو لافت للنظر في هذا المجال اذ لازالت نسبة الرسملة في العراق لا تزيد على 9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي اذ وصلت

قيمة الأسهم اعلاها عام 2013 بحوالي 12 ترليون دينار وانخفضت الى 9.355 ترليون دينار نهاية عام 2016. وأيضا لا يتناسب عدد الشركات المدرجة في السوق مع الحجم الاقتصادي للعراق التي كان عددها 96 شركة عام 2008 أصبح 76 شركة حسب أحدث البيانات المنشورة. ان سوق الأسهم العراقية تهيم عليها المصارف الخاصة وهو مؤشر على ضعف أنشطة الأعمال غير المالية وخصوصا الصناعة. كما ان معدل تداول الأسهم منخفض اذ يقترب المعدل العالمي من مرة واحدة في السنة بينما في البلدان متوسطة الدخل يقترب من ثلاث مرات وفي العربية السعودية حوالي 1.2 مرة، بينما في العراق اقصى ما وصل اليه التداول 14 بالمئة من قيمة الأسهم عام 2013 وفيما بعد انخفض دون ذلك. ومن الواضح ان الاسواق المالية في العراق تنتظر تطويرا جذريا بدايته من سوق راس المال الأولي المرتبط بعمليات التأسيس والإصدار الابتدائي للأوراق المالية بكافة انواعها بما فيها اصدارات الدين.

6. العوائد والتكاليف والأنشطة المصرفية:

6. 1. إيراد وصافي دخل المصارف العراقية: مؤشرات الدخل المصرفي في العراق تكشف عن خصائص ليست منسجمة مع النموذج المتصور للمؤسسة المصرفية، فقد بلغ اجمالي الدخل 2234 مليار دينار عام 2015، ودخل الفائدة 1689 مليار دينار ومصاريف الفائدة 595 مليار دينار أي بنسبة 35 بالمئة من مجمل دخل الفائدة لمجموع المصارف. علما ان المصارف الحكومية تقدم الكثير من الأئتمانات والسلف بأسعار فائدة منخفضة وايضا الودائع الجارية التي تسهم في الائتمان هي بدون فائدة، ويفهم من هذه المؤشرات ان التكاليف المباشرة لتمويل الائتمان واطئة، ولقد اتضح أنفا ان من بين اسباب ارتفاع اسعار الفوائد على القروض من القطاع المصرفي الخاص الانخفاض الشديد في نسبة الموجودات الى راس المال.

ومن البيانات المنشورة كان صافي دخل الفائدة 1094 مليار دينار، بينما الدخل من غير الفائدة 1140 مليار دينار بنسبة 51 بالمئة من اجمالي الدخل (4). والمصاريف لغير الفائدة 933 مليار دينار منها تعويضات المشتغلين 524 مليار دينار تعادل 88 بالمئة من الفوائد المدفوعة و 48 بالمئة من صافي دخل الفائدة. ويلاحظ ان الديون المتعثرة 13 بالمئة من مجموع الائتمان في المصارف الخاصة، ولجميع المصارف 8 بالمئة، عام 2015 وازدادت عام 2016 الى 16 بالمئة و 9 بالمئة على التوالي وهذه المستويات من التعثر قد يمكن تحملها. لكن اللافت للنظر ان تلك النسبة تجاوزت 40 بالمئة في ثمانية مصارف خاصة، وهي تحتاج الى تدقيق، ومراجعة لأدارة المخاطر. وعند اضافة تخصيصات الديون المتعثرة، بمبلغ 248 مليار دينار، الى المصاريف، آفءا، يصبح صافي الدخل 1053 مليار دينار بينما كان 1588 مليار دينار عام 2012 وكلاهما قبل الضريبة. واثبتت التجربة ان تخصيصات الديون المتعثرة واطئة لا تنسجم مع الوقائع وحتى تقديرات الخسائر كما تبين لاحقا. وتبقى البيانات تتطلب المزيد من تحسين انظمة اعدادها فضلا عن تدقيقها، فهي ضرورية للرقابة على الصيرفة وليس لتحليل الأداء التجميعي لقطاع المصارف.

ان فارق سعر الفائدة بين الإقراض والإيداع مرتفع كثيرا في العراق. وأيضا لم تجرب المصارف العراقية مصادر تمويل اخرى، من غير الودائع ورؤوس اموالها، بما في ذلك الاقتراض من سوق بين المصارف الذي لم يوجد بعد ولا من البنك المركزي فضلا عن عدم تجريب توريق الديون او وسائل مماثلة.

اسعار الفائدة على القروض في العراق بلغت بين عامي 2006 و 2016 بالمتوسط 14.5 بالمئة من جدول (4)، ويلاحظ انه يقع ضمن فئة اعلى اسعار فائدة على القروض في العالم، (شكل 1). وبين نهاية تشرين الثاني 2012 ونهاية حزيران 2017 كان سعر الفائدة 12.74 بالمئة، و 12.88 بالمئة، و 14.04 بالمئة للقروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل على التوالي. ولنفس الفترة تراوح معدل

التضخم السنوي بين سالب واحد و2.5 بالمئة بمعنى ان سعر الفائدة الحقيقي يقع بين 10 بالمئة الى 15 بالمئة وهو مرتفع، وفي الفئة العليا، قياسا على معطيات التجربة الدولية حيث بلغ المتوسط 5.95 بالمئة ، (الشكل البياني 3).

ويبدو ان اسعار الفائدة ترتبط عكسيا مع مدة الائتمان في العراق، او على الأقل لا علاقة لها بالأمد الزمني للقرض وهو الأمر الذي لا ينسجم مع مبادئ السيولة والمخاطرة الشائعة لتفسير البنية الزمنية للفائدة. وعند النظر في فرق الفائدة بين الإقراض والإيداع فقد كان واسعا في العراق، (الشكل 2)، ما يدل على ان المشكلة ليست في ارتفاع تكاليف تمويل القروض خاصة وان تلك التكاليف تتخفض كثيرا بالمعدل عند الأخذ بالاعتبار الحجم الكبير للودائع الجارية وهي بدون فائدة.

من جهة اخرى لا يتناسب سعر الفائدة الحقيقي على القروض في السنوات الأخيرة مع المدى المتعارف عليه لمعدل العائد الداخلي لمشاريع الاستثمار في القطاع السلعي. ما يعني انصراف تلك القروض نحو أنشطة ذات طابع تجاري حيث التداول السريع لرأس المال يرفع المتوسط السنوي للعائد. والسؤال المشروع لماذا اسعار فائدة القروض مرتفعة في العراق رغم الانخفاض الشديد في معدل التضخم، والى جانب فتور النشاط الاستثماري ارتباطا بانخفاض مستوى الطلب الكلي بعد تراجع اسعار النفط وتقييد الانفاق الحكومي.

ومن تحليل الارتباط (جدول 4) لم تكن هناك علاقة واضحة وقوية بين الائتمان واسعار الفائدة في العراق لكثرة العوامل غير الأساسية Fundamentals والمخاطر والدخل غير الأراضي وسواها في تحديد الطلب على الائتمان وعرضه، وكما يلاحظ من الأشكال البيانية في الملحق.

ولتفسير ارتفاع هوامش الفائدة في العراق ودول ناهضة اخرى ننطلق من هدف تعظيم معدل العائد من حقوق الملكية RE وهو صافي الدخل NI الى مجموع راس المال المملوك لحملة الأسهم TEC. وعند تجزئة تلك النسبة الى مصادرها نتوصل الى تفسير حسابي على الأقل:

$$RE = (NI/TA) * (TA/TEC) \dots\dots\dots (2)$$

حيث TA مجموع الموجودات، و * علامة الضرب، ويفهم منها ان ارتفاع نسبة الموجودات الى حقوق الملكية، وهو الذي يسمى مضاعف حقوق الملكية والذي يعبر ايضا عن الرافعة Leverage،

يقلل من الحاجة الى زيادة نسبة صافي الدخل الى الموجودات. والمقصود بصافي الدخل حصيلة الفوائد والعمولات المقبوضة مطروحا منها الفوائد المدفوعة والمصاريف الإدارية. ومع مستوى معين من اسعار الفائدة على الودائع والمصاريف التشغيلية يتعين رفع سعر الفائدة على الإقراض لزيادة صافي الدخل ونسبة صافي الدخل الى الموجودات. وعلى سبيل المثال وبالعودة الى المعادلة (2) لو كان مضاعف حقوق الملكية (نسبة الموجودات الى راس المال المملوك للمساهمين) 10 او 1000 بالمئة ومعدل العائد المطلوب من حقوق الملكية 10 بالمئة يكفي ان تكون نسبة صافي الدخل الى الموجودات 1 بالمئة. بينما لو كان مضاعف حقوق الملكية 2 او 200 بالمئة ينبغي ان ترتفع نسبة صافي الدخل الى الموجودات لتبلغ 5 بالمئة.

وللتبسيط نغض النظر عن المصروفات الإدارية لتبقى الفوائد المدفوعة هي كل النفقات فمع الحالة الأولى يكفي ان يكون سعر الفائدة على الإقراض أكثر من سعر الفائدة على الودائع بمقدار وحدة مئوية فقط، بينما في الحالة الثانية يتطلب تحقيق نفس معدل العائد الى راس المال ان تزيد فائدة الإقراض بمقدار خمس وحدات مئوية على معدل فائدة الإيداع، وهنا اقتربنا من النموذج العراقي. وعند الأخذ بالاعتبار خسائر الديون الفاشلة وتخصيصات تردي قيمة الديون الممنوحة من المصرف وكلاهما بنسبة

3 بالمئة من قيمة الموجودات، مثلا، وتطرح هذه التخصيصات من اجمالي الدخل وصولا الى الصافي، يفهم ان تحقيق معدل عائد الى راس المال بنسبة 10 بالمئة يتطلب تجاوز فائدة الإقراض لفائدة الإيداع او ما يسمى الانتشار بمقدار اربع وحدات مئوية عندما يكون مضاعف حقوق الملكية 10، وثمان وحدات مئوية عندما ينخفض المضاعف الى 2. وهكذا اقتربنا أكثر من وضع المصارف في العراق وعندما تضاف المصاريف الادارية يزداد فرق الفوائد مع الحالة الثانية ليصل الى 10 وحدات مئوية او أزيد.

وعلى سبيل المثال كانت نسبة صافي العائد السنوي على الموجودات المصرفية للسنوات 2006 – 2008 بين 1.4 بالمئة و2.2 بالمئة في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا؛ وفي امريكا اللاتينية تراوحت بين 1.9 بالمئة و2.2 بالمئة ؛ وفي اوربا الناهضة بين 1.3 بالمئة و 1.7 بالمئة ولأن المتوسطات هذه واطئة لا نتوقع تفاوتا واسعا بين الدول، لأنها بصفة عامة لا بد وان تبقى موجبة وبخلافه تتهار المصارف (7 P 20). وهذه المؤشرات لا تسمح بوصول معدل العائد على حقوق الملكية الى 12 بالمئة ، مثلا، مالم تصل نسبة الموجودات الى راس المال نحو 600 بالمئة. ولهذا نتوقع للمصارف الخاصة العراقية ان ترفع معدلات صافي العائد على الموجودات، أي هامش الفائدة على القروض، الى مستويات اعلى بكثير من المتوسطات الدولية كي تضمن العائد المطلوب على راس المال. او، وهو ما يجري حاليا، الاعتماد على مصادر دخل مرتفعة او استثنائية من الأنشطة غير الإقراضية. ولماذا تنخفض نسبة الموجودات الى حقوق الملكية (راس المال المملوك) وللجواب على هذا السؤال نفترض للتبسيط ان مخاطر الائتمان تنعكس في سعر فائدة الإقراض كما تقدم تواء، ولذا يصبح حجم السوق بالعلاقة مع عدد المصارف مفسرا لانخفاض مضاعف حقوق الملكية من 10 مثلا الى 2.

وذلك لأن الحد الأدنى من راس المال النظامي، أي المطلوب لأجازة المصرف، مستقل عن عدد المصارف وربما يزداد لكبح الاندفاع نحو تأسيس المزيد منها. وبذلك يزداد حجم راس المال المصرفي بما

لا يتناسب مع الزيادة الممكنة في حجم الائتمان الذي يتوزع على عدد متزايد من المصارف والنتيجة انخفاض مجموع الموجودات الى راس المال او ما يسمى مضاعف حقوق الملكية.

لكن لماذا لا تتنافس المصارف على الائتمان عبر خفض فائدة الإقراض، وهنا لا بد من فرضية تجزئة السوق و/ او الاتفاقات الضمنية فيما بين المصارف بحيث تتحول السوق الى شبه احتكارية رغم التعددية.

6. 2. الدخل من غير الإقراض في العالم لفهم ما يجري في العراق:

لقد شهد القطاع المصرفي في بعض الدول الناهضة تزايد الأنشطة غير التقليدية مع تقلص نسبي في اهمية صافي دخل الإقراض من مجموع الدخل، واخذت هذه الظاهرة طريقها الى العراق ما يتطلب البحث في محددات هذا السلوك. ويبقى السؤال عن انماط العمل المصرفي وكيف يتوزع بين الائتمان النقدي وسواه لتعظيم العوائد وخفض المخاطر مطروحا للنقاش وانتظار المزيد من التقصي. ويؤثر الدخل غير الائتماني في هوامش اسعار فائدة الإقراض. ويظهر ان التنوع الى جانب الانشطة المصرفية التقليدية ارتبط بخفض هوامش الفائدة الإقراضية في الدول المتقدمة وليس العكس. اما في البلدان النامية والناهضة فالاتجاه غير مؤكد. وفي العراق اقترن التنوع بارتفاع هوامش الفائدة او على الأقل انها لم تنخفض مع زيادة دخل المصارف من انشطتها غير الائتمانية وخاصة تصاعد ارباحها من سوق الصرف منذ عام 2012 في مصارف العراق الدخل من غير الفائدة يكاد يعادل دخل الائتمان النقدي، هذا من خلال البيانات المنشورة، وقد تكون هناك مدخولات لمالكي المصارف لا تعكسها الحسابات من الأنشطة غير الائتمانية. والمصارف بصفة عامة، في العالم، تهتم بتنوع مصادر الدخل من الانشطة الائتمانية التقليدية والخدمات المصرفية الأخرى ومنها خاصة صيرفة التجارة الخارجية، فتح الاعتمادات وما اليها، والضمانات ومنها في قطاع المقاولات وعقود التجهيزات، وايضا المتاجرة بالعملات الأجنبية، وادارة

محافظة استثمار للزبائن، وإدارة إصداريات ديون للحكومات والشركات وأنشطة أخرى. والعلاقة بين مصادر الدخل من غير اقراض والأداء الائتماني لم تصل الى نمط موحد. فقد تساعد الإيرادات من غير صافي فوائد الأقراض على خفض فائدة الأقراض لأن جزءا من التكاليف التشغيلية تتحمله الأنشطة غير الأقراضية، كما ان ارباح الأنشطة غير الأقراضية تتحمل جزءا من خسائر القروض بالمحصلة الأخيرة، ولذا يزداد استعداد المصرف للقبول بالمخاطر الائتمانية. وقد يحصل العكس، وخاصة في بيئات خطرة إذ عندما تزداد فرص المصارف في الحصول على دخل من غير الائتمان النقدي تتمتع عن الأقراض وتطلب اسعار فائدة اعلى، وربما يوجد مثل هذا السلوك في مصارف العراق.

لكن من الضروري الإشارة الى ان الأنشطة غير الأقراضية، مثل اعتمادات التجارة الخارجية وخطابات الضمان بانواعها، ايضا تكتنفها مخاطر ومنهجيا لا بد من ترجمتها الى ما يكافؤها من الموجودات المرجحة بالمخاطر لغرض حساب كفاية راس المال. وطالما ان الوساطة بين المدخر والمقترض هي الأساس الذي قامت عليه المصارف، وهي الوظيفة الرئيسية لها في النظام المؤسسي للاقتصاد المعاصر، اصبح من الضروري العناية بالتنافس المحتمل بين النشاط الأقراضي والخدمات الأخرى وان تضمن الضوابط الحاكمة للعمل المصرفي عدم مزاحمة الثانية للأولى.

وعلى سبيل الأيضاح كانت نهاية عام 2007 من بيانات المصارف المجموعة في الأرجنتين تشكل القروض 46.24 بالمئة من مجموع الموجودات والموجودات الأخرى المدرة للدخل 40.70 بالمئة و 10.66 بالمئة خارج الميزانية العمومية وكفاية راس المال عالية، في نفس الوقت، إذ بلغت حقوق الملكية 13.71 بالمئة من الموجودات. وعند النظر في الموجودات من غير القروض يلاحظ ان 24.94 بالمئة منها اوراق مالية و 9.86 بالمئة ودائع في مصارف أخرى و 19.62 بالمئة استثمارات

اخرى. ونفهم من ذلك ان الأئتمان بالمعنى التقليدي اقل من نصف النشاط المصرفي ومثل هذه الظاهرة موجودة في العراق بشكل آخر بحكم اختلاف بيئة العمل المصرفي.

ونبقى مع تجربة الأرجنتين ومن ذات البيانات نجد ان نسبة الدخل من غير صافي الفوائد الى مجموع دخل العمليات 50.02 بالمئة، وأكثر من نصفه اجور وعمولات ، ولكن الأئتمان المصرفي في الأرجنتين نسبة الى الناتج المحلي مقارب لفئة العراق ما يشير الى ان اتجاه المصارف نحو تنويع الدخل خارج الأئتمان تكون على حساب وظيفتها الأساسية . بينما في كوريا الجنوبية في التاريخ نفسه يشكل الدخل من غير صافي الفائدة 39.69 بالمئة من مجموع دخل العمليات (13-14 ، pp 14 ، 14).

في دراسة للمصارف الأمريكية بين عامي 2003 و 2010 وهي الفترة التي شهدت تصاعد الأئتمان وتكوين الفقاعة ثم الأنهيان المالي يبدو ان الدخل من غير الفائدة للمصارف الصغيرة كانت نسبته من مجموع الدخل التشغيلي قبل الازمة 14.6 بالمئة انخفض الى 13 بالمئة؛ وللمصارف الكبيرة تراجع من 17.7 بالمئة الى 15.8 بالمئة (4). ومن الواضح، مقارنة بمصادر دخل المصارف الأمريكية، ان مصارف العراق وعدد من الدول الناهضة قد ذهبت بعيدا في الاعتماد على النشاط غير الأئتماني.

ومع ذلك ثمة خشية، هناك، من احتمال تأثير الدخل من غير الفائدة على نوعية القروض المصرفية نتيجة صرف الأهتمام عن القروض نحو الأنشطة الأخرى. وقد يساعد التنويع على تحسن معلومات المصارف عن الزبائن بالانتفاع من تعدد قنوات الاتصال مع تعدد الخدمات التي تقدمها المصارف اليهم، وايضا مع توسيع نطاق العلاقات معهم تزداد فرص الأئتمان. وربما يسهم الدخل من غيرالأقراض في تحمل جزء من تكاليف الأئتمان ما يؤدي الى خفض اسعار الفائدة، لكن هذه النتائج ليست مؤكدة إذ قد يحصل العكس، اوعلى الأقل التسعير الخاطئ لمخاطر الأئتمان، نتيجة عدم الأكتراث اعتمادا على ارباح

الأنشطة غير الأقرضية، ومن نتائجه اساءة تخصيص الموارد. وفي العراق من الواضح ان الدخل غير الأقرضي قد سمح بعتالة راس المال المصرفي بدلالة انخفاض نسبة الموجودات المصرفية الى حقوق الملكية.

وانتهت دراسة المصارف الأمريكية، آنفة الذكر، الى ان الدخل من غير الأئتمان له دور في اسعار الفائدة والمخاطر ونوعية الموجودات، لكن الأمر يتوقف ايضا على مصدر الدخل غير الأقرضي وحجم المصرف والمرحلة على المسارالدوري للقطاع المالي (قبل الأزمة ، اثناءها، ام بعدها) وهناك بعض الأنشطة غير الأقرضية اسهمت في خفض المخاطر وتحسين الأداء الأقرضي ومنها التأمين وخطابات الضمان (32- 33 PP ، 4).

ان مفهوم الصيرفة الشاملة يجري تطويع محتواه العملي عبر تغيير القوانين والقواعد التنظيمية Regulations بفعل التنزع بين قوى تمثل المصلحة العامة ومتطلبات حسن سير الاقتصاد الوطني وتنميته كما تراها، وهذه قد تصيب او تخطئ في تقديرها، وضغوط مجموعات المصالح الخاصة لأنتزاع المزيد من المكاسب على حساب سلامة اداء وظائف القطاع المالي والنشاط الأئتماني ودوره التنموي بالذات. وتتعرض البنوك المركزية والسلطات المعنية بالضوابط، والرقابة على الأداء المصرفي، لتلك الضغوط بصفة مستمرة من اصحاب النفوذ السياسي في الوسط المصرفي وانشطة الأعمال غير المصرفية وغيرها. وقد اقترحت نماذج نظرية لمحاكاة سلوك تلك المجموعات واثرها في النشاط الأئتماني ومدى انخراط المصارف في اداء خدمات اخرى او مزاوله اشكال مغايرة من الأستثمار المالي او حتى الأندفاع نحو اعمال ليست ذات صفة مالية Non-financial (13) .

ومن جهة اخرى ينظر الى التغذية المتبادلة والأيجابية بين مختلف الأنشطة مع التنوع، فالإقراض يوفر معلومات وزبائن للخدمات الأخرى مثل الأكتتاب للأصداريات الجديدة من الأوراق المالية او ادارة

المحافظ او خطابات الضمان وغيرها، والعكس صحيح، ولذلك تظهر وفورات النطاق Economies of Scope وهي نظير وفورات الحجم في أنشطة الأعمال غير المالية، هذا الى جانب دور التنويع في توزيع المخاطر وخفضها كما تقدم. ويرى البعض ان التنافس الشديد بين المصارف والذي يقود الى خفض معدلات الارباح يضعف قدرة المصرف على تحمل المخاطر مع التخصص والتركز ويصبح التنويع ملجا للحماية من احتمال الانهيار (P 6 ، 14). بينما التخصص في احيان عدة يقدم حماية من التنافس ويسمح بهامش ربح شبه احتكاري، أوقد يساعد كثيرا في تحسين تنظيم العمل المصرفي والرقابة عليه لرفع الأداء والتدخل بطريقة مناسبة لمقاومة الانتفاع الاحتكاري.

ان توجه المصارف في البلدان النامية والناهضة، ومنها العراق، نحو المزيد من التنويع الى جانب زيادة اهمية الدخل من غير النشاط الأقرضي قد يفهم بانه في سياق مسار عام للتطور وهو ايجابي من جهة اقتصاديات النطاق وخفض المخاطر كما تقدم. بيد ان دراسات تجريبية قد كشفت عن نتائج مغايرة قد تعزى الى ضعف قدرة المصارف على الرصد والسيطرة مما يؤدي الى زيادة احتمال الفشل وذلك عند التوسع نحو أنشطة وقطاعات لا تتوفر للمصرف خبرة كافية للتعامل معها بما في ذلك اخطاء فادحة في تقدير مخاطرها. وهذه المسألة ليست بالضبط هي ما يثار حول اداء المصارف العراقية في تنافسها على العمل في سوق الصرف او تقديم خدمات بلا مخاطر باجور مجزية على حساب الأئتمان. انما التنوع عبر الأنحرط في اصناف من الأستثمار المالي او تقديم منتجات لم تكن للمصارف من قبل بما فيها المضاربة بالاصول المالية والتأمين والمشتقات وغيرها. لكن المشتركات واضحة بين التجربة العراقية وظاهرة التنويع في عمل المصارف على المستوى العالمي والمتمثلة في ارتفاع العائد على العمليات غير التقليدية ومحاولة خفض الثقل الأئتماني في العمل المصرفي تجنباً لخسائر فشل المقترضين.

ومن المتوقع، ولأن الائتمان المصرفي وظيفة اساسية في الأقتصاد المعاصر لا تعوض عنها السوق المالية التي تشتغل اساسا بالأوراق المالية، ان تقود مغالاة المصارف في التنوع بعيدا عن انشطتها التقليدية الى مراجعة الضوابط وفرض قيود ومصدات من منطلق التخصص وتقسيم العمل بين المصارف وبقية المؤسسات المالية الأخرى فضلا عن تخصص المصارف ذاتها والتعويض عن وفورات النطاق الكبير (التنوع) بوفورات الحجم الكبير للائتمان مع تنويع النشاط الإئتماني بعيداً عن التركيز وابتكار وسائل اضافية لحماية المصارف من المخاطر.

ومن الأنشطة المنافسة للائتمان المصرفي في العراق عمل المصارف في سوق الصرف، ووضح الشكل (14) كيف تزايد هامش السوق للدولار منذ عام 2012 وقد تجاوز 100 دينار للدولار الواحد لبعض الأشهر في السنوات الأخيرة. وعند حساب قيمة الهامش بموجب حجم المبيعات لمدة 12 شهر متتالية نجد انه يتجاوز 2 ترليون دينار وصولاً لأكثر من ثلاثة ترليون دينار مع ارتفاع الهامش، وبغض النظر عما يصيب المصارف من مجموع قيمة تلك الهوامش لا بد من الأقرار بان صافي دخل الفائدة لم يعد هو المصدر الأكبر للدخل إذا ما أضفنا أنشطة أخرى تزاولها المصارف الى جانب عملها في سوق الصرف.

خاتمة:

لقد عالج البحث بيانات دولية الى جانب العراقية عن العمق المالي بمتغيراته وقياساته وحجوم الائتمان وارتباطاتها بمستوى التطور واسعار الفائدة النقدية والحقيقية. ورغم ان الائتمان منخفض في العراق بالمجمل وما يتجه منه للقطاع الخاص قليل بيد ان معدلات نموه واعدة، وثمة فرصة للسياسات النقدية والائتمانية لمواصلة تسريع الائتمان، لكن الأمر يتعلق بالمحددات الأقتصادية للعمق المالي، بالإضافة الى علاقة المالية العامة والقطاع الحكومي بالعمليات النقدية ونمو النقود وهي سقف الودائع

المصدر الرئيسي لتمويل الأئتمان. وتبقى ازالة العوائق البنوية معلقة على انجازات واسعة في التنمية الاقتصادية والتي يراد للقطاع المالي الاسهام فيها.

لا زالت مستويات اسعار الفائدة وبنيتها مفارقة للنمطية المتوقعة نظريا والمتعارف عليها في الأوضاع الاعتيادية للاقتصادات الناهضة والمتقدمة، وعلى وجه الخصوص العلاقة بين سعر الفائدة وآجال القروض. وظهر ان ارتباط سعر الفائدة النقدي على القروض ضعيفا مع الأئتمان، وهو مستقل، تقريبا، عن معدل التضخم ما يجعله اداة ضعيفة في الاستقرار. وان اسعار الفائدة الحقيقية اصبحت في السنوات الأخيرة مرتفعة مقارنة بمعدلات العائد المتعارف عليها في الاقتصاد الحقيقي.

ومن معالجة البحث لبيانات الودائع ورؤوس اموال المصارف والموجودات المصرفية، اصبح من الواضح ان القطاع المصرفي العراقي يواجه مشكلة عدم كفاية الموجودات المصرفية، لأستيعاب رؤوس الأموال في المصارف الخاصة، نتيجة لمحدودية الودائع بالأصل ولتزامم عدد كبير من المصارف على سوق ضيقة. وفي نفس الوقت، وعلى مستوى المصرف، لا بد من ضمان الحد الأدنى من راس المال وبالتأكيد على مكونات حقوق الملكية القابلة لمواجهة الخسائر المحتملة او ما يسمى بلغة اتفاق بازل الشريحة العليا من راس المال، وبالخصوص قيمة الأسهم والاحتياطات الطليقة. وتوصل البحث، وفي ضوء تجارب دول اخرى، ان النشاط غير الأئتماني للمصارف ومصادر الدخل من غير الفائدة تنافس الوظيفة الرئيسة للمصارف، ولا بد من ايلاء هذه المشكلة عناية اكبر مع تزايد دخل المصارف من سوق الصرف و خدمات اخرى. وايضا، تمس الحاجة الى العناية بتحليل الأئتمان منهجيا وتقدير المخاطر موضوعيا والسعي بوسائل اكثر فاعلية لخفض نسب الديون المتعثرة.

في القطاع المالي تتشكل بمرور الزمن ارتباطات مصالح وثقافة عمل تقاوم السياسات، وتناور الضوابط، بحيث يتطلب الأمر اتخاذ تدابير متضافرة وقوية تتسم بالجزرية لأحداث التغيير المنشود. ويستفاد من دراسات شملت دولا بمختلف مراحل التطور الاقتصادي والعمق المالي بان العوامل المؤسسية والأبعاد القانونية والتنظيمية لها الفعل الأقوى في تطوير القطاع المالي للدول النامية ومنها العراق.

ملحق:

جدول (5)

الأئتمان النقدي من المصارف التجارية واسعار فائدة الأقرض والتضخم والنتاج المحلي والرسملة في العراق

السنة	النقود M2 بمليارات الدنانير	متوسط سعر الفائدة السنوية على الأقرض بالدينار	مجموع الأئتمان النقدي بمليارات الدنانير	الأئتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص بمليارات الدنانير	معدل التضخم السنوي العام	النتاج المحلي بالأسعار الجارية مليار دينار	النتاج المحلي غير النفطي مليار دينار	الرسملة
2006	21080	14.48	2665	1881	53.2	95588	42736	1949
2007	26956	19.47	3459	2387	32.6	111456	52438	2129
2008	34920	19.50	4596	3978	2.8	157026	69860	2283
2009	45438	15.60	5690	4646	(2.8)	130643	74645	3126
2010	60386	13.33	11722	8527	2.4	162065	89160	3447
2011	72178	13.60	20353	11365	5.6	217327	102071	4930
2012	75466	12.98	28439	14650	6.1	254226	127790	5597
2013	87680	13.13	29952	16948	1.9	273588	148014	11451
2014	90728	12.37	34123	17745	2.2	266420	149480	9521
2015	82595	12.28	36753	18070	1.4	207876	145849	8504
2016	88082	12.30	37180	18181	0.5	196536	136596	9355
النمو السنوي ومتوسط التضخم وسعر الفائدة	15.7	14.5	34.8	27.9	9.6	9.1	13.5	20.8

المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الأحصاء والأبحاث مباشرة، والنشرات الإحصائية السنوية.

جدول (6)

الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في العالم نسبة الى الناتج المحلي الأجمالي %

بالمتموسط للسنوات 2006 - 2015

ملاحظات	الأئتمان للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي %	المجموعة الدولية
(1) في عام 2015 بلغت هذه النسبة في سويسرا والصين وكوريا الجنوبية على التوالي: 173 ؛ و 153 ؛ و 140 .	38.2	أمريكا اللاتينية
(2) وللفترة بأكملها بالمتوسط كانت تلك النسبة بين 100 - 182 في 15 دولة من 51 دولة توفرت عنها بيانات. ومن تلك الدول كان العراق والأرجنتين في ادنى فئة.	41.6	العالم العربي
(3) المتوسطات بسيطة ليست مرجحة	45.7	جنوب آسيا
	46.6	الشرق الأوسط الكبير
	77.6	الشريحة العليل للبلدان متوسطة الدخل
	83.3	المتوسط العالمي
	87.1	مجموعة OECD
	98.1	البلدان عالية الدخل
	99.4	منطقة اليورو
	108.8	الاتحاد الأوروبي
	112.7	شرق آسيا

المصدر: اعداد الباحث من بيانات البنك الدولي تشرين الثاني 2017 WDI.

جدول (7)

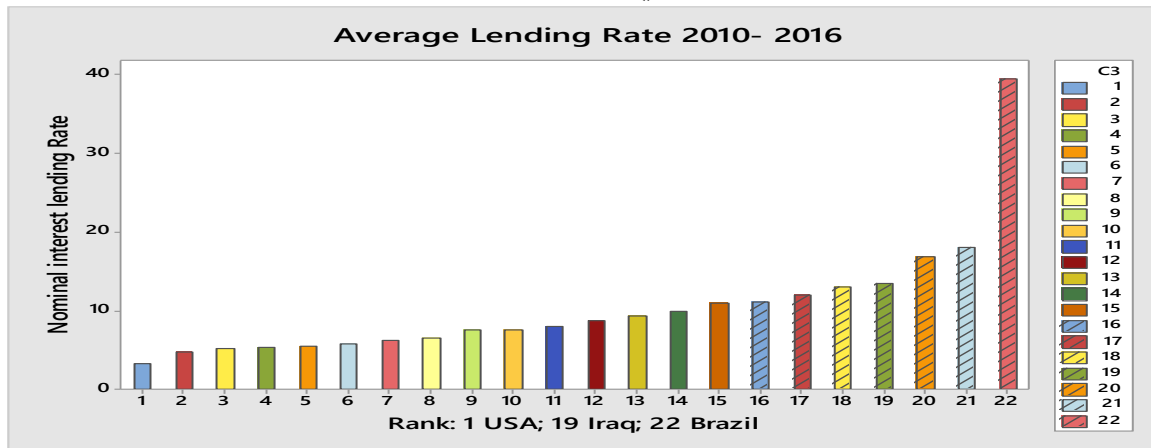
نسبة الديون المتعثرة الى مجموع الائتمان بالمئة بالمتوسط لسنتي 2014 و 2015

ملاحظات	نسبة الديون المتعثرة الى مجموع الائتمان %	المجموعة
(1) يلاحظ ان نسبة التعثر كانت منخفضة في شرق آسيا وامريكا اللاتينية أي في اعلى واوطا نسبة إنتتمــــــــــــــــان الى الناتج المحلي، وهذا المؤشر يضعف حجة ارتباط التعثر بحجم الائتمان.	1.7	شرق آسيا والباسفيكي
	2.2	امريكا اللاتينية
	3.3	مجموعة OECD
	3.6	الدول عالية الدخل
(2) كانت نسبة تعثر الديون 8 بالمئة و 9 بالمئة لسنتي 2015 و 2016 في العراق لمجموع المصارف ؛ وللمصارف الخاصة 13 بالمئة و 16 بالمئة على التوالي.	3.7	الدول متوسطة الدخل
	3.8	الدول متوسطة الدخل: الشريحة الدنيا
	4.0	العالم
	4.4	الدول واطئة ومتوسطة الدخل
	6.0	افريقيا جنوب الصحراء
	6.4	اوروبا وآسيا الوسطى
	7.0	أوروبا الوسطى
	8.1	جنوب آسيا

المصدر : اعداد الباحث من بيانات البنك الدولي WDI منتصف تشرين الثاني 2017 ، وبيانات العراق من النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي.

شكل (1)

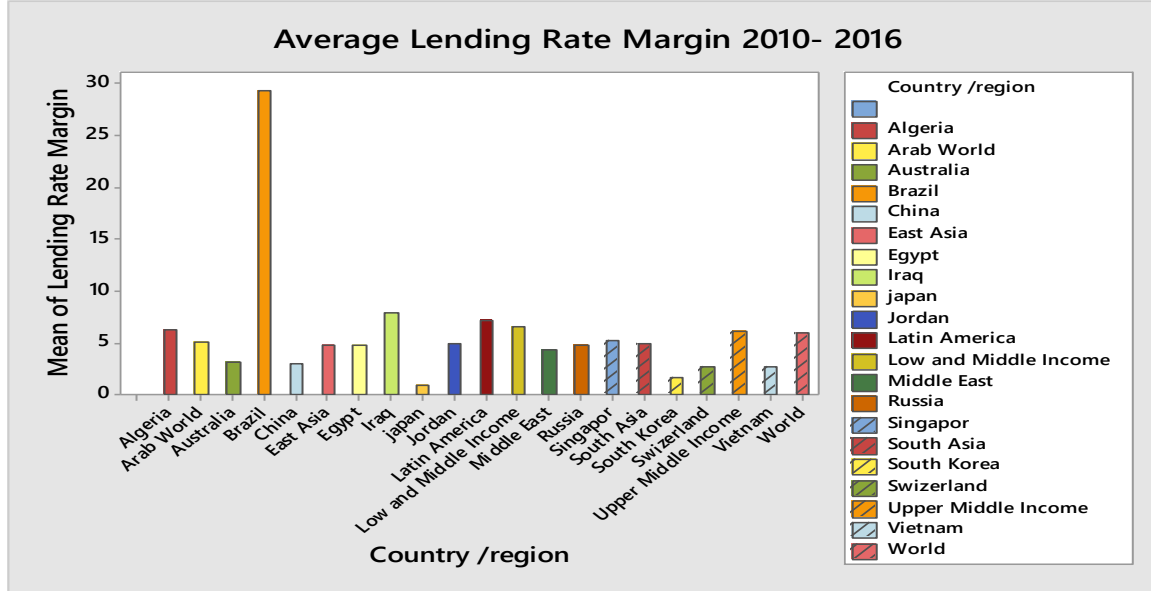
متوسط اسعار الفائدة على القروض في دول متقدمة ونامية للسنوات 2010 - 2016



المصدر : اعداد الباحث من بيانات البنك الدولي WDI.

شكل (2)

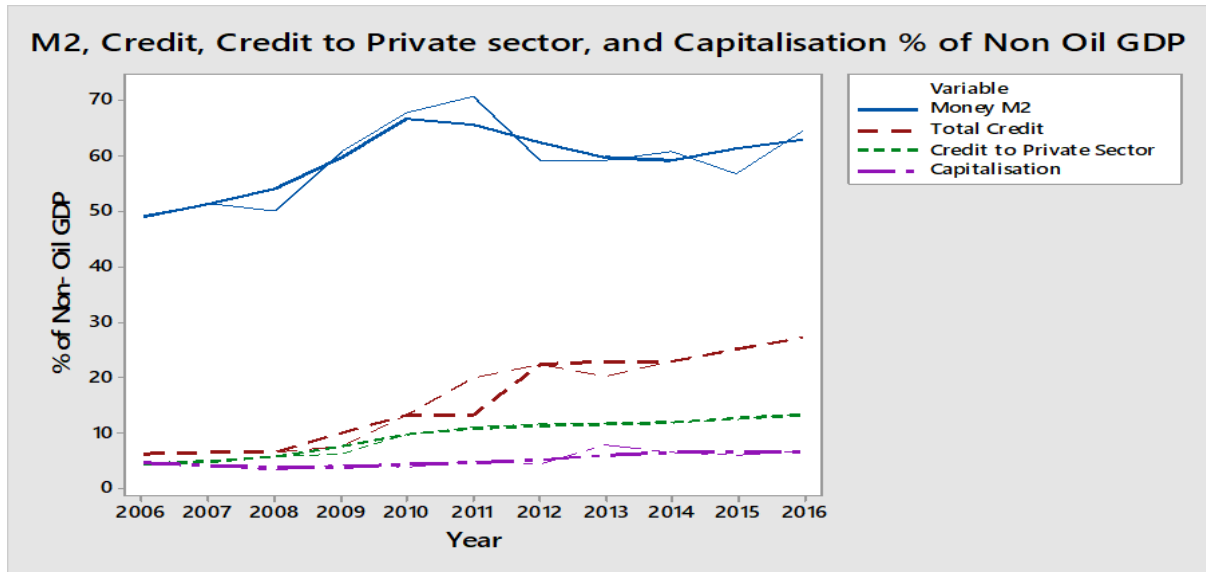
متوسط الفرق بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الأيداع لدول ومجموعات دولية
للسنوات 2010 - 2016



المصدر: اعداد الباحث من بيانات البنك الدولي للسنوات 2010 - 2016.

شكل (3)

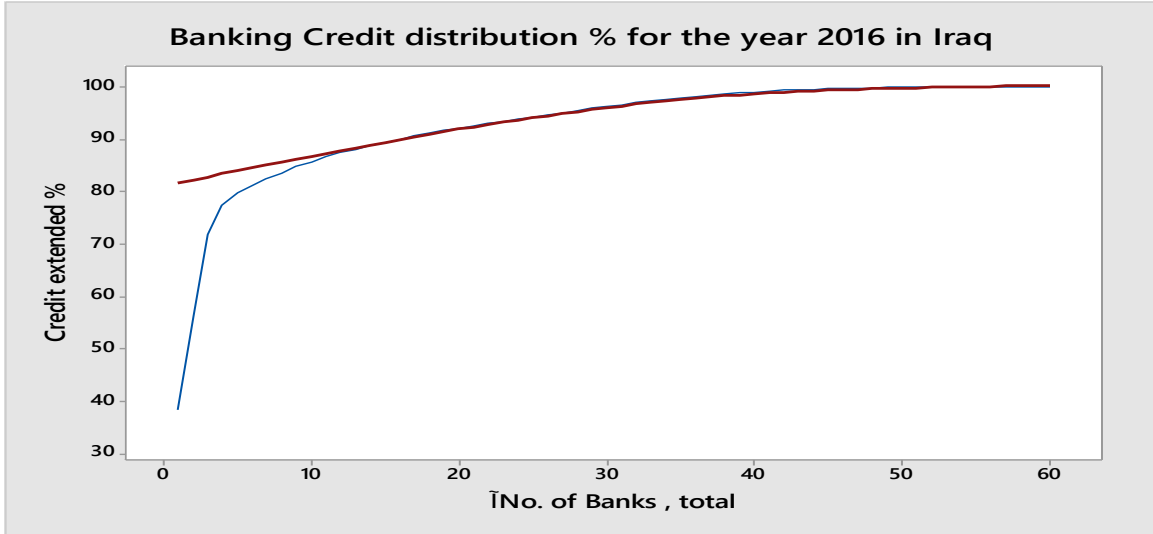
النقود الواسعة والائتمان للقطاع الخاص والرسمة نسبة الى الناتج غير النفطي



المصدر : إعداد الباحث من بيانات جدول (5).

جدول (4)

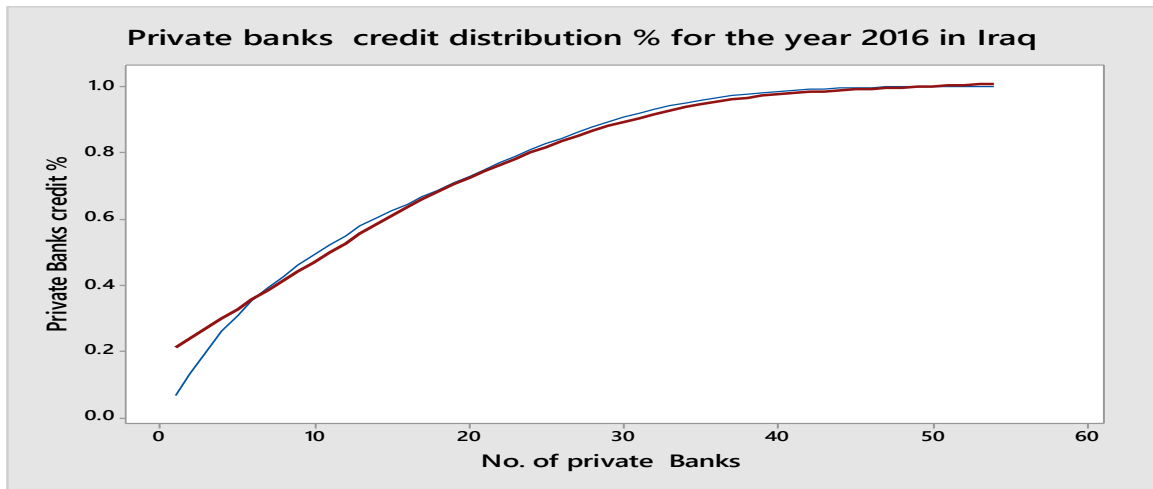
التوزيع التراكمي للائتمان المصرفي في العراق عام 2016



المصدر اعداد الباحث ومصدر البيانات (4).

شكل (5)

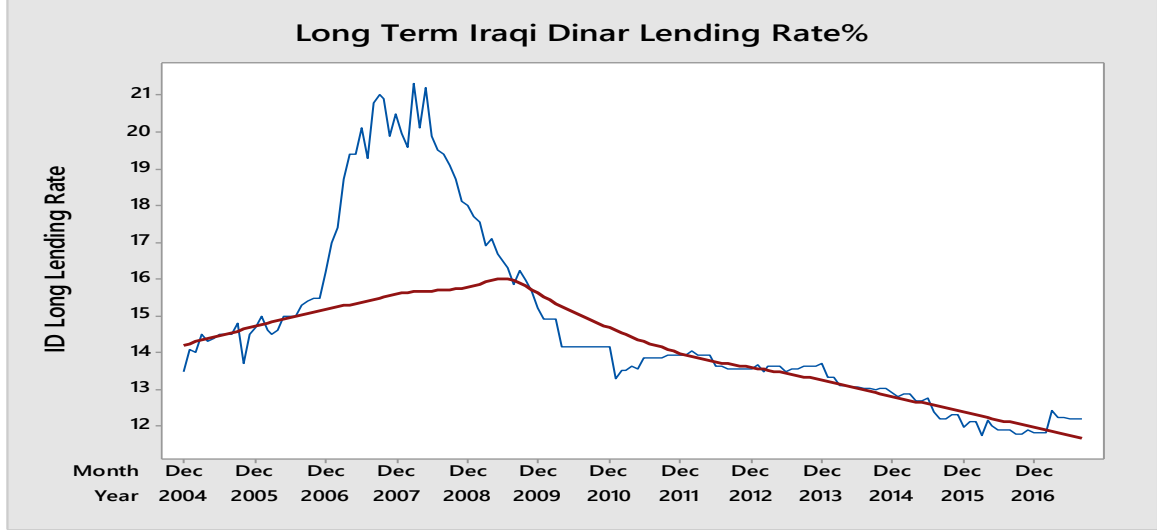
التوزيع التراكمي للائتمان المقدم من المصارف الخاصة في العراق لعام 2016



المصدر اعداد الباحث ومصدر البيانات (4).

شكل (6)

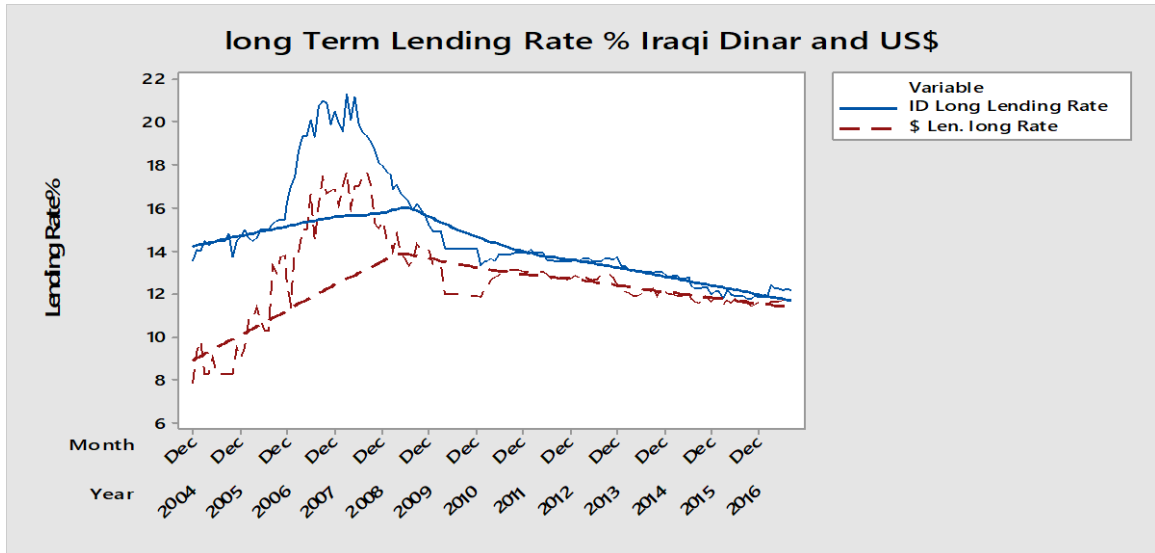
سعر الفائدة على الإقراض المصرفي طويل الأمد بالدينار في العراق



المصدر: اعداد الباحث والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي.

شكل (7)

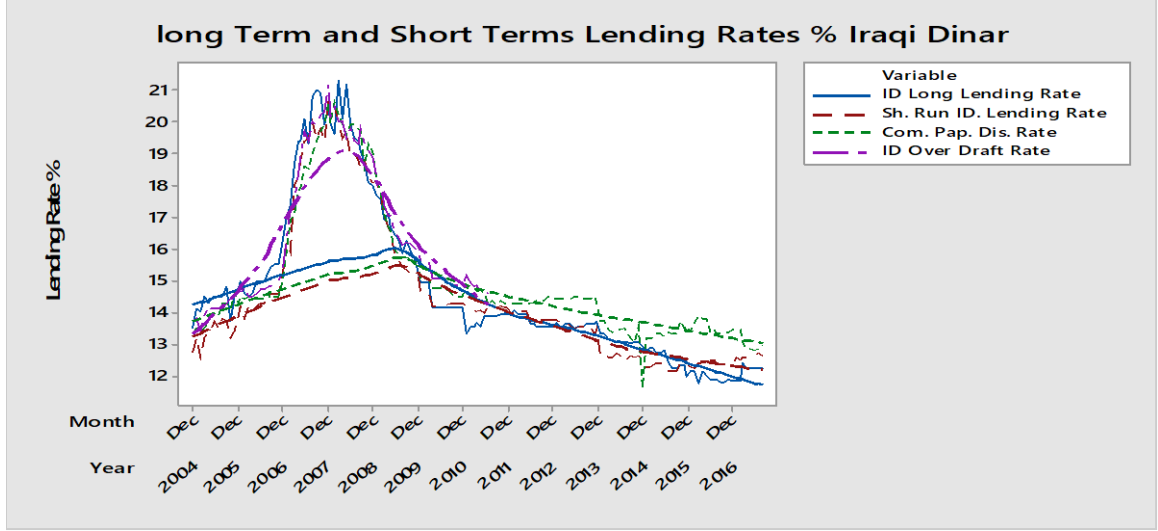
سعر الفائدة على الإقراض المصرفي طويل الأمد في العراق بالدينار والدولار



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي.

شكل (8)

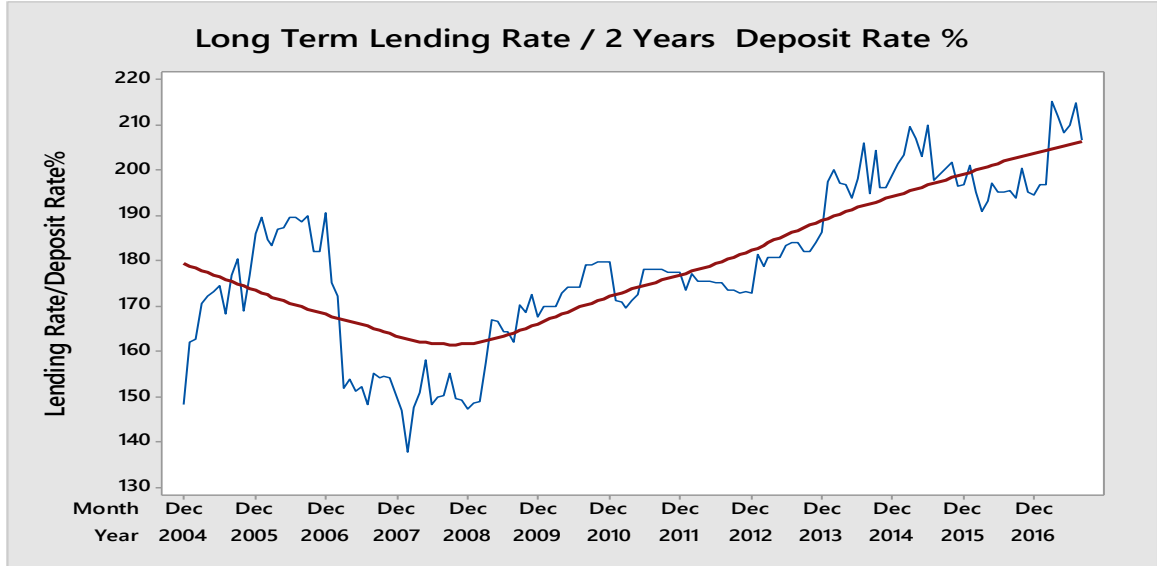
اسعار الفائدة طويلة الأجل واسعار الأمد القصير للإقراض المصرفي في العراق بالدينار



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي.

شكل (9)

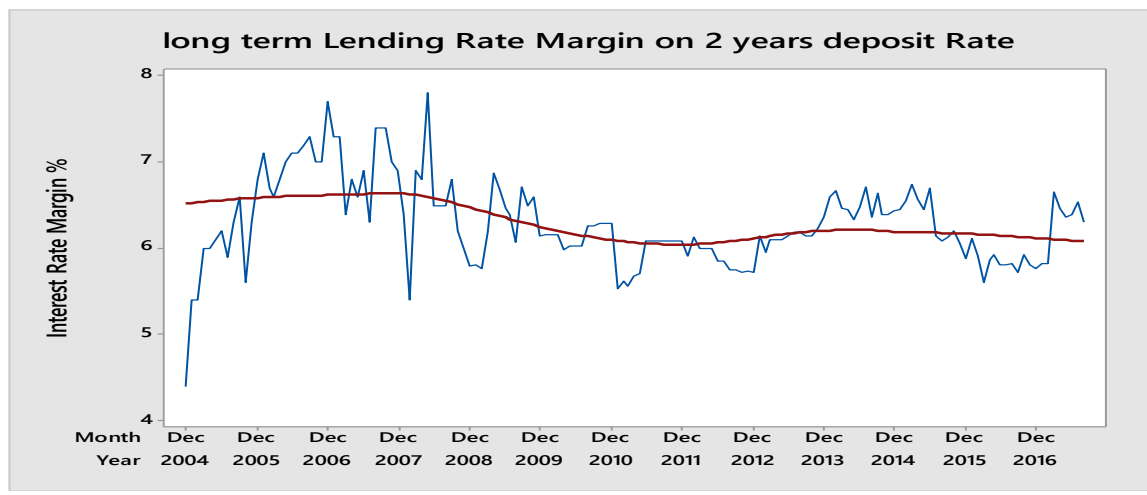
نسبة سعر الفائدة للإقراض طويل الأجل الى سعر الفائدة على الودائع لمدة سنتين في العراق



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي.

شكل (10)

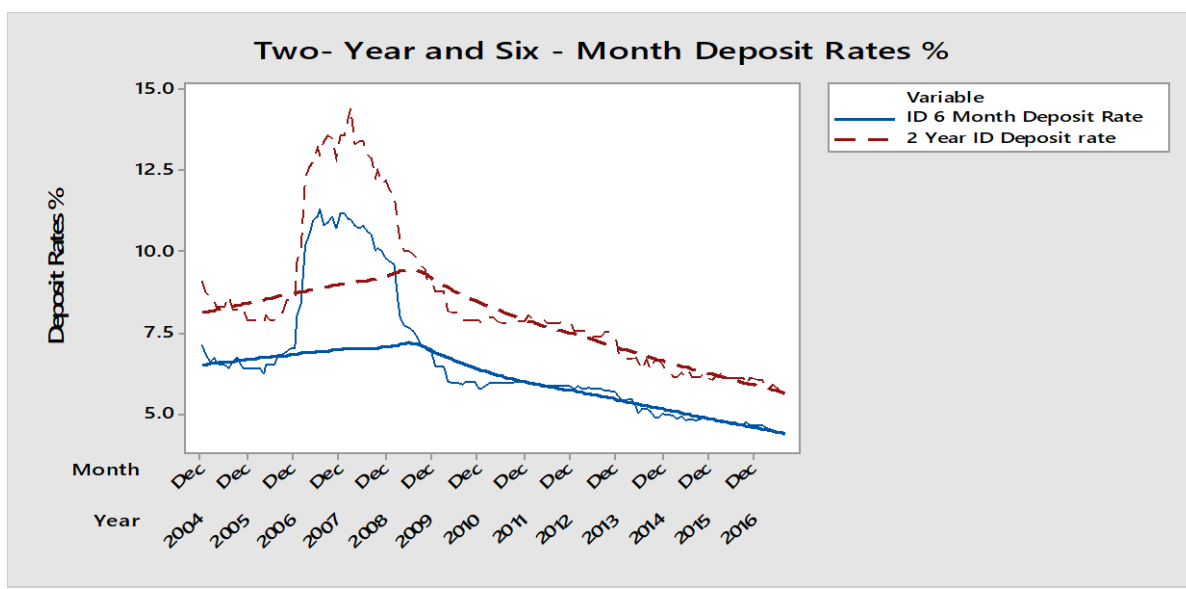
فرق سعر فائدة الإقراض طويل الأجل على سعر فائدة الأيداع لمدة سنتين بالدينار في العراق



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي.

شكل (11)

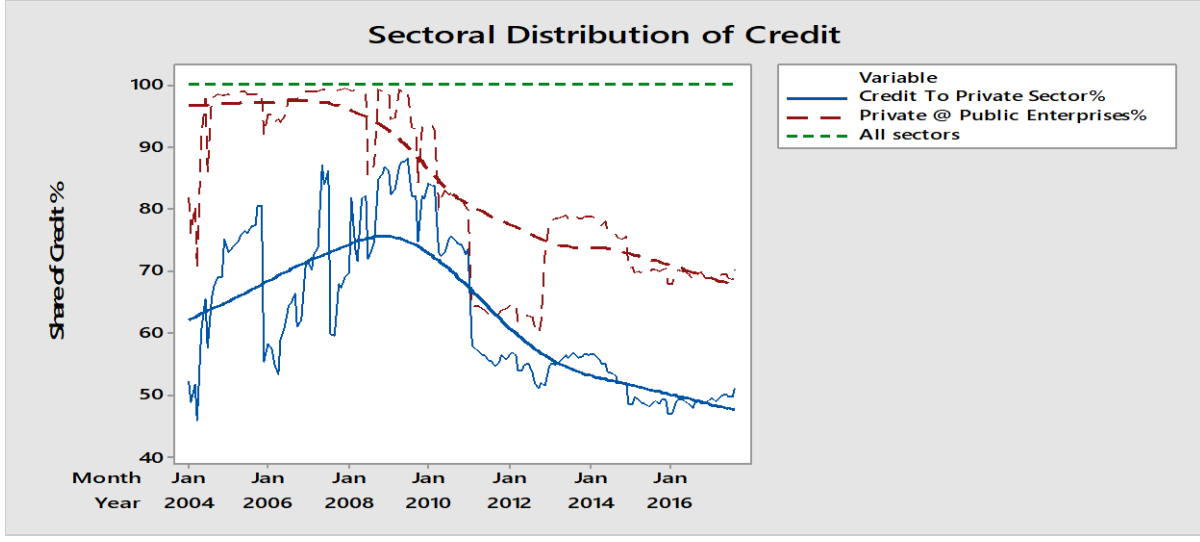
سعر الفائدة على الودائع لمدة سنتين وستة اشهر



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي.

شكل (12)

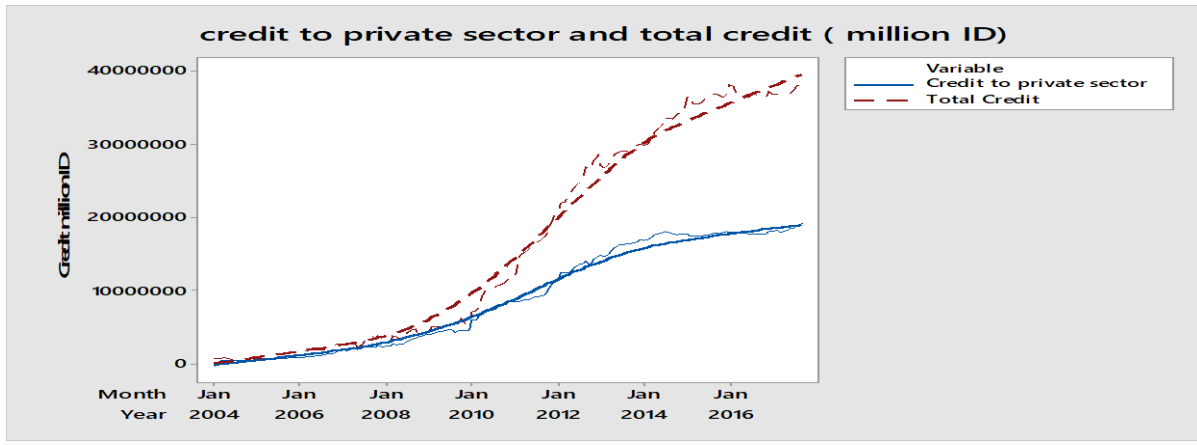
التوزيع القطاعي للأئتمان في العراق



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي.

شكل (13)

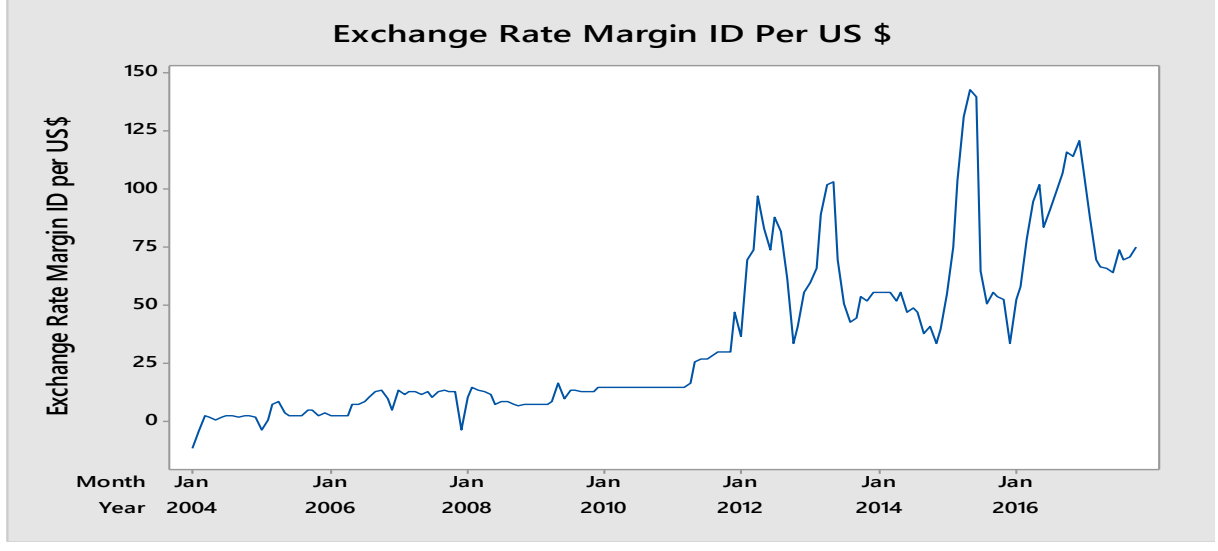
الأئتمان الى القطاع الخاص ومجموع الأئتمان بملايين الدينانير في العراق



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي.

شكل (14)

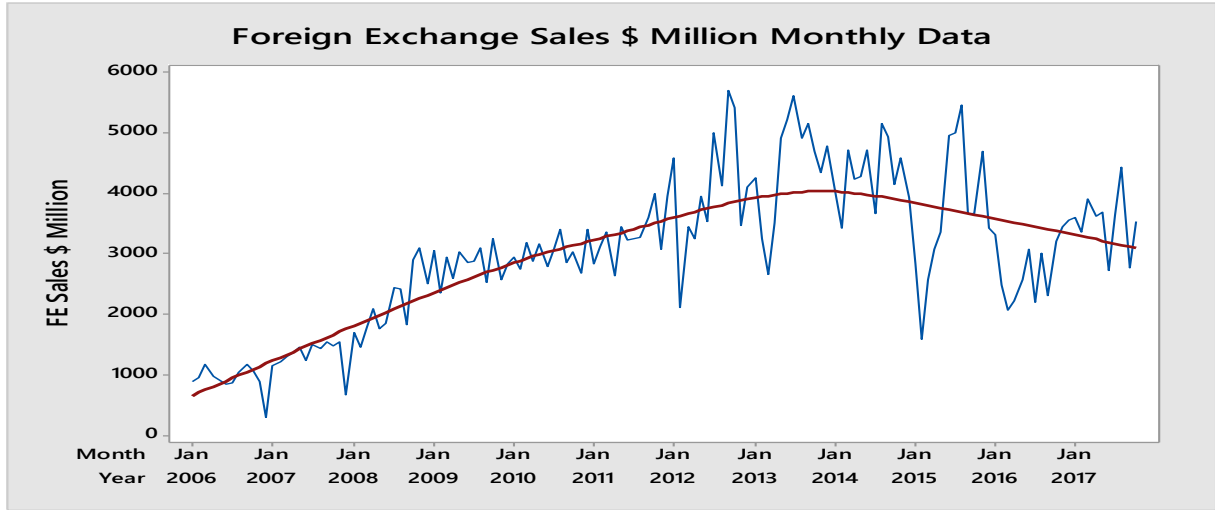
هامش سعر الصرف للدولار في السوق



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي.

شكل (15)

المبيعات الشهرية للعملة الأجنبية من نافذة البنك المركزي العراقي بملايين الدولارات

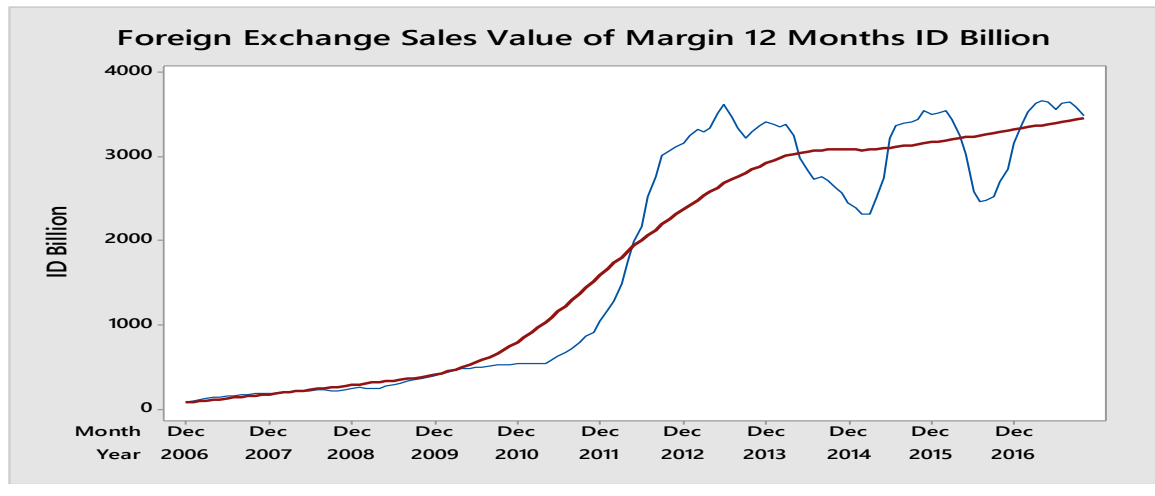


المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي.

ملاحظة: بلغت مبيعات نافذة العملة الأجنبية للسنوات 2013 الى 2016 بمليارات الدولارات على التوالي: (55.7 ؛ 54.5 ؛ 44.3 ؛ 33.5). اما مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية لنفس السنوات فهي: (62.0 ؛ 47.5 ؛ 32.5 ؛ 25.7). وبالتالي فان حركة الأحتياطيات الدولية كانت بمليارات الدولارات: (6.3)؛ (7.0) ؛ (11.8) ؛ (7.8) .

شكل (16)

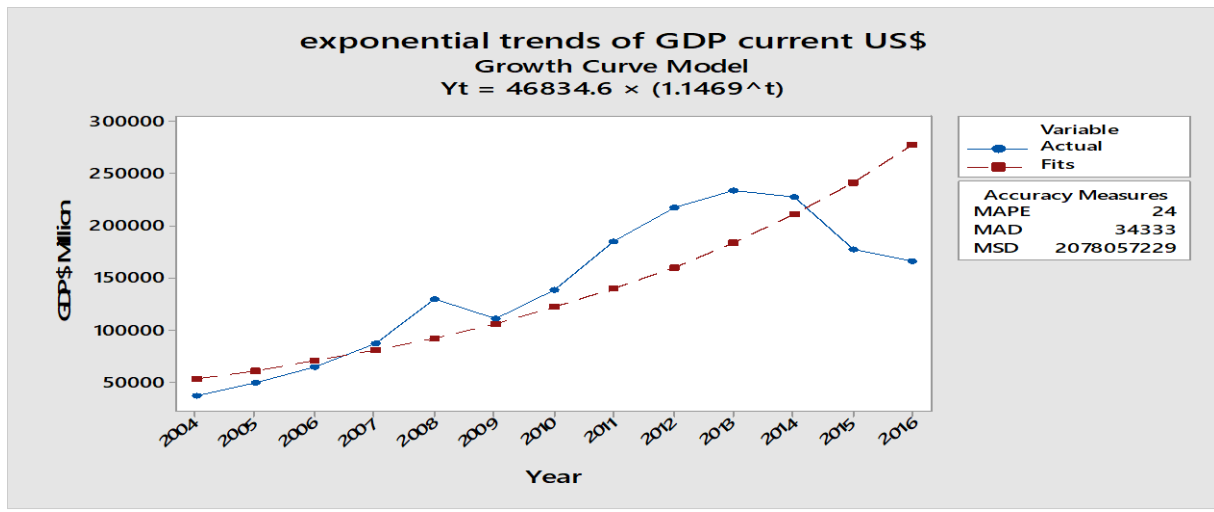
هامش سعر الصرف لمبيعات العملة الأجنبية لمدة 12 شهر بمليارات الدنانير



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي.

شكل (17)

النمو الإتجاهي الأسي للنتاج المحلي الإجمالي في العراق ملايين الدولارات بالأسعار الجارية



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي

المصادر:

- (1) Moyo, Jennifer, et al, Financial Sector Reforms, Competition and Banking System Stability in Sub-Saharan Africa, IMF and UK aid, January, 2014.
- (2) Ayyagari, Meghana, et al, Credit growth and macro prudential policies: preliminary evidence on the firm level, BNM – BIS conference on financial systems and the real economy, October 2016, Kula Lumpur, Malaysia, BIS Papers No.91, pp15–38.
- (3) البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية عدة سنوات .
- (4) Abedifar, Pejman, et al, Non-Interest Income Activities and Bank lending, 2014, hal.archives-ouvertes.fr/hal-00947074v1.
- (5) World Bank, WDI, 2017.
- (6) Le, Thai-Ha, et al, Institutional quality, trade openness, and financial development in Asia: an empirical investigation, ADB Economics Working Paper Series No. 452, September 2015.
- (7) Li, Fan and Zou, Yijun, The Impact Credit Risk, Management on Profitability of commercial Banks, UMEA University, 2014.
- (8) Schmit, Mathias, et al, Public Financial Institutions in Europe, European Association of Public Banks, March 2011.
- (9) Saeju, Daranee, Implications of Basel III for developing economies, High level policy Dialogue, Almaty, Kazakhstan, August 2013.
- (10) Nayanga, onjala Vincent, Determinants of financial performance of commercial banks in kenya, Bank of kenya, 2009.
- (11) Dang, Uyen, the camel rating system in banking supervision: A case study, arcada university of applied sciences, Arcada, 2011.
- (12) Brown, Ken and Moles, Peter, Credit risk management, Edinburgh Business School, CR-A3- engb 1/2014 (1044), 2014.
- (13) Méndez S., Carlos H., THE politics of bank non lending activities regulations: A Cross country and time dynamics study of the role of government and private industry groups, September 2011, <http://ssrn.com/abstract=1928799> .

- (14) Ben Gamra, Saousan and Plihon, Dominique, Revenue diversification in emerging market banks: Implications for financial performance, arxiv.org/pdf/1107.0170.
- (15) Tanaskovic, Svetozar and Jandric, Maja, Macroeconomic and Institutional Determinants of Non- Performing Loans, Journal of Central Banking theory and Practice, 2015, PP. 47- 62.
- (16) Espinoza, Raphael and Prasad, Ananthakrishnan, Nonperforming loans in the GCC banking system and their macroeconomic effects, IMF, WP/10/224, October 2010.
- (17) Buncic, Daniel and Martin Melecky, Macroprudential stress testing of Credit risk: A Practical Approach for policy Makers, The World Bank, policy Research Working Paper 5936, January 2012.
- (18) Maudos, Joaquin and Solis, Liliana, The determinants of net interest income in Mexican banking system : An integrated model, april 2009, www.uv.es/maudosj/publications/JBF2009.pdf.
- (19) Huseynov, Fariz, The Determinants of Bank Interest Margins in When Deposit Insurance tied to Interest Rates: Evidence from Azerbaijan, ssm.com.
- (20) Sharma, Paramendra and Grounder Neelesh, Determinants of bank credit in small open economies: the case of six Pacific Island Countries, Griffith Business School, Australia, 2012.
- (21) Barlow, David, Explaining the financial deepening of transition economies, Newcastle University, Business School, Newcastle Discussion Papers in economics No 2010/01.
- (22) De Soto, Jesus Huerta, Money, Bank Credit and economic Cycles, First English Edition, Ludwig von Mises institute, 2006.
- (23) Hassan, M. Kabir and Lewis, Mervyn K.," Islamic Banking: An Introduction and Overview", in: Handbook of Islamic Banking, edited by M. Kabir Hassan and Mervyn K. Lewis, published by Edward Elgar, UK, 2007.

1-1-1-ج - حساب الدخل الثانوي:

يبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين حيث يقيد فيه مختلف أنواع التحويلات الجارية لبيان دورها في توزيع الدخل فيما بين الاقتصادات. وقد تتخذ التحويلات شكلاً نقدياً أو عينياً.

1-1-2- الحساب الرأسمالي

يبين ميزان الحساب الرأسمالي مجموع القيود الدائنة ناقصا القيود المدينة للتحويلات الرأسمالية والأصول غير المنتجة غير المالية.

1-1-3- الحساب المالي:

يبين الحساب المالي صافي قيمة عمليات اقتناء الأصول والخصوم المالية والتصرف فيها وتظهر معاملات الحساب المالي في ميزان المدفوعات وكذلك في البيان المتكامل بوضع الاستثمار الدولي، نظراً لتأثيرها على رصيد الأصول والخصوم.

1-1-4- فقرة صافي السهو والخطأ:

على الرغم من توازن حسابات ميزان المدفوعات من حيث المبدأ تنشأ، الاختلالات من الناحية العملية نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات وتتطلب عملية تكاملها إعداد مسوحات ميدانية عديدة وهو أمر لا يمكن تحقيقه بسبب ضعف التخصيصات لكذا نوع من المسوحات، ويعد الاختلال من السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات، ويمكن أن تشتق من الحساب المالي مطروحاً منها قيمة نفس البند المشتق من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.

2- وصف تحليلي للحساب الجاري في ميزان المدفوعات العراقي

يعد قياس وتقييم الوضع الخارجي (العجز و الفائض) خطوتان ضروريتان لمدى ملائمة السياسات الاقتصادية المتبعة في بلد ما. ولتحليل العجز أو الفائض في الحساب الجاري يتم في العادة التمييز بين معاملات ميزان المدفوعات الأساسي (معاملات فوق الخط) والمعاملات التابعة أو التمويلية (المعاملات تحت الخط) ، توجد عدة معايير مختلفة في مضمونها يمكن اعتمادها في تحديد هذه المعاملات منها الميزان الصافي للسيولة، وتبعاً لهذا المعيار تشتمل معاملات فوق الخط على:

● معاملات الحساب الجاري.

● حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فتشتمل على:

● الاحتياطات من الذهب.

● الموجودات الأجنبية.

وطبقاً لهذا المعيار سيكون هناك فائض في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة مع استبعاد حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة وفي حال حدوث

العكس نقول ان هناك عجز في ميزان المدفوعات ويتم معادلة الميزان محاسبيا عن طريق إحداث تغييرات مناظرة في الأصول الاحتياطية.

ويرتبط الحساب الجاري بشكل أساسي بحجم الاستيعاب الكلي للاقتصاد الوطني، والموارد المتاحة، وإجمالي الاستثمار والادخار. فالحساب الجاري يساوي إجمالي الدخل المتاح مطروحا منه الاستيعاب الكلي (الاستهلاك الكلي وإجمالي الاستثمار) .

كما يساوي أيضا الفرق بين إجمالي الادخار (الحكومي والخاص) وإجمالي الاستهلاك (الحكومي والخاص) أي أن:

الحساب الجاري = الدخل الإجمالي المتاح - الاستيعاب الكلي (الاستهلاك الكلي + إجمالي الاستثمار)

وكذلك يساوي: الحساب الجاري = الادخار الكلي (العام والخاص) - الاستثمار الكلي (العام والخاص)

كما يمكن كتابة معادلة الحساب الجاري أيضا كالآتي:

الحساب الجاري = الحساب التجاري (الصادرات - الواردات) + صافي الدخل الأولي (تعويضات العاملين في الخارج، ودخل الاستثمار) + صافي الدخل الثانوي (المنح والمساعدات الخارجية وتحويلات العاملين) .

وفي سياق تحليل الحساب الجاري وتحديد المسبب الأساسي للفائض أو العجز يتم التركيز في العادة على التطورات الحاصلة في هذا الحساب وآليات التمويل، مع الأخذ بالحسبان استمرارية اختلالات الحساب الجاري في الأجل الطويل، بما يعني هذا الحاجة الملحة لتعديل السياسات الاقتصادية من ناحية الطلب أو العرض. ويترتب على ذلك ضرورة تحليل مكونات الحساب الجاري والعوامل المؤثرة فيه حتى يتم الحكم على قدرة هذا الحساب على الاستمرار والحفاظ على توازنه وعدم حدوث اختلالات فيه.

وعلى مدى السنوات (2005-2015) شهد صافي الحساب الجاري ارتفاعا ملحوظا أغلبه جاء عن زيادة عوائد تصدير النفط الخام إذ بلغ (1694) مليون دولار عام 2005، إلا أنه انخفض في عام 2009 بسبب العجز الحاصل في كل من جانب الخدمات والدخل الثانوي وعاد وارتفع تدريجيا ليصل الى (4121) مليون دولار عام 2015، علما أنه تأثر بتراجع الأسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات الطلب الخارجي.

ويلعب كل من الميزان التجاري وحساب الدخل الأولي دورا أساسيا في زيادة الفائض، كون هذين الحسابين لهما الدور الأهم في تمويل الحساب الجاري، خاصة الجانب السلبي. وفيما يلي تحليلا مبسطا للحسابات الأربع وأثرها على الحساب الجاري¹.

1-2- الميزان التجاري

يشكل حساب الميزان التجاري الرقم الأكبر والمكون الأهم في الحساب الجاري لميزان المدفوعات العراقي. ويعود ذلك إلى ارتفاع الصادرات السلعية قياسا بما يقابلها من الواردات السلعية لينعكس بفائض تجاري دائم ومتواصل في الحساب الجاري في العراق،

¹ البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم ميزان مدفوعات والتجارة الخارجية / تقارير ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2005 - 2015).

وقد شهد عام 2013 تراجعاً في مستوى الفائض في الميزان التجاري إذ بلغ (39321) مليون دولار قياساً بالسنوات السابقة نتيجة الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط الخام. بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية لتبلغ (33188) مليون دولار خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014 والتي بلغت (45200) مليون دولار ووصولاً لعام 2005 والتي بلغت (20002) مليون دولار. وفيما يتعلق بنسبة الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت تدريجياً لتبلغ 6% خلال عام 2015 و 11% في عام 2014 أما في عام 2012 فقد بلغت 20% وصولاً لعام 2005 قد بلغت 7%. وفي ذلك إشارة واضحة للاتجاه العام للاقتصاد العراقي بوصفه اقتصاداً استهلاكياً، بما يشمل القطاعين العام والخاص، كما ينعكس هذا الاستهلاك المفرط بشكل أساسي على الميزان التجاري من خلال ارتفاع إجمالي الواردات لتلبية الطلب الاستهلاكي البذخي وغير الإنتاجي، المتزايد وعدم قدرته على تلبية حاجاته الأساسية، وانخفاض الطلب على السلع والخدمات المحلية.

من جانب آخر هناك مشكلات بنيوية لها علاقة بالتنافسية والإنتاجية وطبيعة الهيكل الإنتاجي. فهيكल الصادرات بما يشمل التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي، كلاهما يدلان على حالة ضعف الهيكل الإنتاجي واعتماده على النفط كسلعة رئيسة لموارد الموازنة العامة للدولة إذ كلما تنوعت المكونات السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة كلما دل ذلك على تطور في الهيكل الإنتاجي، والعكس كلما انخفضت هذه المكونات وارتفعت درجة تركيزها الجغرافي كلما دل ذلك على ضعف هذا الهيكل. ولا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة للواردات، حيث يعكس هيكله الإنتاجي طبيعة تطور الاقتصاد الوطني ودرجة ارتباطه وتركزه، إذ أن معظم هذه الواردات مخصص لتلبية احتياجات الغذاء والطاقة، بينما تشكل استيرادات الآلات نسبة أقل بسبب انخفاض تنافسية القطاع الصناعي. وبشكل عام، تستحوذ السلع الاستهلاكية على الجزء الأكبر من الواردات، مقابل نسبة محدودة للسلع الرأسمالية) رغم أهميتها ودورها في التنمية والاستثمار، وفي الناتج المحلي على المدى الطويل).

2-2- حساب الخدمات:

شهد ميزان الخدمات ارتفاعاً في العجز خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2013-2015) إذ بلغ مقداره (11360) مليون دولار عام 2013 بينما بلغ (6360) مليون دولار عام 2015 لكن العجز بقي متذبذباً للسنوات التي سبقتها (2005-2012)، ويرجع هذا العجز لكون العراق من الدول المتلقية لأغلب أنواع الخدمات لضعف البنية التحتية لها، بسبب إهمال مصادر تقديمها طيلة أكثر من ثلاثين عاماً فقد استمر تأثر أداء ميزان الخدمات بالآثار الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والأمني.

2-3- حساب الدخل الأولي:

يعبر حساب الدخل في ميزان المدفوعات العراقي الى حد كبير عن تعويضات العاملين ودخل الاستثمار ويساهم دخل الاستثمار بالنصيب الأكبر من هذا الحساب (أكثر من 99% من حساب الدخل الأولي، أما تعويضات العاملين فتشكل ما نسبته تقريبا 1%). وهي نسبة متدنية جداً مقارنة بالدول العربية الأخرى ك(لبنان ومصر والاردن) وغيرها.

جاء دخل الاستثمار عن الإيرادات الخارجية المتأتية من الاستثمارات الخارجية والفوائد المستحقة للبنك المركزي ووزارة المالية فضلا عن فوائد قروض الحكومة و فوائد حقوق السحب الخاصة، أما تعويضات العاملين فتتمثل بالمبالغ الواردة والصادرة للعاملين في الخارج والداخل ولأقل من سنة ، إذ سجل صافي حساب الدخل الأولي ارتفاع العجز للسنوات الثلاث الأخيرة وبمقدار (505) مليون دولار عام 2013 ونحو(531) مليون دولار عام 2014 أما عام 2015 فقد سجل عجزا بلغ (314) مليون دولار ومقارنة بالسنوات السابقة لها فقد سجلت فائضا في حساب الدخل الأولي ويرجع سبب هذا العجز في ازدياد مدفوعات مديونية العراق تجاه العالم الخارجي عن القروض الممنوحة له وانخفاض الإيرادات الخارجية المتحققة .

2-4- حساب الدخل الثانوي:

يشمل هذا الحساب جميع المنح المقدمة للعراق والاشتراكات في المنظمات الدولية، للقطاع العام والحكومة، فيما يشمل القطاع الخاص (تحويلات العاملين والمساعدات) وتعد تحويلات القطاع الخاص الأساس الذي يعتمد، كونها تشكل مصدر تمويل دون تكلفة ولا تخضع للضغوط كما هو الحال في المنح الموجهة للحكومة. وبشكل عام سجل حساب الدخل الثانوي فائضا بلغ (542) مليون دولار. عام 2015 ويعود ذلك لانخفاض جانب المدفوعات في القطاعين الرسمي والخاص بسبب ترشيد النفقات لا دنى حد ممكن في حين ارتفع العجز للسنوات السابقة (2005- 2014) بسبب زيادة جانب المدفوعات المتمثلة بدفع تعويضات حرب الخليج والاشتراكات في المنظمات الدولية.

3- أهم المؤشرات المؤثرة في الحساب الجاري

بشكل عام، يمكن استخدام عدة مؤشرات مهمة في تقييم مدى ديمومة الحساب الجاري وتأثيرها في ميزان المدفوعات، بعضها يمكن الاستدلال عليه من خلال بنود ميزان المدفوعات، والبعض الآخر من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي أو مؤشرات مالية الحكومة ولأجل ذلك استخدمنا هذه المؤشرات في النموذج الإحصائي الاتي لمعرفة اي منها تؤثر على هذا الحساب سواء الإيجابي أو السلبي:

(1) ...

$$(c_a) = c_0 + c_1 * (trdb_gdp) + c_2 * (pincb) + c_3 * (servb) + c_4 * (sincb) + c_5 * (extd_mof_gdp) + c_6 * (genrbu_gdp) + c_7 * (RMI) + c_8 * (dieqpieq_gdp) + c_9 * (gdp \text{ annual growth rate}) + U$$

الحساب الجاري: (c_a)

حيث:

الميزان التجاري نسبة للناتج المحلي الإجمالي: (trdb_gdp)

ميزان الدخل الأولي: (pincb)

ميزان الخدمات: (servb)

ميزان الدخل الثانوي: (sincb)

الدين الخارجي للحكومة نسبة للناتج المحلي الإجمالي: (extd_mof_gdp)

الموازنة العامة للدولة نسبة للناتج المحلي الإجمالي: (genrbu_gdp)

الاحتياطيات الرسمية للواردات: (RMI)

الاستثمار المباشر نسبة للناتج المحلي الإجمالي: (dieqpieq_gdp)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: (gdp annual growth rate)

لدراسة هذا النموذج نلجأ لاستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لإيجاد تقديرات موجه عناصر (C)، إذ يجب تحقق الفرض الأساسي بالنسبة للخطأ العشوائي وهو ضرورة أن يتوزع توزيعاً طبيعياً $U \sim N(0, \sigma^2)$ ولـ (K) من المتغيرات المستقلة كما سيتم اختبار هذا النموذج من حيث تجانس تباين الأخطاء والارتباط الذاتي. ومن خلال استخدام جدول البيانات² ادناه للمؤشرات قيد الدراسة يمكن ايجاد جدول لتحليل التباين نستطيع من خلاله معرفة طبيعة العلاقة ما بين هذه المؤشرات مجتمعة على الحساب الجاري.

Table(1)

Million US \$ Variables in the Regression Model

Year	C_A (MUS \$)	TRDB _GDP	SERVB (MUS \$)	PINCB (MUS \$)	SINCB (MUS \$)	RMI	GENR BU_G DP	GDP_ ANNU AL_G ROWT H_RA TE	EXTD _MOF _GDP	DIEQ_PEQ _C_GDP
2005	1694.1	7.4	-5739.3	502.3	3235.9	7.3	19.1	4.4	0.0	6.9
2006	7095.6	16.4	-5163.5	895.8	-458.6	12.9	10.7	10.2	103.5	3.7
2007	20062.7	25.0	-4004.3	1483.0	-380.5	22.7	14.0	1.4	80.7	-0.3
2008	28440.3	25.4	-6073.4	3485.2	-2936.1	20.2	13.3	8.2	47.7	-1.0
2009	-1142.4	3.7	-6384.7	3095.1	-1998.4	15.1	2.0	3.4	57.6	-1.4
2010	6477.4	10.1	-7044.1	1593.2	-2507.3	16.3	3.1	6.4	39.9	-1.0
2011	26128.8	21.0	-8296.0	-237.4	-4385.8	18.0	14.0	7.5	33.0	-0.9
2012	29542.0	20.2	-10458.8	1059.2	-5112.0	16.8	11.4	13.9	26.5	-1.3
2013	22590.3	16.8	-11360.2	-505.2	-4865.3	18.5	2.5	6.6	25.0	-2.4
2014	24427.8	17.5	-10659.3	-530.8	-3162.8	17.4	8.4	-2.1	25.8	-2.1
2015	4121.3	6.2	-6359.8	-314.4	542.2	18.6	-2.0	2.1	34.3	-1.9

والفرضية المراد اختبارها كالاتي:

Null Hypothesis: $R^2 = 0$ K=1, 2, 9

Alternative Hypothesis: R^2

² كافة الرسوم البيانية المدرجة في البحث مصدرها الجدول (1) أعلاه.

حيث أن معامل التحديد $R^2(c_{a.1,2,\dots,K})$ يعتبر مؤشرا أساسيا في (تقييم مدى معنوية العلاقة المفترضة) ما بين الحساب الجاري والمؤشرات الاقتصادية قيد الدراسة. وباستخدام البرنامج الإحصائي EVIEW9 حصلنا على جدول تحليل التباين الآتي:

Table (2)
Method: Least Squares
Date: 07/30/16 Time: 23:53
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5636.437	21943.60	0.256860	0.8399
TRDB_GDP	1497.130	437.0658	3.425411	0.1808
PINCB	-0.324618	0.646395	-0.502197	0.7037
SERVB	-1.065351	1.083480	-0.983268	0.5054
SINCB	1.670304	0.999109	1.671794	0.3432
EXTD_MOF_GDP	-45.19537	41.47190	-1.089783	0.4727
GENRBU_GDP	441.4388	326.7855	1.350852	0.4057
RMI	-1324.861	1121.901	-1.180907	0.4473
DIEQ_PEQ_C_GDP	-3854.313	1661.259	-2.320115	0.2591
GDP_ANNUAL_GROWTH_RATE	366.4247	209.2789	1.750892	0.3304
R-squared	0.998270	Mean dependent var		15403.45
Adjusted R-squared	0.982699	S.D. dependent var		11736.19
S.E. of regression	1543.721	Akaike info criterion		16.94207
Sum squared resid	2383074.	Schwarz criterion		17.30379
Log likelihood	-83.18136	Hannan-Quinn criter.		16.71405
F-statistic	64.10952	Durbin-Watson stat		3.155489
Prob(F-statistic)	0.096647			

نلاحظ من النتائج أعلاه أن قيمة R^2 كبيرة وهذا يدل على (جودة تطابق النموذج) أي أن هناك ارتباط بين المؤشرات الاقتصادية المدروسة والحساب الجاري، إلا أن تأثير هذه المؤشرات كافة غير واضح على الحساب الجاري وغير معنوي، فقد بلغت قيمة F-statistic (64.1) وهي أقل من قيمة F الجدولية (240.5)، مما يدعو للتساؤل عن المسبب لهذه المشكلة والذي يتمحور في اتجاهين:

الأول: يجب زيادة حجم العينة قيد الدراسة واستبعاد الحالات الشاذة منها، إذ أن عدد المتغيرات المستقلة المستخدمة كبير بالنسبة لحجم العينة، وهو ما تعذر الحصول عليه.

الثاني: هل أن وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة سبب في حدوثه صغر حجم العينة؟

ولمعرفة ماهية هذه المؤشرات بداية سيتم توضيح أهميتها ورؤية ما حصل خلال المدة (2005-2015):

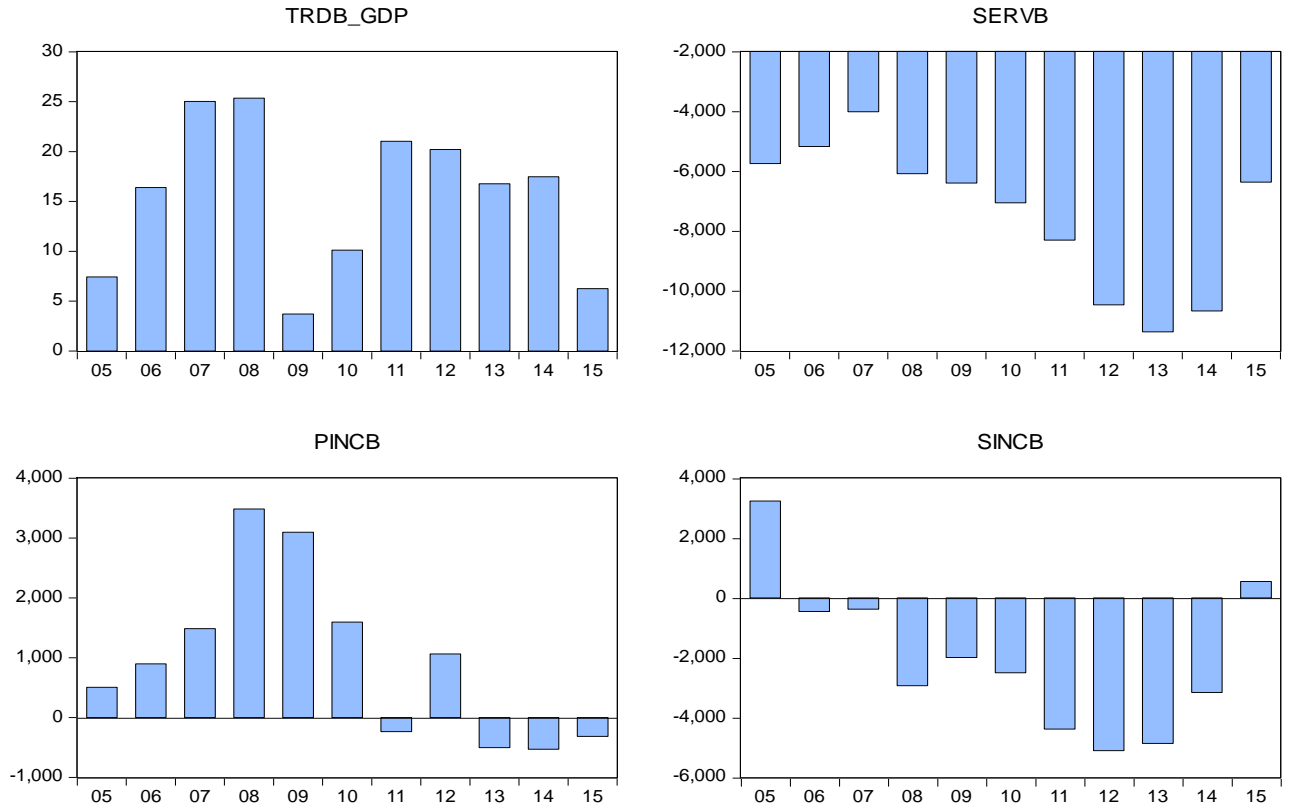
1-3- مؤشرات ميزان المدفوعات:

3-1-أ- هيكل ميزان الحساب الجاري:

يتكون هيكل ميزان الحساب الجاري من مجموع كل من الميزان التجاري (السلعي والخدماتي)، ميزان الدخل الأولي وميزان الدخل الثانوي. وتقع أهمية هذا المؤشر في كونه يعتمد على هذه الحسابات. فإذا كان الحساب الجاري مرتبباً في معظمه بالميزان التجاري السلعي (الصادرات السلعية) فإنه يعكس ايجابية هيكلية تتعلق أساساً بالقدرة التنافسية للاقتصاد المحلي وهيكله الإنتاجي إلا أن تزايد الواردات السلعية في الوقت الحالي يشير إلى زيادة الانخفاض الحاصل في هذا الفائض مما قد يواجه بعض الصعوبات في المدى الطويل، مما سيؤدي إلى كون الإيرادات غير كافية لتلبية الاستيرادات السلعية والخدمات.

إذ تشير البيانات أن فائض الميزان التجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يبلغ نحو 6% خلال عام 2015، مقارنة بنحو 17% عام 2013 و 2014، ونحو 25% في عامي 2007 و 2008 كما موضح

Figure (1) Trade Balance : في الرسم البياني الاتي:



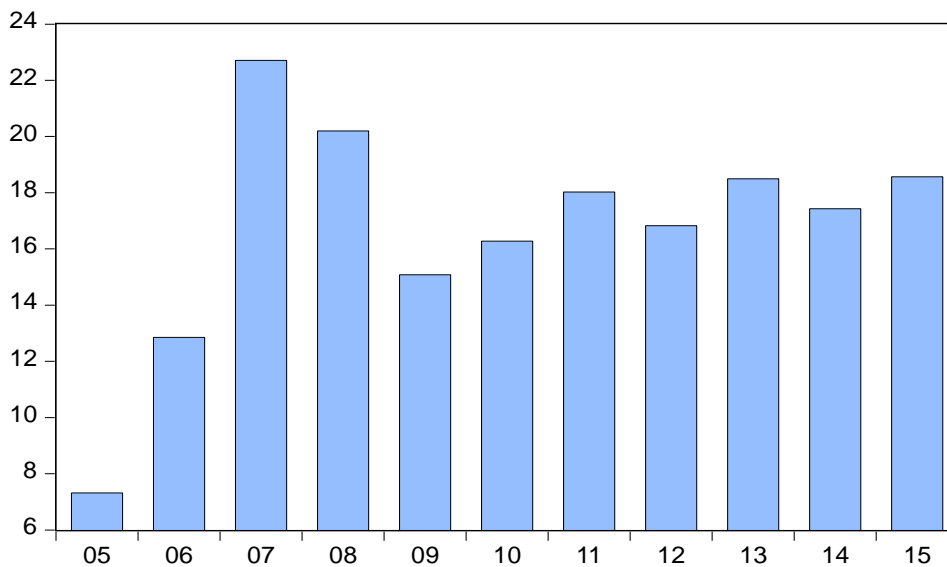
3-1-ب- تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات (بالأشهر) :

يوضح مستوى الاحتياطي الرسمي من العملة الأجنبية المتاحة للاستخدام لدى البنك المركزي مدى قدرة البنك المركزي على استخدام هذا الاحتياطي مصدراً للتمويل، خاصة وأن هذه الاحتياطيات تعد مصدر التمويل الأقل

تكلفة .ومع زيادة الاحتياطات يمكن ضمان استمرارية أكبر للحساب الجاري في المدى القصير في حال نقص حجم التدفقات الداخلية لرؤوس الأموال الأجنبية أو زيادة التدفقات الرأسمالية الخارجة عن تلك الداخلة . كما أن زيادة عدد شهور الواردات من السلع والخدمات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية يزيد من فائض الحساب الجاري . وبالتالي يعد ارتفاع هذا العدد دليلاً على وجود استدامة أكبر لفائض الحساب الجاري في الأجل القصير . والأهم من كل ذلك أن الحساب الجاري أصلاً يقيس حجم المستوى المطلوب من الاحتياطي لتقدير حاجة البلد من الاحتياطي المحددة للوصول للأسواق الدولية .فإن هذه التغطية تدعم استمرارية الحساب الجاري، فخلال الفترة (2005-2015) تمحورت مدة التغطية من (7-18) شهراً، والأصل أن تصل إلى ستة شهور وفي أسوأ الأحوال ثلاثة شهور .

Figure (2)

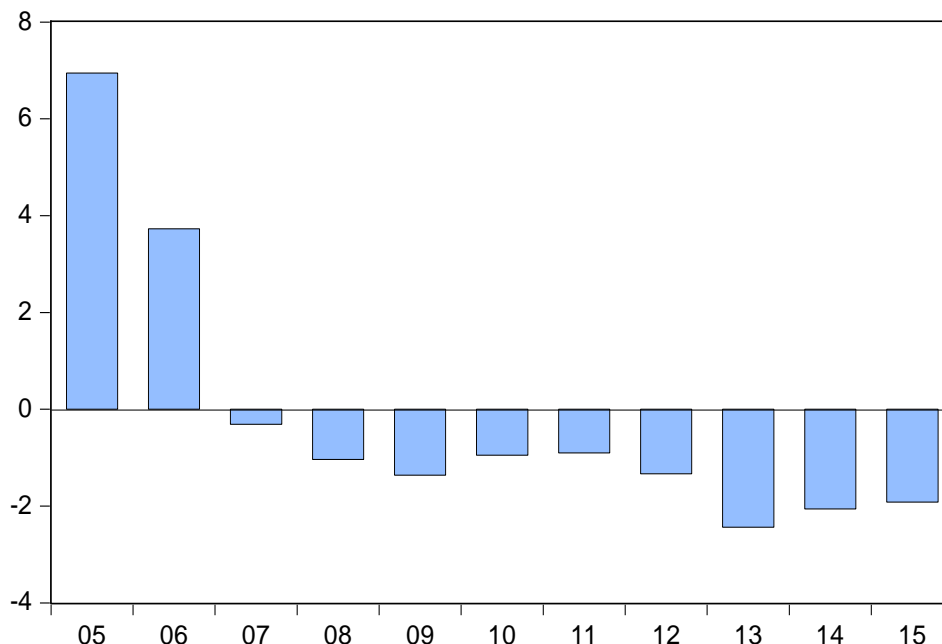
Total Reserves in Months of Imports



3-1-ج - الاستثمار المباشر نسبةً من الناتج المحلي الإجمالي:

تعد تدفقات الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة (المتعلق بشراء سندات الملكية) والتحويلات الرأسمالية غير منشئة للدين الخارجي، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة هذه التدفقات كل على حدة، (أو مع بعضها) من الناتج المحلي الإجمالي تدعم استمرارية الحساب الجاري في الأجل الطويل . وتعتبر هذه النسبة (الاستثمار المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي) ضعيفة جداً في حالة العراق إذ تراوحت بين (-2%) في عام 2015 و 7% عام 2005، وتبقى النسبة ضعيفة غير داعمة للحساب الجاري.

Figure (3)
Direct Investment to GDP



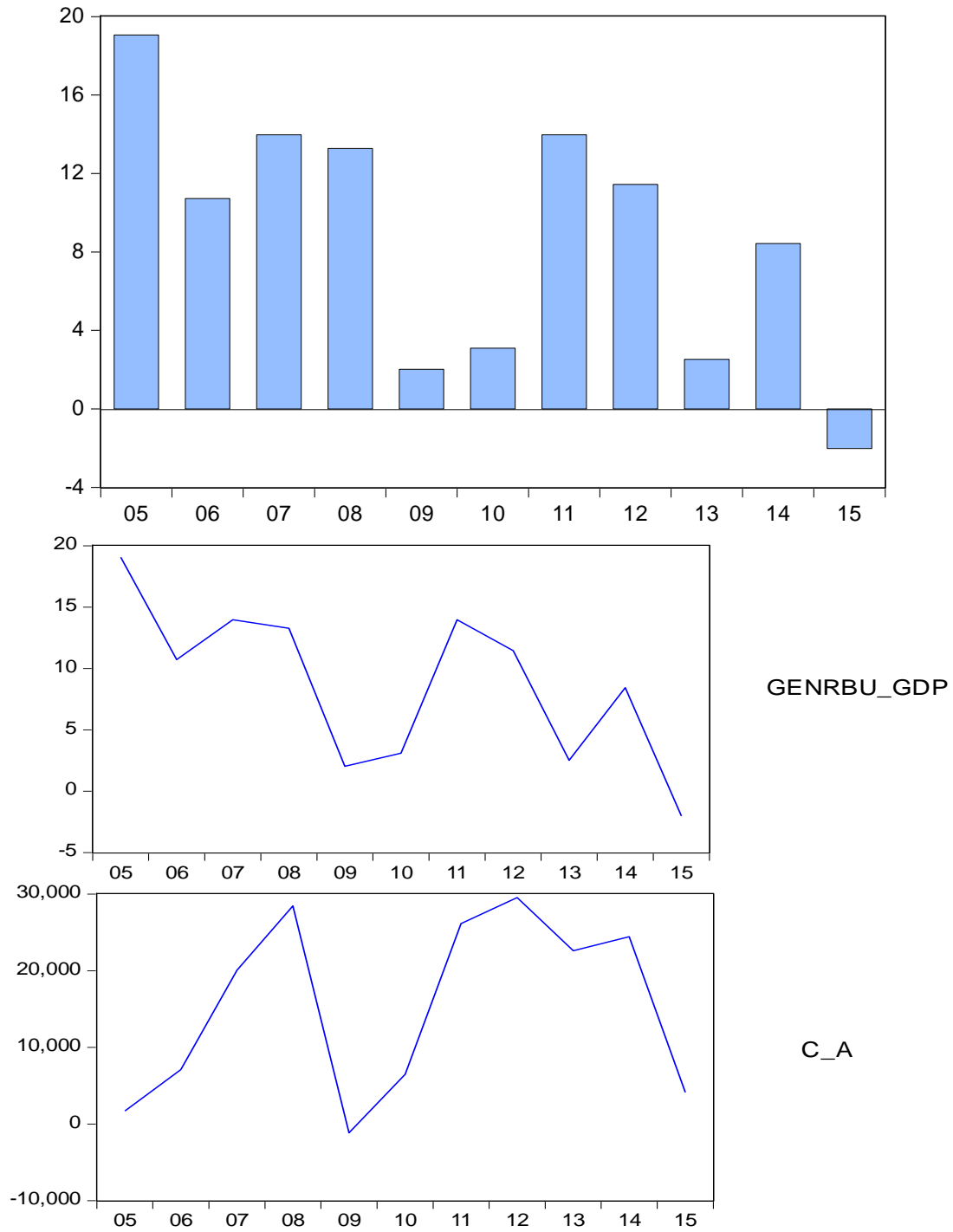
3-2- مؤشرات المالية العامة:

الموازنة العامة نسبةً الى الناتج المحلي الإجمالي³:

هذا المؤشر له أهمية كبيرة في قياس مدى استدامة الحساب الجاري إذ أدى انخفاض فائض الموازنة العامة للدولة المتأثر بالادخار الحكومي والاستهلاك الكلي إلى انخفاض فائض الحساب الجاري . كما يؤثر من ناحية أخرى في مستقبل الدين العام المحلي . والقاعدة هنا أن لا يزيد عجز الموازنة عن (3%) من الناتج المحلي الإجمالي حداً أقصى، إذ بلغت هذه النسبة عجزاً في الموازنة نحو (2%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015، مقارنة بنحو (8 %) فائضاً خلال عام 2014، ونحو (3 %) فائضاً عام 2013.

³ البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث / قسم الإحصاءات النقدية والمالية، وزارة التخطيط / الجهاز المركزي.

Figure (4)
General Budget To GDP



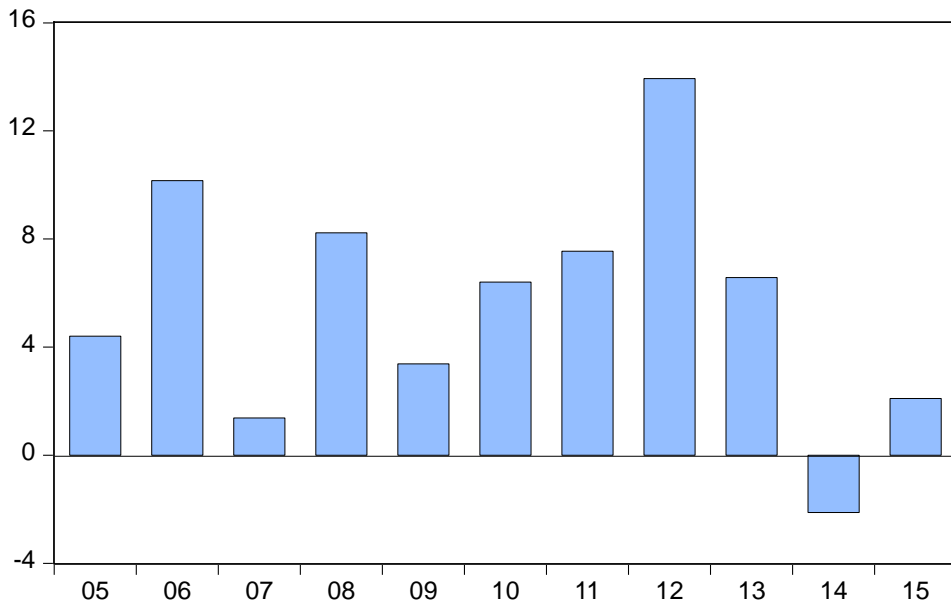
3-3- المؤشرات الاقتصادية الكلية: معدلات النمو الاقتصادي⁴

يؤثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المرتفع تأثيراً إيجابياً في الحساب الجاري وذلك من خلال:

- التوقع بارتفاع عائد الاستثمار مستقبلاً، مما يؤثر على زيادة الاستثمار المحلي. ويسمح هذا الوضع باستمرار عجز ميزان الحساب الجاري لفترات أطول وارتفاع الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة يدعم عجز الحساب الجاري لها.
- زيادة أقل في الدين الخارجي نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يزيد من قدرة الدولة على تحمل أعباء خدمة دينها الخارجي، الأمر الذي يدعم وضع الحساب الجاري.
- زيادة ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الرغبة في إقراضه، فضلاً عن زيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تعتبر أحد أشكال التدفقات طويلة الأجل، ذات الأثر الإيجابي على عجز الحساب الجاري.

وفي هذا السياق يعد معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العراقي متذبذب نسبياً ولا يخدم استمرارية الحساب الجاري، ويظهر هذا واضحاً خلال السنوات (2005-2012) واستمر أداءه بالتراجع في السنوات (2013-2015) حيث سجل خلال عام 2015 نمواً بنحو 2%، مقارنة بنحو -2% عام 2014 في حين بلغ النمو عام 2013 6% وفي عام 2005 سجل نمواً بمقدار 4%.

Figure (5)
gdp annual growth rate



⁴ الموقع الرسمي للبنك الدولي / البيانات الإحصائية / العراق.

الجدول التحليلي⁵ لهذه المؤشرات اعلاه لم يعطي الصورة الواضحة لتأثيراتها بسبب ظهور مشكلة الارتباط الذاتي بين البعض منها لذلك توجب استبعاد المتغيرات التالية المسببة لهذه المشكلة (RMI ,servb , pincb، sincb) ، حيث بلغ الارتباط الذاتي %73 و %59 لهذه المتغيرات .
وبذلك يصبح لدينا النموذج المدروس الاتي بعد استبعاد هذه المتغيرات:

(2)

$$(c_a) = c_0 + c_1 * (trdb_gdp) + c_2 * (extd_mof_gdp) + c_3 * (dieqpieq_gdp) + c_4 * (gdp \text{ annual growth rate}) + U$$

وجداول تحليل التباين لهذ المتغيرات كما موضح ادناه:

Table (2)
Dependent Variable: C_A
Method: Least Squares
Date: 07/31/16 Time: 02:40
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1349.280	2124.169	-0.635203	0.5487
TRDB_GDP	1376.846	121.1223	11.36740	0.0000
EXTD_MOF_GDP	-142.8523	29.70279	-4.809391	0.0030
DIEQ_PEQ_C_GDP	-1117.153	300.2850	-3.720309	0.0098
GDP_ANNUAL_GROWTH_RATE	266.5678	195.5763	1.362986	0.2218
R-squared	0.970541	Mean dependent var	15403.45	
Adjusted R-squared	0.950902	S.D. dependent var	11736.19	
S.E. of regression	2600.510	Akaike info criterion	18.86776	
Sum squared resid	40575912	Schwarz criterion	19.04862	
Log likelihood	-98.77267	Hannan-Quinn criter.	18.75375	
F-statistic	49.41873	Durbin-Watson stat	2.491469	
Prob(F-statistic)	0.000100			

نلاحظ من الاختبار العام اعلاه بأن هناك تأثير معنوي مشترك وقوي للمؤشرات المستقلة مجتمعة على الحساب الجاري، إلا أنه من المهم معرفة مدى تأثير كل مؤشر بصورة مستقلة في الحساب الجاري وعلى النحو الاتي:

والفرضية المراد اختبارها تكون كالاتي:

Null Hypothesis: $c_i = 0 \quad i=1, 2, 5$

Alternative Hypothesis: $c_i \neq 0$

⁵: راجع (table 1).

أوضحت نتائج الاختبار المستخدم (Wald Test) أن كل متغير مستقل قيد الدراسة كان له التأثير الكبير والمعنوي في الحساب الجاري باستثناء معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان تأثيره أقل أهمية.

الاستنتاجات:

أن أنواع الاختلالات في الحساب الجاري، تعود لأسباب عديدة:

- 1- اسباب هيكلية تتعلق بالبنية الاقتصادية الأحادية الجانب للبلد وانعكاس ذلك في هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات) اضافة الى هيكل الناتج المحلي، إذ تتركز الصادرات على سلعة اساسية (النفط)، حيث أن النفط ما زال يعد المحرك الرئيسي للنمو. إلا أن الهبوط الحاد والسريع في أسعاره، أدى إلى انخفاض العوائد النفطية بشكل كبير، وقابل هذا الانخفاض تنامي النفقات العامة مما إثر بشكل كبير بتراجع حسابي الميزان التجاري والخدمات علما أن الميزان التجاري هو المحرك الرئيسي للحساب الجاري.
- 2- عدم الاستقرار السياسي والأمني ساهم في اعاقه النشاط الاقتصادي والاستثمار الأجنبي والتلكؤ بتنفيذ مختلف المشاريع مما انعكس سلبا على ميزان المدفوعات ككل، إذ يعد تمويل الحساب الجاري من خلال تدفقات الاستثمار المباشر هو الأكثر تفضيلا بسبب قلة حساسية هذه التدفقات لأسعار الفائدة العالمية كونها تعتمد على الربحية في الأجل الطويل.
- 3- تعد مشكلة البطالة من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نتيجة الأداء الاقتصادي المتراجع.
- 4- قلة استغلال الإيرادات النفطية لأغراض الاستثمار في الأنشطة التي تساهم مباشرة في التنويع الاقتصادي وتطوير الصادرات غير النفطية، مما يتطلب انتهاج سياسة تنمية لإعادة تأهيل جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع النفطي.
- 5- تحسين القطاع الخدمي وعدم الاعتماد على تلقي الخدمات فقط وإنما تقديمها للخارج.

المصادر:

- 1- البنك المركزي العراقي. (2015-2005). موازين المدفوعات العراقية. بغداد: دائرة الاحصاء والأبحاث. قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
- 2- البنك المركزي العراقي. (2015-2005). مؤشرات اقتصادية. بغداد: دائرة الاحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- 3- البنك المركزي العراقي. (2015-2005). الميزانية النقدية. بغداد. دائرة المحاسبة.
- 4- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة. بغداد. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.
- 5- صندوق النقد العربي، 2015، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل التاسع (موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف).
- 6- وزارة المالية. (2015-2005). احصائية الدين الخارجي الحكومي. بغداد. الدين العام. قسم ادارة الدين.
- 7- صندوق النقد الدولي. 2009، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة العربية، واشنطن.
- 8- صندوق النقد الدولي، الموقع الإلكتروني لنشرة أسعار الصرف.
- 9- كاظم، أموري هادي، ومسلم، باسم شلبية. (2002). القياس الاقتصادي المتقدم، النظرية والتطبيق، طباعة، مكتبة دنيا الأمل، بغداد، شارع الصناعة مجاور الجامعة التكنولوجية.